عدنان السيد حسين



مركز الدراسات
الاستراتيجية
والبحوث والتوثيق

التسوية الصعبة



در... ي الإتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية



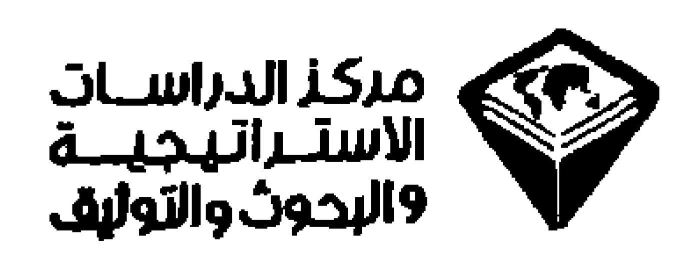
التسوية الصّعبة

التسوية الصّعبة

دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية

عدنان السيد حسين

الطبعة الأولى
بيروت - ١٩٩٨



بئر حسن - شارع السفارات بيروت - لبنان
تلفون : ٨٢٠٩٢٠-٨٢٠٩١٣-٨٣٣٦٩٨-٦٠٣٢٥٣
فاكس ٨٣٥٤٩٥ - ص.ب ١١٣/٥٦٦٨ بيروت - لبنان
e-mail : cssrd@dm.net.lb
http : // www.cssrd.org.lb

المحتويات

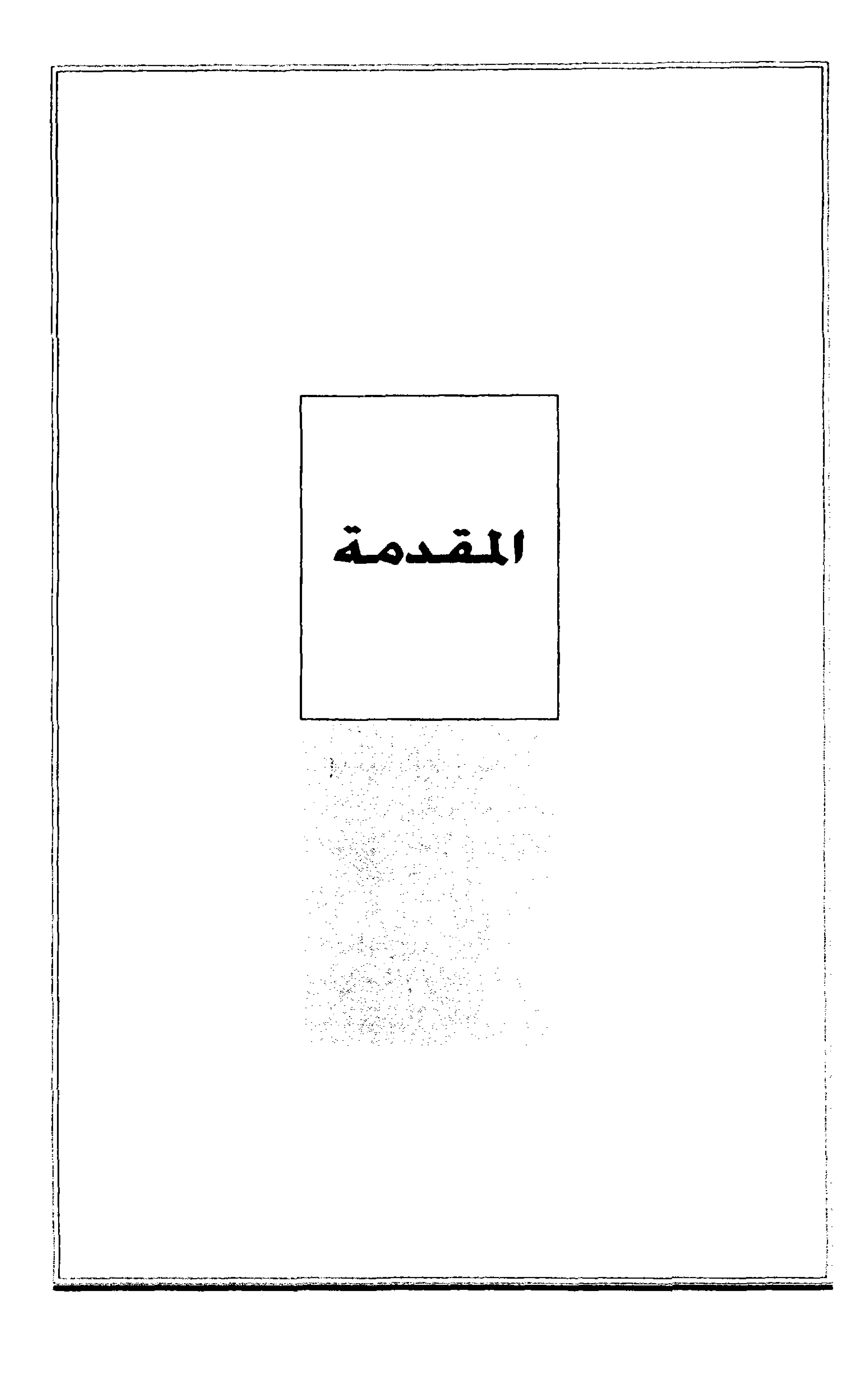
الفصل الرابع : صيغة مدريد : العبور الى التطبيع والمفاوضات الثنائية

الفصل الخامس : اتفاقا أوسلو : مبادىء لخيارات صعبة

الفصل السادس : المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية في مضمونها وأبعادها

الفصل السابع : تعثّر التسوية

ملاحق



المقدمة

المقدمــة

نستطيع القول أن دراسة مسألة التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، وفي أساسه قضية فلسطين، تختصر ردحاً طويلاً من تشابك المصالح الإقليمية والدولية في المنطقة العربية والشرق الأوسط. بل إن هكذا دراسة تعرّف الدارس بالضرورة على مسار العلاقات الدولية، وطبيعة النظام العالمي السائد، وموقف القانون الدولي العام من هكذا مسألة معقدة وشائكة.

لقد استنتجنا هذه الخلاصة في أطروحتنا عن «العلاقات المصرية - الإسرائيلية في ظل كامب ديفيد»، التي كتبت حتى العام ١٩٨٩، ثم طبعت في كتاب تحت عنوان «عصر التسوية» تأكيداً على نهاية مرحلة المواجهة الرسمية بين العرب وإسرائيل، وبداية مرحلة جديدة. إنها مرحلة التسوية السلمية، وإن كانت لا تنطوي على مقومات التسوية، أي العدل والتوازن في المصالح وتحقيق الأهداف. ويبقى للقارىء الكريم حق التقدير والتقرير حول خطأ أو صحة ما توصلنا إليه من نتائج.

ولما تابعنا مسار التسوية، ومنعطفاتها في مؤتمر مدريد وما بعده، من خلال كتب ودراسات منشورة عن «الإنتفاضة»، و«سلم أوسلو»، وتطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط... تأكد استنتاجنا المتعلق بمحورية الصراع العربي - الإسرائيلي والتسوية في مضمار العلاقات الدولية قانوناً وسياسة.

* * * *

نقول بمحورية ذاك الصراع وتلك التسوية في القانون الدولي، وفي السياسة الدولية معاً. وشتان ما بين أحكام القانون الدولي وطبيعة السياسة الدولية وأنماطها المتعرجة، خصوصاً مع قيام ما سمي «دولة إسرائيل»، وما نشأ عنها من توسع

واعتداءات متكررة، وإهدار للحقوق الفلسطينية والعربية. بل لا نغالي إذا قلنا بأن مجرد قيام إسرائيل هو بحد ذاته افتئات على قواعد القانون الدولي، وإهمال للمواثيق الدولية. لقد جرى تطويع القانون الدولي لحساب القوى الدولية المسيطرة، أي لحساب السياسة الدولية.

ولما رفض العرب قرار تقسيم فلسطين (رقم ١٨١) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٤٧، استناداً إلى حقهم المكرس في القانون الدولي، فشلوا في توفير القوة الكافية لاسترجاع الحق المهدور، فغدت النصوص القانونية مؤجلة التطبيق، أو هي عاجزة عن التحول الى وقائع مادية على أرض الصراع. هكذا راحت إسرائيل تتوسع، وتعتدي وتفرض الأمر الواقع بالإفادة من الوقائع والمتغيرات السياسية الدولية، بينما يتراجع العرب ليصبح ما كان مرفوضاً في الأمس مقبولاً اليوم تحت وطأة الضعف والتراجع.

كان القرار ٢٤٢ مرفوضاً، أو مقبولاً بتحفظ بعد حرب ١٩٦٧، فغدا مطلباً عربياً عاماً بعد حرب ١٩٧٣.

وكان التفاوض المباشر، والإعتراف بإسرائيل، وعقد الصلح معها من الممنوعات. لكنها باتت مقبولة مع اتفاقات «كامب ديفيد»، و«مشروع فاس» العربي في العام ١٩٨٢.

وكان الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مرفوضاً، فصار مطلباً يفاوض عليه الطرف الفلسطيني بعدما اقتصرت الأراضي الفلسطينية الوطنية على أجزاء من الضفة والقطاع.

وكان الإنسحاب الإسرائيلي الشامل مطلباً عربياً عاماً بدون أن يُربط بالتطبيع والعلاقات السلمية، فإذا به يتحول الى انسحاب مشروط تحت عنوان : «الأرض في مقابل السلام».

وكانت المقاطعة الإقتصادية العربية لإسرائيل سياسة عربية مشتركة، وأنها لا تتوقف إلا عند إنجاز التسوية السلمية على كافات المسارات... فإذا بالمقاطعة تتحول إلى «علاقات ثنائية» بغير قرارات من جامعة الدول العربية، هكذا توالت المؤتمرات الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الدار البيضاء (١٩٩٤)، الى عمان (١٩٩٥)، الى القاهرة (١٩٩٦)، الى الدوحة (١٩٩٧)، مع الإشارة إلى تعثر مؤتمر

الدوحة بعد التمادي الإسرائيلي الفج غداة وصول بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية.

لو تابعنا هذا المسلسل التراجعي لأمكن القول : إن مصطلح «الصراع العربي - الإسرائيلي» ينطوي على مغالطات عدة، فلا كل العرب اصطرعوا مع إسرائيل، ولا الذين دخلوا في صراع معها أكملوا الشوط. ثم علينا التنبه إلى أن مفهوم الصراع لا يقتصر على المواجهة العسكرية، وإنما يتعداها الى المواجهات الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والتقانية والثقافية، وكم جاء التقصير - أو القصور - في هذه المواجهات التي لم تحصل، أو أنها جاءت محدودة وهامشية.

* * * *

إن دراسة هذا المسار الطويل لمحاولات التسوية، وما نتج عنها، ربطاً بتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي، مهمة صعبة إنطلاقاً من صعوبة التسوية نفسها.

ثمة مضامين قانونية مهمة في القرار الدولي الشهير ٢٤٢، وفي اتفاقات «كامب ديفيد»، والمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، و«اتفاقي أوسلو»، و«اتفاق وادي عربة» أو المعاهدة المصرية - الإسرائيلية... إنها جديرة بالدراسة، والتأمل بمفاعيلها الراهنة والمستقبلية. ولمعرفة خلفيات النصوص القانونية ندخل في دراسة السياسات الإقليمية والدولية، بما تحمله من منعطفات ومتغيرات مستمرة، ليس أقلها الإنتقال من مرحلة الحرب الباردة الى مرحلة القوة الأميركية المسيطرة.

لذلك، تتداخل الدراسات القانونية والسياسية في فصول متوالية ربطاً بعامل الزمان. ويبقى السؤال مطروحاً بإلحاح: هل ما تم تحقيقه - حتى تاريخ صدور هذا الكتاب - من معاهدات واتفاقات عربية - إسرائيلية يؤمّن تسوية مستقرة، أم هو مجرد تسوية مفروضة؟

لا نضيف جديداً إذا قلنا أن الشرط الموضوعي لاستقرار التسوية - أية تسوية - هو قبول كافة أطرافها بأحكامها قبولاً طوعياً إرادياً لا إكراه فيه ولا خداع ولا التباس...

على ذلك، يصل هذا الكتاب الى خلاصة مفادها أن ما تحقق ليس «تسوية مستقرة»، وإنما هو «تسوية مفروضة». بل إنها مفروضة بالقوة الإسرائيلية

والأميركية، وبالمتغيرات الدولية الملائمة، وبتخلف العرب عن خوض غمار الصراع على رغم ما سقط من شهداء ميامين دفاعاً عن القضايا العادلة، وما برز من بطولات عربية انسانية باللحم الحي المسلح بالإيمان والصمود.

* * * *

كيف نساهم في وضع الحقائق أمام القارىء العربي بعيداً من «الوجبات الإعلامية السريعة» ذات المادة الإنفعالية؟

لا ندعي أن مضمون هذا الكتاب يحقق هذه الغاية المرجوة، التي تحتاج إلى جهود علمية متصلة. غير أن هذا الدافع كان سبباً مهماً للتوجه نحو القارىء العربي عبر دراسة الاتفاقات والمعاهدات العربية ـ الإسرائيلية، بغية تفحص مضامينها وأبعادها، وما قد ترتبه من نتائج. ولا نعتقد أن تراجع الإهتمام بالعلم والثقافة من خلال القراءة سيبقى مسيطراً على العقول والنفوس، فالتحديات الذاتية والخارجية تدفع نحو إعادة تجديد مثل هذا الإهتمام.

نشكر مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، في بيروت، الذي أصدر هذا الكتاب في سياق اهتماماته بالاستراتيجيات الإقليمية. ونعتذر من القارىء الكريم حيال الأخطاء الواردة في المضمون أملين إغناء الحوار المتعلق بطبيعة ومستقبل التسوية

عدنان السيد حسين

الفصل الأول

التسوية في الشرق الأوسط مفاهيم وإشكاليات

التسوية في الشرق الأوسط
مفاهيم وإشكاليات

ما من أزمة إقليمية ودولية شغلت اهتمام العالم كالصراع العربي - الإسرائيلي، الذي اصطلح على تسميته: «أزمة الشرق الأوسط». وما من صراع استحوذ على تدخلات خارجية، وتشابك مصالح دولية، كهذا الصراع الطويل والمرير حتى أن المتابع، والدارس له يجد نفسه في صميم العلاقات الدولية بوجهيها القانوني والسياسي، وبتعقيداتها المعروفة. لماذا؟

هذا ما تجيب عنه فصول هذا الكتاب، وهي تتابع محاولات تسوية هذا الصراع، وما يتخللها من منعطفات، وما وصلت إليه من نتائج متمثلة في اتفاقات ومعاهدات مبرمة بين إسرائيل وكلٍ من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن التعثر الحاصل على المسارين اللبناني والسوري. ثمة مسار طويل ومتعرج لهذا الصراع ولمحاولات التسوية المنطوية دائماً على صعوبات وإشكاليات جديرة بالدراسة.

أولاً: إشكالية المصطلح

إن أزمة عميقة الجذور ومترامية الأبعاد كأزمة الشرق الأوسط تثير تساؤلات وإشكاليات في العلاقات الإقليمية والدولية، وتولِّد تضارباً في المفاهيم المتعلقة بطبيعة الأزمة وطبيعة تسويتها، فضلاً عن الآثار المترتبة عليها والمؤثرة في مصير السلم والأمن الدوليين.

ومن الإشكاليات الكبرى المرتبطة بقضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي تلك التسمية الشائعة دولياً: «أزمة الشرق الأوسط»؛ وإشكالية التسمية ناتجة من مسألتين هما: عمومية مصطلح الشرق الأوسط، وتعدد الأزمات الإقليمية الناشئة في المنطقة.

من المعروف أن مصطلح الشرق الأوسط هو غربي المصدر؛ إنه تعبير بريطاني

استخدمه لأول مرة الأميرال ألفرد ماهان في المجلة البريطانية National Reveiw، عقب الحرب العالمية الأولى، ثم اعتمد في الغرب للدلالة على موقع منطقة معينة من العالم بالنسبة إلى موقع القوى الأوروبية ذات الدور العالمي. ولفت ماهان إلى طبيعة منطقة الشرق الأوسط كساحة دائمة للمواجهة الاستراتيجية بين القوى الدولية المتنافسة منذ مطلع القرن العشرين[1]، في مساحة جغرافية ممتدة من مصر والسودان غرباً إلى إيران شرقاً، وتضم تركيا والمشرق العربي وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج والبحر الأحمر وصولاً إلى «القرن الإفريقي». على أن هذا التحديد الجغرافي لم يكن دقيقاً وحاسماً عند الاستراتيجيين، إذ كثيراً ما أضيفت ليبيا في الغرب أو باكستان في الشرق إلى منطقة الشرق الأوسط. وهذا يؤكد حداثة التسمية وارتباطها بالاستراتيجيات الأوروبية والغربية بوجه عام، ذلك أن تعبير المنطقة العربية هو الذي ساد في الوثائق والخطابات المدونة قبل الحرب العالمية الأولى وما تلاها من تطورات دولية، وليس هناك ما يبرر استخدام تسمية «الشرق الأوسط» من الناحية التاريخية. إن هذه الملاحظة المنهجية تنطبق على مصطلحي «الشرق الأقصى» و«الشرق الأدنى»، واستخدامهما من قبل الأوروبيين للدلالة على مناطق وأقاليم بعيدة أو قريبة من القوى الدولية الأوروبية.

أما تعبير «أزمة الشرق الأوسط» البارز بعد السيطرة الإسرائيلية على فلسطين من طريق القوة عام ١٩٤٨، فقد أصبح يعني الحديث عن مجمل المشكلات المتعلقة بقضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي: وهنا تبرز إشكالية من نوع آخر، ذلك أن الأزمة الإقليمية أو الدولية ذات التوترات الأمنية والنتائج الحربية، تنطوي على محادثات ومؤتمرات وجهود دولية ومشاريع حلول مطروحة للمشكلات القائمة. فهل قضية فلسطين، وتالياً الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هما الأزمة الوحيدة في الشرق الأوسط؟ ماذا نسمي الصراع التركي ـ اليوناني حيال مشكلة قبرص، وكذلك المشكلة الكردية في تركيا وإيران والعراق، ومشكلة جنوب السودان ذات الأسباب والإمتدادات الإقليمية، وحرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية...؟

لعل التركيز على تسمية «أزمة الشرق الأوسط» في المحافل الدولية يعود إلى أسباب عدة، أبرزها موقع فلسطين المهم وسط المنطقة العربية بين آسيا وإفريقيا

---

(١) مروان بحيري، «ألفرد ماهان: أفكار وآراء حول القوة البحرية والشرق الأوسط كمفهوم استراتيجي»، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الخامس، (تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٨٢)، ص ١٨٧.

والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وارتباط قضية فلسطين بالعلاقات العربية ـ العربية، أو بمستقبل ما اصطلح على تسميته «النظام العربي»، وبالدور الوظيفي الذي تؤديه إسرائيل في الشرق الأوسط بالتنسيق مع القوى الدولية المؤيدة لها. ثم إن من شأن هذه التسمية إبراز الهوية الشرق أوسطية وطمس الهوية العربية؛ وهذا ما أخذ يتكشف تدريجاً في مراحل الأزمة التي ولدت صراعات معقدة بين العرب والإسرائيليين، وكذلك في مراحل التسوية التي طرحت وتطرح في هذه المرحلة.

وما ساعد في استعمال التسمية المذكورة تلك التفاعلات العميقة والبعيدة الأثر بين ما هو إقليمي وما هو دولي منذ طرح «وعد بلفور» سنة ١٩١٧ فكرة الوطن القومي لليهود، وصولاً إلى مشروع تقسيم فلسطين بين دولتين، واحدة عربية وأخرى يهودية، والذي قررته الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، ثم إقامة دولة إسرائيل في منتصف أيار/ مايو ١٩٤٨، وما تبع هذه الأحداث والتحولات في العقود اللاحقة من حروب ومشاريع سياسية مؤثرة في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية. بتعبير آخر، احتل الصراع العربي ـ الإسرائيلي رأس الأولويات الدولية سلماً أو حرباً، حتى أن معظم القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة بالعالم النامي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ارتبطت بقضية فلسطين وبالصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولم تشهد منطقة في العالم كثافة جهود ومشاريع حلول دولية مثلما شهدت منطقة الشرق الأوسط، ولا تزال كذلك.

راحت أزمة الشرق الأوسط تدخل في السياسات والاستراتيجيات للقوتين الأعظم منذ الحرب العالمية الثانية، ودخل هذا التعبير في الخطاب السياسي الأميركي، وكذلك في الاهتمامات السوفياتية حيث حفَّز الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط القيادات السوفياتية على الاهتمام بمصير منطقة محاذية للحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي سابقاً[٢].

كما تناول الأوروبيون هذه الأزمة في سياساتهم ومشاريعهم المستقبلية، وبعضهم ربط بقوة بين أمن الشرق الأوسط والأمن الأوروبي[٣]، وبين تسوية أزمة

---

(٢) صحيفة البرافدا، موسكو، ١٣/ ١٠/ ١٩٨٧.

راجع أيضاً : شؤون فلسطينية، بيروت، العدد ٤٣، ١٩٧٥، ص ٨١ و٨٢.

(٣) اعتبر أكثر من خمسين مسؤولاً فرنسياً في تقرير لهم بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٧٠ أن للصراع العربي ـ الإسرائيلي انعكاسات خطيرة على مجمل الأمن الأوروبي، ودعوا إلى اعتماد استراتيجيات ملائمة.

الشرق الأوسط ومستقبل الدور والمصالح الأوروبية في هذه المنطقة. وكما كانت هذه الأزمة تتحرك وتتفاعل، كانت الاهتمامات الدولية تبدو مواكبة لها ومؤثِّرة في مسارها ومتأثرة بنتائجها. وبدا للدارسين والمراقبين أن ما اصطلح على تسميتها «ازمة الشرق الأوسط» تنطوي على صراع متعدد الجوانب والأشكال والنتائج بين العرب (بما في ذلك الفلسطينيون) وإسرائيل. فهذا الصراع ليس ناتجاً من مشكلة حدودية معينة، وليس هو من اجل التنافس على مصالح اقتصادية فحسب، ولم يكن وليد تناقضات إقليمية بين دول تشكل بمجموعها منطقة الشرق الأوسط... إنه أشمل من كل ذلك، فهو صراع على الوجود بين طرفين متعارضين ومتناقضين، وبدايته إقامة دولة إسرائيلية غريبة عن المنطقة وأهلها، وطرد شعب فلسطين - أهل البلاد الأصليين - وتشريدهم ومنعهم من تقرير مصيرهم بما يخالف القوانين والمواثيق الدولية. ولا يوجد في تاريخ العلاقات الدولية وضع مماثل لما هو قائم في هذه الحالة، لا من حيث الأسباب وجذور الأزمة، ولا من حيث تداعياتها وتفاعلاتها، ولا من حيث تعقيداتها وصعوبات التوصل إلى تسويتها.

ثانياً: مفهوم التسوية

يشوب نوع من الغموض أحياناً مصطلح «التسوية»، كما المدلول المتوخى منه. ونعتقد أن هذا الغموض يؤدي، في طبيعة الحال، إلى الاختلاف في تقويم مضمون التسوية ونتائجها وانعكاساتها المحتملة، وما يمكن أن يولّده هذا الاختلاف من تعارض وتناقض بين المعنيين بها، والمتأثرين بها أيضاً. ولا بد هنا من التوقف عند هذا المصطلح الحديث نسبياً، والمستعمل في الصراع العربي - الإسرائيلي وقضية فلسطين.

في العربية، يعود مصدر «التسوية» إلى كلمة «سواء». وسواء الشيء يعني مثله، كما يشير العلماء. قال الله تعالى: (ليسوا سواء)[٤]، أي ليسوا مستوين. كما أن سواء الشيء يعني وسطه، لاستواء المسافة إليه من الأطراف. وفي الإشتقاقات نجد السوية والسواء، أي العدل والنصفة. كما نجد استوى الشيء، أي اعتدل. ونجد سوّى الشيء، أي جعله سوياً[٥]...

---

(٤) قرآن كريم، آل عمران، آية ١١٣.

(٥) أنظر: إبن منظور، لسان العرب، الجزء الثالث، (القاهرة: دار المعارف، [د. ت])، ص ٢١٦٠ - ٢١٦٤.

نستنتج أن التسوية تنطوي على نوع من العدل أو التكافؤ بين أطرافها، كما يمكن أن تنطوي على حل وسط بين هؤلاء الأطراف بحيث لا يلحق الإجحاف أو الغبن بأحدهم. والإعتدال في الحل يتحقق من خلال مراعاة مصالح الأطراف المشروعة، والمحافظة على حقوقهم.

وعلى ذلك، نلاحظ أن التسوية في القانون تنسجم مع هذا المفهوم. ففي القانون الخاص، تقوم التسوية بين طرفين (أو أطراف) متنازعين إذا تمت تصفية أسباب النزاع بما يصون الحقوق التي يحميها القانون. وفي القانون العام، وخصوصاً في القانون الدولي العام - المعني بتنظيم العلاقات الدولية وضبطها - تفترض التسوية تصفية أسباب النزاع بين دولتين (أو مجموعة دول)، أو بين منظمات ومجموعات دولية، إنطلاقاً من مصالح وحقوق الدول أو المنظمات المعنية بالنزاع، بما في ذلك حق التمتع بالسيادة للدولة المستقلة، وحق تقرير المصير للشعوب المستعمَرة أو الرازحة تحت الاحتلال...

ويمكن أن تتضمن التسوية، بناء على ما تقدم، صلحاً (Réconciliation) بين أطراف النزاع يؤدي إلى الاعتراف المتبادل أو إلى إقامة علاقات محددة. وعلى هذا النحو، فإنها تنطوي على اتفاق (Agreement) ينظم العلاقات الجديدة، كما يمكن أن تتأسس على معاهدة شاملة أو جزئية.

لذلك، تتعدى التسوية ما هو معروف ومألوف في الصلح والاتفاق والمعاهدة...، وصولاً إلى تصفية أسباب النزاع، ويوازيها بالإنكليزية (Settlement)، وبالفرنسية (Reglément)، تدليلاً على هذا المفهوم الشامل للمصطلح.

ويمكن أن تأتي التسوية، من الناحية السياسية، مخلة بمصالح أحد أطرافها أو بعضهم، وخصوصاً إذا ما تحكمت توازنات القوة بمضمون التسوية بدلاً من أحكام القانون، وهذا معروف في تطور العلاقات الدولية؛ وفي هذه الحال، تكون التسوية غير عادلة أو غير متوازنة.

نستنتج أن مفهوم التسوية يقوم على تصفية الأسباب أو الدواعي التي أدت إلى النزاع بين الدول والجماعات، من خلال الحفاظ على حقوق الأطراف المعنيين ومصالحهم. وقد يتحقق مضمونها بواسطة اتفاق أو معاهدة أو صلح رسمي أو غير ذلك من الوسائل والوسائط المساعدة في تصفية أسباب النزاع.

ثالثـاً: سقوط قرار التقسيم

من الأمور المستهجنة في العلاقات الدولية أن يتضمن صك الانتداب البريطاني على فلسطين الذي أقره مجلس عصبة الأمم في ١٩٩٢/٧/٢٤، الالتزام بتنفيذ «وعد بلفور» الداعي إلى إقامة «وطن قومي للشعب اليهودي» في فلسطين، حيث تضمنت مقدمة صك الانتداب ما يأتي: «كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضاً على أن تكون الدول المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧ ـ وعد بلفور ـ وأقرته الدول المذكورة لمصلحة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الآن في فلسطين، أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أي بلاد أخرى».

من جهة ثانية، نجد أن المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم كانت دعت إلى الاعتراف بالشعوب التي تنتمي إلى الإمبراطورية العثمانية «كأمم مستقلة»، بما في ذلك شعب فلسطين الذي تساوى مع الشعوب الأردنية والعراقية واللبنانية والسورية، على أن تتحول تدريجاً إلى دول مستقلة. جاء في المادة المذكورة: «إن بعض الشعوب التي كانت من قبل تنتمي إلى الإمبراطورية التركية قد وصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الإعتراف، موقتاً، بوجودها كأمم مستقلة، رهناً بتقديم المشورة الإدارية والمساعدة من قبل دولة منتدبة، حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرة على النهوض وحدها. ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة». فكيف يمكن التوفيق بين مقدمة صك الانتداب والمادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم لجهة تقرير مصير شعب فلسطين؟ هنا تكمن إشكالية دولية في القانون والسياسة معاً.

ومن الواضح أن الانتداب البريطاني على فلسطين ساعد عمليات الاستيطان الصهيونية فيها، وهذا ما أدى إلى قيام ثورات شعبية فلسطينية ضد سلطات الانتداب تجاوزت في تحركاتها وآثارها حدود فلسطين لتطاول عدداً من الأقطار العربية والإسلامية. ويمكن القول إن مشروع «لجنة بيل» البريطانية في ١٩٣٧/٧/٧ الداعي إلى إقامة دولتين، واحدة للعرب وأخرى لليهود في فلسطين، هو الذي مهد لاحقاً لصدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في

١٩٤٧/١١/٢٩، تحت الرقم ١٨١ (الدورة ٢).

دعا قرار التقسيم إلى قيام دولة يهودية فوق مساحة ١٤.٤٠٠ كيلومتر مربع في مقابل ١٢.٢٠٠ كيلو متر مربع للدولة العربية، على الرغم من أن عدد السكان العرب كان ضعفي عدد السكان اليهود عند تاريخ صدور القرار، فضلاً عن أن قسماً من السكان اليهود كان من عرب فلسطين المقيمين فيها قبل مرحلة الانتداب.

ونص قرار التقسيم على إقامة اتحاد اقتصادي بين الدولتين العربية واليهودية، وعلى نظام دولي خاص بمدينة القدس. ويهدف الاتحاد الاقتصادي ـ كما يوضح قرار التقسيم ـ إلى إيجاد وحدة جمركية وإقامة نظام نقدي مشترك يتضمن سعر صرف واحداً وإدارة مرافق مشتركة وتحقيق انماء اقتصادي مشترك، وتمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى المياه ومصادر الطاقة، على أساس من عدم التمييز. أما مدينة القدس فلها كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها.

أقرت الجمعية العمومية قرار التقسيم بأكثرية ٣٣ صوتاً في مقابل ١٣ وامتناع ١٠ دول عن التصويت. وكان من بين المؤيدين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً وفرنسا، فيما امتنعت المملكة المتحدة (بريطانيا) عن التصويت، وعارضت كل من أفغانستان وكوبا ومصر واليونان والهند وإيران والعراق ولبنان وباكستان والمملكة العربية السعودية وسوريا وتركيا واليمن[٦].

وقد رفض الفلسطينيون والعرب الآخرون قرار التقسيم لتعارضه مع إرادة الشعب المعني بمصير فلسطين، ولأنه لم يحز على موافقة شعبية، ولأنه يسلخ جزءاً من أرض الوطن الفلسطيني ويمنحه لليهود المستوطنين القادمين من أنحاء الأرض. وهناك طعن قانوني بهذا القرار لجهة عدم صلاحية الجمعية العمومية للأمم المتحدة لاتخاذ قرار ملزم من هذا النوع، ذلك أن الجمعية العمومية تصدر توصيات، وهي تحتاج إلى موافقة مجلس الأمن كي تصبح هذه قرارات نافذة. ثم إن مضمون قرار التقسيم نفسه يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد في الفقرة الثانية من المادة الأولى حق الشعوب في تقرير مصيرها. إضافة إلى أن قرار التقسيم صدر في أثناء فترة الانتداب البريطاني قبل أن تخضع فلسطين لحالة قانونية وسياسية

(٦) انظر النص الكامل لقرار تقسيم فلسطين في قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي، المجلد الأول، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٣، ١٩٩٣)، ص ٤ ـ ١٦.

جديدة.. لهذه الأسباب مجتمعة، نشأت إشكالية قانونية عند الأمم المتحدة كمنظمة دولية ناشئة بعد الحرب العالمية الثانية لتوطيد السلم والأمن الدوليين، عندما خالفت ميثاقها وأسست لحالة سياسية خطيرة هددت، ولا تزال، المجتمع الدولي في أمنه وسلامته.

واثر شعب فلسطين الرافض لقرار التقسيم إلحاق الضفة الغربية إدارياً وسياسياً بالأردن تدليلاً على رفضه قيام سلطة فلسطينية ناقصة على جزء من فلسطين، وإلحاق قطاع غزة إدارياً بالسلطات المصرية ولمرحلة موقتة. وكان هذا الموقف الفلسطيني المؤيد عربياً يرمي إلى الحفاظ على دافع الثورة والتحرر لدى الأجيال الفلسطينية المتعاقبة، وتحفيز العرب على مساندة قضية فلسطين. ونعتقد أن ارتباط تلك القضية بالمصير العربي المشترك وبواقع النظام العربي كان قائماً منذ طلائع الاستيطان الصهيوني أواخر القرن التاسع عشر، ومستمراً مع مجمل النشاطات التحررية طوال فترة الانتداب البريطاني. وكان لهذا الارتباط صدى في العالم الإسلامي والمحافل الدولية لا يزال يتردد حتى الآن.

أفادت الحركة الصهيونية من قرار التقسيم للانتقال من مرحلة «الوطن القومي اليهودي» إلى مرحلة «دولة إسرائيل»، مع ما يستلزم ذلك من خطوات تمهيدية وإجراءات سياسية وقانونية. وأعلن قيام هذه الدولة في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ فوق مساحة أكبر من تلك التي حددها قرار التقسيم. وفي السنة التالية، جرى احتلال أراض عربية جديدة في منطقتي الجليل والنقب، بحيث باتت مساحة الكيان الإسرائيلي نحو ٧٧,٤ في المئة من مساحة فلسطين الكلية، وهذا ما أقرته اتفاقات الهدنة بين إسرائيل ودول الطوق العربية عام ١٩٤٩.

في طبيعة الحال، لجأ عدد كبير من الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة، ونشأت علاقات جديدة ومعقدة. وأخذ يبرز طابع الصراع العربي - الإسرائيلي تدريجاً عاماً بعد عام، ويتمحور حول قضية فلسطين التي غدت قضية العرب الأولى أو القضية العربية المركزية. غير أن التعامل العربي والفلسطيني مع المواقف الدولية منذ مطلع القرن العشرين لم يكن بمستوى التحديات المطروحة، فيما ركزت الحركة الصهيونية، ثم الكيان الإسرائيلي، على إقامة علاقات ثنائية مع العرب في الحرب والسلم، بغية تجزئة المواقف العربية في ظل ظروف دولية مؤاتية. وهكذا، سقط قرار التقسيم كتسوية دولية لقضية فلسطين، لا بل إنه ساهم في احتدام الصراع العربي - الإسرائيلي.

رابعاً: مرجعية القرار ٢٤٢

بعد تثبيت كيان الدولة من طريق سياسة القوة، انتقلت إسرائيل إلى مرحلة جديدة من التوسع والضم وصولاً إلى إقامة «إسرائيل الكبرى» التي تستوعب اليهود القادمين من بلدان «الشتات» للاستيطان في الأراضي المحتلة. وكانت حرب السويس عام ١٩٥٦ التي خاضتها إسرائيل بالتحالف مع بريطانيا وفرنسا، رداً على القرار المصري بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس، إيذاناً بالضغط على مصر والعرب حتى يقروا بوجود إسرائيل ويعترفوا رسمياً بهذا الوجود. والدليل على هذا التوجه اشتراط إسرائيل للانسحاب من صحراء سيناء أن تعلن مصر «انهاء حالة الحرب» تمهيداً لإقامة علاقات جديدة تؤدي في النهاية إلى تخلي مصر عن مساندة قضية فلسطين. رفضت مصر هذا الشرط على الرغم من التفوق العسكري الإسرائيلي في حرب عام ١٩٥٦، وقادت حرباً ديبلوماسية نشطة مع الإفادة من المتغيرات الدولية في حينه، مما أدى إلى انسحاب الجيش الإسرائيلي من صحراء سيناء من دون أن تعلن مصر انهاء حالة الحرب من جانبها. وأكثر من ذلك، تحولت مصر بعد هذه الحرب إلى قاعدة أساسية للمواجهة مع إسرائيل وللعمل العربي المشترك، فكانت حرب حزيران /يونيو ١٩٦٧ بكل ما أنتجته من وقائع جديدة بعد هزيمة الجيوش العربية التي دخلت هذه الحرب على الجبهات الأردنية والمصرية والسورية. فقد احتل الجيش الإسرائيلي صحراء سيناء بكاملها، ومرتفعات الجولان، والضفة الغربية لنهر الأردن، ومدينة القدس الشرقية. وتقدمت قضية الصراع العربي - الإسرائيلي على ما عداها من قضايا المنطقة، وارتبطت قضية فلسطين أكثر من أي وقت مضى بالصراع العربي - الإسرائيلي.

في هذا المناخ الإقليمي والدولي، تحرك مجلس الأمن وعقد جلسات عدة ليضع يده على ملف النزاع توصلاً إلى تسوية سلمية. وبعد جهود دولية سوفياتية وأميركية وبريطانية وفرنسية وعربية وغيرها، أصدر مجلس الأمن القرار الرقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ لإقرار «مبادىء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط» وللانطلاق في مسيرة التسوية السلمية.

ما هي المضامين الأساسية لهذا القرار؟

أكد مجلس الأمن خطورة الوضع في الشرق الأوسط وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وضرورة تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، وأن يكون

في إمكان كل دولة في المنطقة أن تعيش بأمان.

ودعا مجلس الأمن إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها[٧] في النزاع الأخير، وإلى انهاء كل ادعاءات أو حالات الحرب، وإلى احترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، بعيداً من التهديد بالقوة أو استعمالها.

كما أكد مجلس الأمن عبر القرار ٢٤٢ على النقاط الآتية:

- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة،
- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين (الفلسطينيين)،
- ضمان حرمة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

وطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة اختيار ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط ويتصل بالأطراف المعنيين، ويساعد في تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام القرار ٢٤٢.

هذا هو مضمون القرار الدولي المهم الذي استحوذ على الاهتمامات كافة إقليمياً ودولياً. ولعل الجهود الهائلة التي بذلت لصوغه وإخراجه بهذا الشكل والمضمون، كانت تمهد لأن يصبح المرجعية الأولى للتسوية، بمعزل عن الاختلافات على تفسير مضمونه بين الأطراف المعنيين، وبمعزل عن النتائج التي آلت إليها المسيرة الصعبة للتسوية السلمية.

من أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها على القرار ٢٤٢ أنه ربط بين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة وتحقيق التسوية السلمية للصراع. فأين تصبح هنا القاعدة الدولية التي تحرّم استخدام القوة في العلاقات الدولية والتي يقرها ميثاق الأمم المتحدة؟

إن الذي تحقق في القرار المذكور هو انسحاب مشروط، خلافاً لما حصل في عدد من الحروب والنازعات عندما أخرجت الجيوش الغازية من دون قيد أو شرط، مثل الحرب الكورية عام ١٩٥٠، وأحداث المجر وحرب السويس عام ١٩٥٦... ومن خلال

---

(٧) النص الفرنسي والإسباني: من الأراضي المحتلة Des Territoires occupés.

نظرية الانسحاب المشروط جرى التمهيد لرفع شعار «الأرض في مقابل السلام» لاحقاً، بما ينسجم مع المطلب الإسرائيلي في دفع العرب إلى قبول التسوية والاعتراف في مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلي.

ثم إن القرار ٢٤٢ ركز على تحقيق التسوية بين كل من مصر وسوريا والأردن من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، وأغفل قضية فلسطين عندما اختصرها أو حصرها بـ «مشكلة لاجئين»، حتى أن الديبلوماسي البريطاني هيوفوت ـ اللورد كارادون ـ اعتبر أن القرار ٢٤٢ قاصر عن انجاز التسوية السلمية، وطالب بإضافة بند يقضي بمنح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني[٨].

وإذا كان القرار المذكور دعا إلى الاعتراف بسيادة كل دولة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها، إلا أن هذه الدعوة لا تقود بالضرورة إلى نوع من الاعتراف الكامل بين الدول[٩]، ولا تستتبع كذلك إقامة أنواع محددة من العلاقات، ولا تفرض نوعاً من «التطبيع» ركّز على طرحه الجانب الإسرائيلي، وطالب به ولا يزال يفعل.

يمكن الاستنتاج بأن القرار ٢٤٢ يحض بوضوح على انهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، علماً أنه لا يمكن أن يدعو إلى التسوية السلمية الدائمة من غير أن يدعو إلى انهاء حالة الحرب. وفي مطلق الأحوال، جاء هذا القرار الدولي ترجمة لموازين القوى بعدما تمكنت إسرائيل، وبدعم مباشر من الولايات المتحدة الأميركية، من احتلال أراضٍ عربية واسعة، وهو دفع المجتمع الدولي إلى تقبل فكرة التسوية السلمية وايجاد حل ما لقضية فلسطين التي طال أمدها وطاول مداها المجالين الإقليمي والدولي.

وافقت كل من مصر والأردن على القرار ٢٤٢ في آذار/ مارس ١٩٦٨، فيما رفضته سوريا لأنه يقود إلى الاعتراف بإسرائيل. غير أن التفسير العربي للقرار تمحور حول الدعوة إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة في حرب عام ١٩٦٧، ورفض التسويات المنفردة... ولما أخفقت الجهود الديبلوماسية

---

(٨) Middle East International. London. April.1983

(٩) أنظر: حسن الجلبي، القرار والتسوية (بيروت: توزيع دار النفائس، ١٩٧٩)، ص ٩٦ ـ ١٠٦.

الدولية في تنفيذ القرار ٢٤٢[١٠]، جرى الإعداد لحرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ التي ساعدت بشكل أو بآخر في إعادة التذكير بضرورة تنفيذ القرار المذكور. وبصرف النظر عن خلفيات هذه الحرب ودوافعها، إلا أنها مهدت لإعادة إطلاق جهود التسوية السلمية: والدليل على ذلك ما جاء في قرار مجلس الأمن الذي حمل الرقم ٣٣٨، والصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، إذ دعا إلى وقف النار الفوري، كما دعا «الأطراف المعنيين إلى الشروع فوراً بعد وقف إطلاق النار في تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ الصادر سنة ١٩٦٧ بجميع أجزائه...». وبذلك يكون القرار ٣٣٨ قد أعاد إطار التسوية إلى القرار ٢٤٢ السابق، دون أن يطرح القرار الجديد أي مسائل جديدة. وعلى ذلك، عندما توافق سوريا بعد حرب عام ١٩٧٣ على القرار ٣٣٨ تكون من حيث الجوهر وافقت ضمناً على مضمون القرار ٢٤٢، واستوت بذلك الأطراف العربية في قبول هذا القرار المهم كمرجعية للتسوية.

على قاعدة القرار ٢٤٢، انطلقت فكرة عقد مؤتمر دولي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط عقب حرب عام ١٩٧٣. وقد انعقد مؤتمر جنيف بتاريخ ٧٣/١٢/٢١ تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة أميركية وسوفياتية، وحضور مصر والأردن وإسرائيل، واتخذ طابع المؤتمر الدولي. وامتنعت سوريا عن حضور هذا المؤتمر بعد تعذر صوغ استراتيجية عربية مشتركة حياله، ولم يدع الفلسطينيون إلى المشاركة بعدما استبعد القرار ٢٤٢ قضيتهم كقضية شعب وحصرها في إطار مجموعة لاجئين، فيما غابت الدول الأخرى صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن. واتضح لاحقاً أن مثل هذه الصيغة للمؤتمر الدولي التي لم تتكرر، كانت مجرد عامل مساعد في انشاء لجنة عمل عسكرية لمناقشة موضوع الفصل بين القوات على جبهة سيناء، ثم على جبهة الجولان. وخلال جلساته، أبدى الإسرائيليون إصراراً على استبعاد الفلسطينيين والتفاوض ثنائياً مع العرب، والتمسك بتفسير خاص للقرار ٢٤٢.

حكومتا مصر والأردن أرادتا تنفيذ القرار الدولي وفق التفسير العربي، وقد

---

(١٠) راجع تفاصيل مهمة مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط السفير غونار يارنغ (١٩٦٧ و١٩٦٨)، وكيف فشلت جهوده في: حمدي فؤاد، الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل، (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٦)، ص ٣٣و ٦٠ و١٨٤.

فشلتا في انجاز هذا الهدف. وعلى الرغم من طرح فكرة المؤتمر الدولي في السبعينات والثمانينات، بما في ذلك البيان الأميركي ـ السوفياتي المشترك في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ الداعي إلى مفاوضات في إطار مؤتمر جنيف، وغيره من المواقف والمبادرات، بقيت الديبلوماسية السرية هي التي تفعل فعلها، وهي التي تتقدم وتنجز، وكان للولايات المتحدة الأميركية الدور الأبرز في هذا الصدد(١١).

هكذا تتبدل الوسائل والأساليب، كما تتبدل بعض المواقف والمفاهيم من مسألة التسوية. وتشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات وانعطافات حادة:

- زيارة السادات إلى القدس في ١٩٧٧/١١/١٩.
- توقيع اتفاقات «كمب ديفيد» في ١٩٧٨/٩/١٧.
- توقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية في ١٩٧٩/٣/٢٦.
- الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢.
- اعتراف المجلس الوطني الفلسطيني بقرار التقسيم وبالقرار ٢٤٢، وذلك في دورته المنعقدة في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.
- انعقاد مؤتمر مدريد لانجاز التسوية السلمية في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١.
- توقيع اتفاق أوسلو أو اتفاق «غزة ـ أريحا أولاً» في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.
- توقيع المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

في ضوء ما تقدم، نعتقد أن الاتجاه الدولي لتسوية أزمة الشرق الأوسط تزامن مع سياسة القوة أكثر مما استجاب لأحكام القانون الدولي، بما فيها مبدأ الحق والعدل، حتى سأل كثيرون عن جدوى الركون إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لصون حقوق الشعوب وقضاياها العادلة. وبينما تعاطى المجتمع الدولي عموماً مع قضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي باعتبارها قضية واحدة متداخلة في فروعها، ونهض التخطيط الإسرائيلي استراتيجياً على هذا الأساس، فإن الجهود العربية ظلت مشتتة، والسياسات العربية متباعدة.

كان الرهان في شأن حرب عام ١٩٧٣ أن تعدل بعض الشيء في موازين القوى،

---

(١١) Judith Kipper, American Foreign policy in the Middle East, AEL, 1984.P.6-7.

وأن تساهم في تنفيذ عدد من القرارات الدولية ذات الصلة، على الرغم من خروج النظام المصري من قيادة العمل العربي المشترك واتجاهه إلى إجراء تسوية ثنائية. إلا أن تصدع النظام العربي في دوره ومؤسساته، والتناقضات القطرية والإقليمية تزامنت مع متغيرات دولية سرعان ما عززت سياسة القوة بدلاً من انجاز التسوية العادلة، مما افاد التصور الإسرائيلي لطرق انجاز التسوية وصوغ مضمونها وتحديد ظروفها، وربما نتائجها المحتملة.

الفصل الثاني

كامب ديفيد
إطار للتسوية

كامب ديفيد إطار للتسوية

شكلت سياسة كامب ديفيد(*) صيغة تطبيقية للتسوية بين مصر وإسرائيل وللتسويات الأخرى اللاحقة، لأنها رسمت إطاراً عاماً في القانون والسياسة، وأحدثت تبدلات وتحولات عميقة في منطقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفي السياسات الإقليمية والدولية. ويصعب على أي باحث متابع لمسار التسوية، تجاهل سياسة كامب ديفيد، ليس نتيجة لأسبقيتها الزمنية فحسب، وإنما نظراً إلى ما خلفته من مفاعيل، وما أعطته من مفاهيم ومصطلحات جديدة في العلاقات العربية ـ الإسرائيلية. نحن أمام اتفاقات كامب ديفيد، لا أمام «اتفاقي كامب ديفيد»: ونحن أمام سياسة تجاوزت المحددات القانونية المبينة، وغدت إطاراً عاماً للتسوية بين العرب وإسرائيل. ما هي محددات هذه السياسة، وكيف تحولت إطاراً للتسوية؟

أولاً: لماذا مصر؟

جهدت الديبلوماسية الإسرائيلية منذ إقامة ما سمي «دولة إسرائيل»، لإخراج مصر من دائرة الصراع والتوصل معها إلى اتفاق ما قد يمهد لتحييدها على الأقل، إذ إضافة إلى ثقل مصر الاستراتيجي ودورها العربي، بنت الديبلوماسية الإسرائيلية توجهاتها على فرضية أن خروج مصر من ساحة الصراع سيقود الدول العربية الأخرى إلى اتباع هذه السياسة. وقد أفصح رئيس الحكومة الإسرائيلية الأولى ديفيد بن غوريون عن هذه الفرضية بقوله: «إن مصر هي العدو الرئيسي لإسرائيل، وإن السلام معها هو هدف كل إنسان في الكيان الصهيوني وحلمه، وإن الصهاينة مقتنعون أنهم إذا حققوا السلام مع مصر، فإن الدول العربية ستضطر إلى سلوك الطريق نفسها»(1). كما أكد قائد آخر من قادة إسرائيل هو شمعون

(*) لمزيد من التفاصيل: أنظر كتابنا «عصر التسوية. سياسة كامب ديفيد وابعادها الاقليمية والدولية» (بيروت، دار النفائس، ١٩٩٠). أصل الكتاب أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية.

(1) ابراهيم عزت، «أنا عائد من إسرائيل»، مجلة إلى الأمام، بيروت، العدد ٧٧٣، ١٩٨١، ص ٢٧.

بيريز هذه الفرضية منذ تدرجه في سلم المسؤوليات الرسمية، إذ اعتبر «أن ثمة مرشحين عرباً للصلح مع إسرائيل. هناك مرشحون من الدرجة الثانية والثالثة والرابعة، ولكن ما ينقص هو المرشح الأول، وهذا المرشح كان دائماً وسيظل أبداً مصر»[٢]. وهذا ما وجده أيضاً معهد ترومان للأبحاث في الجامعة العبرية في معرض مشروعه لإنهاء حالة الحرب مع العرب والوصول إلى تسوية سلمية، حيث دعا مدير المعهد البروفيسور موشي معوز، إلى أن تبدأ التسوية مع مصر، ثم مع سوريا والأردن والفلسطينيين، وأن يتم تجريد سيناء من السلاح والاحتفاظ بأطراف من هضبة الجولان وجبل الشيخ، وضم مناطق أساسية من الضفة الغربية[٣].

يعود هذا التركيز على أولوية مصر في عملية التسوية إلى كونها مثلت، ولفترة طويلة، قاعدة الأمن العربي بالتحالف مع بلاد الشام، وإلى دورها المتعاظم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتأسيس جامعة الدول العربية، ثم قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ التي أطلقت مداً عربياً تحررياً ووحدوياً، واعتبرت المواجهة مع إسرائيل أولوية مصرية وعربية. لذلك حققت إسرائيل في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ نتائج استراتيجية خطيرة ضد مصر أولاً، وضد النظام العربي عموماً، من خلال إضعاف قوة مصر ودفعها إلى الخروج من دائرة الصراع والقبول بمضمون تسوية تمليها إسرائيل. وكان المطلب الإسرائيلي المتكرر بعد حرب عام ١٩٦٧ أن تتخلى مصر عن المشرق والقضايا العربية، وتلتفت إلى داخل حدودها في مقابل إعادة صحراء سيناء وانسحاب الجيش الإسرائيلي منها. وفي هذا المطلب دلالة جديدة على توجه استراتيجي قديم جسده الاستعمار بشكليه القديم والحديث، ويقوم على فصل مصر عن منطقة المشرق وإضعاف الفكرة العربية والعمل العربي المشترك.

من هنا، يمكن اعتبار نتائج مؤتمر القمة العربية في الخرطوم بعيد حرب ١٩٦٧ بمثابة رفض المطلب الإسرائيلي ورفض الإذعان والخضوع للسياسات الأميركية الداعمة للاستراتيجية الإسرائيلية. ويمكن اعتبار الفترة الممتدة إلى عام ١٩٧٠ من أغنى مراحل العمل العربي المشترك على قاعدة هدف استراتيجي محدد هو إزالة آثار حرب ١٩٦٧، أي تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في تلك

---

(٢) أحمد ثابت، «التطبيع واستمرارية بقاء الكيان الصهيوني»، مجلة قضايا عربية، العدد ١، ١٩٨١، ص ١١٢.

(٣) صحيفة عل همشمار الإسرائيلية، ١٩٧٦/٤/٢٣.

الحرب، غير أن هذا الهدف يعكس كذلك تراجع مصر والعرب عن هدفهم السابق المتمثل في تحرير فلسطين، تحت وطأة الهزيمة العسكرية وما ولدته من نتائج استراتيجية. وهذا ما جرت ترجمته ديبلوماسياً بقبول مصر والأردن بقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، توصلاً إلى مبدأ الانسحاب الإسرائيلي في مقابل انهاء حالة الحرب وإقامة حدود آمنة وسلم دائم. بتعبير آخر، أتى هذا القرار الدولي بعد هزيمة العرب، وبعدما ضغط المجتمع الدولي لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وقضية فلسطين. غير أن التفسير الإسرائيلي للقرار الرقم ٢٤٢ الذي يقوم على الانسحاب الجزئي من «أراضٍ» محتلة، وانجاز اتفاقات سلمية ثنائية مع الدول العربية، واختزال قضية شعب فلسطين بمسألة لاجئين، أدى إلى عدم تنفيذ القرار ٢٤٢، ودفع مصر وسوريا إلى الاستعداد لمواجهة عسكرية محتملة بدأت ملامحها تظهر على جبهة السويس في حرب الاستنزاف التي شنها الجيش المصري عام ١٩٦٩.

ثانياً: الديبلوماسية السرية

لا شك في أن حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ التي شنها الجيشان المصري والسوري، وبدعم عسكري واقتصادي عربي معين، هي الحرب الأولى التي جرت بقرار عربي، وحققت نتائج استراتيجية مهمة، وخصوصاً في الميدان العسكري، لا تزال تدرس في المعاهد العسكرية الكبرى. لكن السؤال الذي لا يزال ينتظر الجواب الكافي حتى الآن هو: هل أن قرار هذه الحرب كان بدافع تحريك عملية التسوية السلمية، بما في ذلك تحريك تنفيذ القرار ٢٤٢ الذي وصل سابقاً إلى طريق مسدود؟

تحت هذا السؤال نسجل جملة ملاحظات وتحولات في منطقة الصراع العربي - الإسرائيلي.

أ - منذ شباط/ فبراير ١٩٧١، أعلن الرئيس المصري أنور السادات أنه مستعد لتوقيع «اتفاق سلام» مع إسرائيل: وكان هذا بمثابة أول إعلان يصدر عن مسؤول عربي منذ أن بدأ الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد أشار السادات إلى هذا الإعلان المهم داخل الكنيست الإسرائيلي لدى زيارته للقدس في ١٩/١١/١٩٧٧، مذكراً الإسرائيليين بمضمونه: لماذا أتى هذا الإعلان مبكراً وقبل حرب ١٩٧٣؟

ب - يمكن الإستنتاج أن ديبلوماسية وزير الخارجية الأميركي السابق هنري

كيسنجر مهدت لإخراج مصر من الصراع، ولإطلاق التسوية السلمية - وهذا ما يلتقي مع التوجه الديبلوماسي الإسرائيلي - ووضعت قاعدة سياسة «الخطوة القصيرة» أو سياسة «الخطوة خطوة»، أي اعتماد حلول جزئية بدءاً من مصر؛ هذه السياسة هي التي قادت إلى الاتفاق الأول لفصل القوات على الجبهة المصرية في ١٩٧٤/١/١٨، الذي تضمن انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي التي احتلها على الضفة الغربية لقناة السويس في حرب ١٩٧٣، وإقامة مناطق منزوعة السلاح، ومراقبة قوات طوارئ دولية في المنطقة العازلة بين الجيشين، والإمتناع عن كل العمليات العسكرية وشبه العسكرية بين الطرفين. وهذا يعني التمهيد لإنهاء حالة الحرب[4]. كما أن هذا الاتفاق الأول مهد لتوقيع الاتفاق الثاني المعروف باسم «اتفاقية سيناء» في ١٩٧٥/٩/١، وقد خرج عن الإطار العسكري ليأخذ طابعاً سياسياً بين مصر وإسرائيل، وخصوصاً عندما ضمنت الولايات المتحدة أن يكون الاتفاق اللاحق بمثابة «اتفاق سلم نهائي»، وأن تتشاور الولايات المتحدة مع إسرائيل في حال حدوث خرق مصري لأي من مواد الاتفاق بغية تصحيحه[5]. علينا هنا ملاحظة الطابع السياسي للاتفاق، وكيف تابعت ديبلوماسية كيسنجر سياسة «الخطوة القصيرة» وصولاً إلى إخراج مصر من الصراع، ولو من طريق اسلوب التدرج.

ج - لماذا سرحت الحكومة المصرية مجموعات من الجيش المصري عقب اتفاقية سيناء، وأخذت تتبدل موازين القوى بسرعة لمصلحة إسرائيل؟

يجيب رئيس حكومة إسرائيل إسحق رابين بمناسبة مرور سنة على توقيع اتفاق الفصل الثاني للقوات: «توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط... تغير لصالح إسرائيل. فمصر لم تعد تتلقى السلاح من الاتحاد السوفياتي، كما أنها سرحت ٣٥٠ ألف عسكري من جيشها، في حين أن إسرائيل قد تلقت نتيجة الاتفاقية مساعدات كثيرة من الولايات المتحدة. كذلك، فإن الخلاف بين مصر وسوريا أضعف تعاون هاتين الدولتين في المستقبل، للقيام بهجوم جديد ضد إسرائيل»[6]. هذا

---

(٤) وقعت سوريا وإسرائيل اتفاقاً مماثلاً على الجبهة السورية برعاية الأمم المتحدة في جنيف في ١٩٧٤/٥/٣١ للفصل بين القوات السورية والإسرائيلية.

(٥) أنظر اتفاقية سيناء، وآثارها السياسية في: عصر التسوية. سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص ٧٣ و٧٤.

(٦) صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، ١٩٧٦/٨/٣٠.

الواقع الاستراتيجي الذي أفصح عنه رابين هو امتداد لاتفاقية سيناء المذكورة وللأهداف والسياسات الأميركية في منطقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

د ـ كشف رئيس المؤتمر اليهودي العالمي الدكتور ناحوم غولدمان، عن الإتصالات السرية بين المسؤولين المصريين والإسرائيليين في عهد الرئيس السادات وقبل الوساطات العربية والدولية اللاحقة وقبل زيارة القدس، عندما انتقد الحكومة الإسرائيلية التي أفشت أسراراً سياسية مهمة تتضمن الإتصال بالرئيس السادات نفسه. وقد صرح غولدمان لصحيفة دافار الإسرائيلية، في ١٩٧٦/١١/١٩ «أشعر بالأسف لأن رئيس الحكومة [الإسرائيلي] قد كشف عن الإتصالات التي جرت مع الرئيس المصري السادات. وقد أبلغته بالأمر انطلاقاً من الاخلاص الطبيعي، وقلت له بأن ذلك ليس (للنشر)، ولا نعلم عما سيسفر، وأن ما حدث حدث بالاتفاق معه، وما كنا سنفعل الأمور بأنفسنا»[٧]. هذا خيط من مجموعة خيوط نسجتها ديبلوماسية الإتصالات المصرية ـ الإسرائيلية بطريقة سرية، وبدت لاحقاً أنها ذات فاعلية أكيدة في تحقيق التسوية بصرف النظر عن مضمونها.

هـ ـ كان للرئيس الروماني السابق نيقولاي تشاوشيسكو، والملك المغربي الحسن الثاني، دور في ترتيب لقاءات عدة بعيدة من الأضواء في مدينة الرباط خلال أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧، بين وزير الخارجية الإسرائيلي موشي دايان ونائب رئيس الوزراء المصري حسن التهامي، بالتزامن مع سعي حكومة مناحيم بيغن لنسف محاولات عقد مؤتمر دولي في جنيف. وساهمت هذه اللقاءات في بحث مضمون التسوية المصرية ـ الإسرائيلية، وفي الضغط على الجانب المصري كي يندفع نحو الصلح المنفرد. وبدلاً من أن تجيِّر الديبلوماسية المصرية رغبة المجتمع الدولي في انجاز تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي بواسطة مؤتمر دولي، إلى نشاطها الديبلوماسي وأهدافها السياسية، تخلت عن هذه الغاية وعن الضغط المستمر على إسرائيل في وقت حرج ـ تحديداً في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ ـ عندما وجد ناحوم غولدمان أن الضغوط الدولية على إسرائيل متزايدة، وأن «الوضع الراهن الذي أراد زعماء إسرائيل تكريسه طوال ثلاثين سنة، لا يمكن أن يستمر... إن إسرائيل الآن هي دولة معزولة، وإن أمم العالم سئمت من النزاع الشرق أوسطي». أتى هذا الكلام

---

(٧) مجلة الأرض، دمشق، عدد ١٩٧٦/١٢/٧، ص ٤٧.

عام ١٩٧٧[٨]، أي بالتزامن مع نشاط الديبلوماسية السرية.

و ـ اضطلع مستشار النمسا السابق برونو كرايسكي بدور بارز في تشجيع المفاوضات واللقاءات المصرية ـ الإسرائيلية. وشهدت فيينا مفاوضات مباشرة بين الجانبين قبل الدخول في مؤتمر كامب ديفيد. واللافت أن كرايسكي الذي دعا إلى تنفيذ القرار ٢٤٢ وإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية وانشاء علاقات ودية بين دول الشرق الأوسط[٩]... رفض لاحقاً صيغة كامب ديفيد لأنها أتت بأقل مما هو متوقع للفلسطينيين، ولم يعتبرها تسوية ملائمة لأزمة الشرق الأوسط.

مهد مجمل هذه المواقف والتحولات وغيرها لزيارة السادات للقدس ولانعقاد مؤتمر كامب ديفيد. وما بدا لبعض قادة العرب والعالم أنه أمر مستهجن كان مناقشاً ومبتوتاً:

أعلن السادات يوم ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ في افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب المصري، بحضور رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات: «إنني مستعد للذهاب إلى أقصى الأرض، حتى إلى الكنيست نفسه، لكي اتحدث للإسرائيليين...». وظنت السلطات المصرية أن هذا الكلام يأتي في سياق التكتيك.

رد مناحيم بيغن في نداء إلى الشعب المصري يوم ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، جاء فيه: «مواطنو مصر... يجب أن تعلموا أننا عدنا إلى أرض آبائنا، وأننا نحن الذين حررنا الأرض من الحكم البريطاني، وأننا نحن الذين أسسنا استقلالنا في أرضنا...». وبعد أربعة أيام، وجه بيغن دعوة رسمية للسادات لزيارة القدس، وقد فاجأت السلطات المصرية!

ومساء ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧، وصل السادات إلى القدس ليهبط بطائرته في مطار بن غوريون، وليجد أمامه صفاً طويلاً من قادة إسرائيل، وبينهم رئيسة الحكومة السابقة غولدا مائير التي بادرت السادات بقولها: «لقد تأخرت سيادة الرئيس، كنا ننتظر زيارتكم سابقاً..»؛ والعالم يقف مدهوشاً لا يصدق ما يحدث. ثم يعلن السادات أن حرب ١٩٧٣ ستكون آخر الحروب بين العرب وإسرائيل، ويؤكد جديته في طلب السلم وانجاز التسوية، فيما يلف البلاد العربية

---

(٨) صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٧/١١/١٩٧٧.

(٩) انظر: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٩، ١٩٨٧، ص ٥٣٧.

الغموض والاستهجان تحت وطأة المفاجأة.

ثم تتوالى الاتصالات واللقاءات بين المصريين والإسرائيليين، بعضها معلن وبعضها بقي طي الكتمان، وتتردد أسماء عواصم عربية وأجنبية في ملف الديبلوماسية السرية: القاهرة وفيينا ولندن وواشنطن وبوخارست...

وبينما ينعقد مؤتمر القاهرة في ١٩٧٧/١٢/١٤ تحت شعار التحضير لمؤتمر جنيف، بحضور كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة وممثل عن الأمم المتحدة، وامتناع كل من سوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية عن الحضور... يجري التحضير الفعلي لتسوية ثنائية، وليس لعقد مؤتمر دولي.

ومن قمة الاسماعيلية بين السادات وبيغن في ١٩٧٧/١٢/٢٥، إلى لقاء فيينا في ١٩٧٨/٧/٩ بين عدد من المسؤولين المصريين وشمعون بيريز، إلى مؤتمر لندن في ١٩٧٨/٧/١٨ بمشاركة وزراء خارجية الولايات المتحدة (سايروس فانس) ومصر (محمد ابراهيم كامل) وإسرائيل (موشي دايان)... دون التقدم نحو مؤتمر دولي، بل نحو تسوية ثنائية تبدأ بين مصر وإسرائيل، على أن تشارك فيها الولايات المتحدة الأميركية(١٠). ثم تتبعها دائرة ثانية تضم الأردن و«الفلسطينيين المعتدلين»، فدائرة ثالثة تشمل سوريا وبمشاركة الاتحاد السوفياتي السابق؛ هذا هو التصور الاستراتيجي الذي أكده مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة زبينغيو بريزنسكي(١١) والذي يفضي إلى عقد تسويات ثنائية.

تحركت الولايات المتحدة على قاعدة هذا التصور، فأجرى السفير الأميركي فوق العادة ألفرد أثرتون سلسلة لقاءات مع المسؤولين في مصر وإسرائيل، وتبعه وزير الخارجية سايروس فانس في جولة شملت مصر وإسرائيل والسعودية والأردن في آب/ أغسطس ١٩٧٨ مهدت لصدور إعلان الدعوة إلى مؤتمر كامب ديفيد بلسان البيت الأبيض الأميركي في ١٩٧٨/٨/٨، حيث سيجتمع الرئيس الأميركي جيمي كارتر بالرئيسين السادات وبيغن في منتجعه في (كامب ديفيد) في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ بغية وضع إطار لعملية السلام في الشرق الأوسط. وبذلك تكون الديبلوماسية السرية قادت إلى انعقاد مؤتمر كامب ديفيد الذي وضع اتفاقات

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل انظر: عصر التسوية، مصدر سابق، ص ٧٨ ـ ٨٥.

(١١) هالة سعودي، «السياسة الأميركية والصراع العربي ـ الإسرائيلي»، الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ١٥٠.

محددة، وبلور سياسة للتسوية أبعد من مجرد اتفاقات مكتوبة.

ثالثاً: اتفاقات لا اتفاقان

توصلت مفاوضات كامب ديفيد إلى اتفاقين وتبادل رسائل بين الأطراف المشاركة. اتفاق أول هو «إطار السلام في الشرق الأوسط»، يتضمن مفهوم السلم وما يتعلق بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة والعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية؛ واتفاق ثانٍ هو «إطار عمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل»، تحدث عن الانسحاب الإسرائيلي على مراحل، وعن العلاقات الطبيعية بين الجانبين والملاحة البحرية والترتيبات الأمنية وتمركز قوات تابعة للأمم المتحدة.

أما الرسائل المرفقة المتبادلة بين الرؤساء كارتر وبيغن والسادات فهي تسع رسائل تناولت القضايا العالقة: المستوطنات الإسرائيلية في سيناء المصرية، واستعداد مصر لأن تقوم مقام الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات المقبلة، ومصير مدينة القدس. واتضحت صعوبة البت بموضوع القدس، فاتفق على تأجيله إلى المراحل الأخيرة من المفاوضات؛ وهذا ما تأكد لاحقاً في مؤتمر مدريد وما تبعه من مفاوضات واتفاقات.

بذلك تشكل هذه الوثائق، إضافة إلى التعهدات الشخصية والأوراق السرية، اتفاقات كامب ديفيد. أما التسمية المتداولة في بعض وسائل الإعلام «اتفاقا كامب ديفيد»، فإنها غير دقيقة، انطلاقاً من القانون الدولي العام، حيث ينص قانون المعاهدات المتفق عليه دولياً في فيينا بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٣، وفي المادة ٣١، على أن يشمل إطار المعاهدة إلى جانب نصها، اللحقات المتعلقة بها والوثائق الصادرة من طرف أو أكثر بمناسبة توقيع المعاهدة، وقبلها الأطراف الآخرون كوثائق متصلة بالمعاهدة. وتأسيساً على هذه القاعدة نكون أمام «اتفاقات كامب ديفيد».

نعود إلى أبرز مضامين هذه الاتفاقات، وما تضمنته المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية المبرمة لاحقاً في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩، فنجد المحددات الآتية في الإطار المصري ـ الإسرائيلي:

١ ـ انهاء حالة الحرب بصورة تامة بين إسرائيل ومصر، بما يؤدي إلى امتناع مصر عن مساندة أي طرف عربي في أعمال قتالية ضد إسرائيل، وتوقفها عن مساعدة المقاومة الفلسطينية في أي مكان، وعدم السماح بالتحريض على المواجهة

العسكرية مع إسرائيل.

٢ ـ الإعتراف القانوني الكامل بإسرائيل، مع اقتران الإعتراف بالدعوة إلى إقامة علاقات ديبلوماسية واقتصادية وثقافية... وانهاء المقاطعة الاقتصادية، بينما لا تزال البلاد العربية الأخرى في حالة حرب مع إسرائيل.

٣ ـ إقامة ترتيبات أمنية متفق عليها: مناطق محدودة التسلح في الأراضي المصرية بنوع خاص كأن يسمح بدخول القوات المسلحة المصرية إلى مسافة ٥٨ كيلومتراً فقط شرق قناة السويس وبعدد محدود وتسليح محدود، وعدم إقامة موانىء أو مطارات عسكرية مصرية في صحراء سيناء، وتشكيل قوات دولية ـ أصبحت لاحقاً قوات أميركية في معظمها ـ لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة، والقيام بدوريات استطلاع على الحدود الدولية وداخل الأراضي المصرية في سيناء. ومن اللافت بقاء هذه القوات في سيناء، ذلك لأن سحبها لا يتم من دون موافقة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي.

٤ ـ السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور الحر في قناة السويس وخليج العقبة والبحر الأبيض المتوسط. وإسقاط «الصفة العربية» عن مضيق تيران وخليج العقبة واعتبارهما من الممرات المائية الدولية المفتوحة أمام الدول كافة، وذلك من دون موافقة صريحة من السعودية والأردن على هذا التحول.

٥ ـ تمتنع مصر عن الدخول في أي التزام يتعارض مع مضمون المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية (المادة السادسة): وهذا يقود إلى التنصل من الالتزام بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي. وعلى ذلك، تشكل الترتيبات الأمنية انتقاصاً من السيادة المصرية، وتكون إسرائيل قد عززت مكانتها التجارية ودورها الاستراتيجي في خليج العقبة والبحر الأحمر، إضافة إلى خروج مصر عن الإجماع العربي، مع ما حمل ويحمل ذلك من أبعاد سياسية واستراتيجية خطيرة.

أما في الإطار العربي، أو ما اصطلح على تسميته «الإطار الشرق أوسطي»، نجد المحددات الآتية:

١ ـ اعتبار مضمون الاتفاق الأول: «إطار السلام في الشرق الأوسط»، صالحاً للتسويات اللاحقة بين إسرائيل وجيرانها الآخرين (مقدمة الاتفاق).

٢ ـ إعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن تحدد مصر والأردن وإسرائيل تفاصيل انشاء سلطة الحكم الذاتي، من غير تحديد بداية

ونهاية مفاوضات الحكم الذاتي، وعلى أن تحدد فترة انتقالية بخمس سنوات تقوم خلالها سلطة الحكم الذاتي.

٣ ـ تحدّد مصر وإسرائيل والأردن و«ممثلو السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة» ـ السكان يشملون العرب واليهود معاً ـ الوضع النهائي للضفة والقطاع. وهذا يعني امتلاك إسرائيل حق النقض (الفيتو) في تحديد الوضع النهائي الذي سوف يحسم مصير الحكم الذاتي ومستقبله.

٤ ـ ربط المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي بإبرام معاهدة سلم بين الأردن وإسرائيل(١٢).

٥ ـ إعادة توزيع بعض الوحدات العسكرية الإسرائيلية في مواقع أمن معينة داخل الضفة والقطاع من دون أن تنسحب القوات الإسرائيلية انسحاباً تاماً، واشتراك القوات الأردنية والإسرائيلية في دوريات مشتركة لمراقبة أمن الحدود مع الأردن.

٦ ـ صيغة الحكم الذاتي هي حكم إداري للسكان، أي أن السيادة على الأرض تبقى من اختصاصات إسرائيل، فضلاً عن استمرار عمليات الاستيطان الإسرائيلية.

٧ ـ اعتبار المبادىء المبينة في هذا الاتفاق الأول مطبقة على «معاهدات السلام بين إسرائيل وكل من جيرانها، مصر والأردن وسوريا ولبنان»، ومنها إقامة علاقات طبيعية والإعتراف الكامل وإلغاء المقاطعة الاقتصادية واستكشاف امكانات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقات السلام النهائية... مع ما يقود ذلك إلى ما اصطلح على تسميته «التطبيع».

٨ ـ دعوة الولايات المتحدة إلى الاشتراك في المحادثات في شأن مواضيع متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقات، وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف. وهذا يعني دخول الولايات المتحدة في اتفاقات كامب ديفيد كشريك كامل.

أظهرت هذه المحددات تقدم المشروع الإسرائيلي وتراجع المشروع المصري الذي حمله السادات إلى كامب ديفيد. وأخذ يتضح الاختلال في التسوية لمصلحة

---

(١٢) جرى توقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في ١٩٩٤/١٠/٢٦، أي قبل التوصل إلى المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي للحكم الذاتي الفلسطيني.

إسرائيل على حساب الحقوق الفلسطينية والعربية المكرسة قانوناً. حتى أن أمين عام الأمم المتحدة السابق كورت فالدهايم تحفظ على المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية لأنها لا تعالج جوهر الصراع، وتبقي قضية فلسطين خارجها، وهي لذلك لا تصلح أساساً لسلم شامل في الشرق الأوسط[١٣]. كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت في ١٩٧٩/١٢/٢٩، تحت الرقم ٦٥/٣٤، تجاهل اتفاقات كامب ديفيد لأنها أغفلت حقوق شعب فلسطين، بما فيها حقوق العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين. ولم تسجل الأمم المتحدة في وثائقها لاحقاً تلك الاتفاقات إنطلاقاً من هذه المعطيات القانونية.

على الصعيد الدولي، لم تجد الاتفاقات المذكورة تأييداً كبيراً ـ باستثناء الموقف الأميركي ـ فيما رفضها الاتحاد السوفياتي السابق، على لسان الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف الذي اعتبرها «صفقة جديدة معادية للعرب تمت بين مصر وإسرائيل، وتم إخراجها بمشاركة الولايات المتحدة الفاعلة»[١٤]. ثم اتخذ الاتحاد السوفياتي السابق موقفاً مشتركاً مع فرنسا، إثر زيارة الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان إلى موسكو في نيسان / ابريل ١٩٧٩، مفاده «أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لا يستتب إلا من خلال تسوية شاملة، وباشتراك جميع الأطراف المعنيين»[١٥] في إشارة إلى التسوية الجزئية التي تمت. وأبدت دول المجموعة الأوروبية تحفظها على المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية لأنها لا تشكل حلاً شاملاً للصراع، واعتبرت المضي بإقامة المستوطنات الإسرائيلية بمثابة إعاقة للسلم المنشود[١٦]. وتوالت مواقف عربية ودولية متحفظة أو رافضة لأن صيغة كامب ديفيد أتت جزئية، وتفتقد العدل، وتجافي الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة.

قد يقول بعض الدارسين إن المعاهدات الدولية هي نتيجة لموازين قوى متصارعة، وإنها عرضة للتبديل أو التعديل متى تغيرت موازين القوة، وها هي ألمانيا تفرض على المجتمع الدولي الانعتاق من بنود معاهدة فرساي الجائرة عقب الحرب العالمية

---

(١٣) النهار، ١٩٧٩/٣/٢٧.

(١٤) Soviet News (Soviet Embassy. London) No. 5947, p.325

(١٥) Le Monde,29/3/1979.

(١٦) المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية. نصوص وردود أفعال. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩) ص ١٥٨.

الأولى، وغيرها من النماذج والأمثلة... ثم إن مبدأ السيادة يعلو على ما عداه من الاعتبارات والقواعد، وباستطاعة مصر التخلص من تبعات والتزامات كامب ديفيد تحت مبدأ السيادة... كل ذلك صحيح، لكن الصحيح أيضاً، أن «صيغة كامب ديفيد» لم تعد مجرد اتفاقات ومعاهدة مكتوبة فحسب، بل هي أيضاً سياسة معتمدة في الشرق الأوسط من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وعدد من القوى والجهات الدولية في العالم. وهنا مكمن الخطورة الأبرز.

رابعاً: سياسة كامب ديفيد

إن سياسة كامب ديفيد ليست معنية بالعلاقات الثنائية المصرية - الإسرائيلية فحسب، بل تطاول كذلك العلاقات الإسرائيلية - العربية في مجملها. ففي مقدمة الاتفاق الأول «إطار السلام في الشرق الأوسط»، نقرأ النص الآتي: «إن هذا الإطار مناسب... ليشكل أساساً للسلام، لا بين مصر وإسرائيل فحسب، بل كذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعداداً للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس». من هذا المنطلق لا تقتصر سياسة كامب ديفيد على مصر، وإنما تمتد إلى البلاد العربية، بحيث تتوالى التسويات الجزئية بينها وبين إسرائيل، مما سيؤدي تبعاً لهذه السياسة، إلى تصفية الصراع العربي - الإسرائيلي بالعمل على إلغاء دوافعه وأسبابه، وتصفية قضية فلسطين من خلال تطبيق مشروع الحكم الذاتي الذي يبقى مصيره رهناً بإرادة إسرائيل بشكل أو بآخر.

على الصعيد المصري، لم تنجح السياسات الرسمية المتعاقبة في تثبيت الأمن وتوفير الرفاهية للشعب كما روجت وسائل الإعلام الرسمية غداة زيارة القدس وتوقيع اتفاقات كامب ديفيد، بل زادت أزمة المديونية في ظل سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي على الغرب. وفي ظل عمليات التطبيع، نشطت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) داخل المجتمع المصري في محاولات لتهديد الوحدة الوطنية. ولأول مرة تقع اضطرابات طائفية بين المسلمين والمسيحيين الأقباط، ثم تتكشف الخيوط الإسرائيلية المتداخلة مع هذه الاضطرابات. وقد حاول الإسرائيليون بعناد الضغط على المجتمع المصري لقبول عمليات التطبيع في مجالات الاقتصاد والتعليم والإعلام والثقافة، دون أن يتمكنوا من تحقيق نتائج مهمة. بل

يمكن القول إن المصريين تمكنوا من محاصرة التطبيع على الرغم من (البروتوكولات) الموقعة رسمياً بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية في عهد السادات. ويمكن التمييز هنا بين موقفين: الموقف الرسمي والموقف الشعبي؛ وتلك مسألة مصرية وعربية في أن معاً. لقد تبين أن التطبيع الذي يشكل جوهر السلم الإسرائيلي يحمل في طياته مخاطر جسيمة على مصر والبلاد العربية في وحدتها المجتمعية وفي اقتصاداتها وأمنها الشامل. وكان مطلوباً من خلال التطبيع فتح أبواب مصر أمام الغزو الإسرائيلي من دون وسائل حربية هذه المرة.

وعلى الصعيد العربي، ركزت السياسات الإسرائيلية على انجاز التسويات الثنائية انسجاماً مع التوجه الاستراتيجي الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨، حتى لا يتكتل العرب مجموعة واحدة في المفاوضات، مع ما يعني ذلك من محاولات لتمزيق المواقف العربية وزيادة الفرقة والانقسام. وإذا كانت البلاد العربية رفضت بعد حرب ١٩٦٧ مبدأ التسوية الثنائية أو الجزئية، فإن سياسة كامب ديفيد استندت إلى مبدأ الثنائية.

ولا حاجة إلى توضيح التعارض بين صيغة الحكم الذاتي ومبدأ حق تقرير المصير لشعب فلسطين، وإلى تفرد الجانب المصري بفرض وصاية على هذا الشعب من غير تفويض أو تكليف. يكفي القول إن صيغة الحكم الذاتي هي من مخلفات الماضي الاستعماري أولاً، وهي تترك مستقبل شعب فلسطين معلقاً ورهناً بأطراف عدة، من بينها الطرف الإسرائيلي. لذلك كان من الطبيعي أن يرفض الفلسطينيون والعرب الآخرون صيغة الحكم الذاتي وسياسة كامب ديفيد في مؤتمر القمة العربي في مدينة بغداد بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢، وأن يعلنوا رفض التسويات المنفردة ومقاطعة النظام السياسي المصري ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس. وكان هذا المؤتمر نقطة تحول بارزة في مسار النظام العربي، وإن بقيت مقرراته في الإطار السلبي ولم توجد بديلاً لسياسة كامب ديفيد.

تخرج مصر بثقلها وحجمها ودورها من الصراع، فيما يزداد التسلح الإسرائيلي ليهدد الدول العربية، وصولاً إلى غزو لبنان في صيف عام ١٩٨٢، وبذلك يبرز الاختلال الاستراتيجي في موازين القوى لمصلحة إسرائيل.

ولا تنهض في المقابل الجبهة الشرقية المواجهة لإسرائيل (الأردن - سوريا - العراق)، بل تبرز المنازعات القطرية العربية والصراعات الإقليمية المحيطة، بما فيها

الحرب العراقية ـ الإيرانية المدمرة منذ عام ١٩٨٠، فتتراجع أولوية الصراع مع إسرائيل، ويتراجع النظام العربي في بناه وفاعليته الإقليمية والدولية بعدما غدت القضية المركزية ـ قضية فلسطين ـ مسألة ثانوية، وهي التي كانت من أهم مقومات نهوض النظام العربي بعد الحرب العالمية الثانية.

ويمكن هنا تسجيل ملاحظات عدة على مسار النظام العربي في مرحلة الثمانينات، مثل بروز أزمة القيادة العربية بعد انكفاء مصر، وخرق مقاطعة النظام المصري من قبل الصومال والسودان وعُمان، وقيام اتصالات رسمية مصرية ـ أردنية ومصرية ـ عراقية ومصرية ـ فلسطينية ومصرية ـ مغربية... مع ظهور التنافس على القيادة العربية، وفوق ذلك تفشي المنازعات الحكومية: مصرية ـ ليبية بلغت حد المواجهة الحدودية، وليبية ـ تونسية في صيف ١٩٨١، وسورية ـ عراقية وسورية ـ أردنية وكويتية ـ عراقية وسعودية ـ عُمانية ويمنية ـ يمنية... حتى إذا انعقدت قمة عمان العربية عام ١٩٨٧ بعد قطيعة وانقطاع وبعد حرب لبنان وحرب الخليج، صارت قضية فلسطين في آخر أولويات النظام العربي الذي وصل إلى ضعف شديد. وبدا احتمال عودة مصر إلى جامعة الدول العربية وارداً، ولكن ليس من بوابة فلسطين، وإنما من خلال موقفها في حرب الخليج الأولى ومساندتها للعراق.

على أن التحول الأهم الذي شكل نقلة نوعية سياسية في مسار النظام العربي، وترك آثاراً لاحقة في مؤسساته وأعماله وتوجهاته، هو «مشروع فاس» الذي اعتمدته القمة العربية المنعقدة في مدينة فاس المغربية في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢، والذي شكل انعطافاً مهماً في السياسة الرسمية العربية، وانتقالاً من حالة الحرب والمواجهة مع إسرائيل إلى حالة الاستعداد لإقامة سلم معها بالتزامن مع غياب دور مصر العربي؛ لماذا؟

لأن مشروع فاس تضمن استعداداً عربياً لقبول ضمانات السلم بين (جميع دول المنطقة)، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة وإسرائيل؛ وهذا أول استعداد رسمي معلن من جانب مجموعة الدول العربية. ودعا إلى إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، وقيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس في إطار حق شعب فلسطين في تقرير مصيره. كما دعا إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ ـ بما فيها القدس

العربية ـ وإزالة المستوطنات الإسرائيلية من تلك الأراضي، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية[17]. هذه هي بنود مشروع فاس العربي الذي يعد المشروع الرسمي العربي الأول للتسوية بعد مرحلة المواجهة مع إسرائيل على مدى أربعة وثلاثين عاماً، بصرف النظر عن طبيعة هذه المواجهة وحقيقة مشاركة البلاد العربية فيها.

وما يؤكد الانعطاف السياسي الرسمي العربي بروز الإتصالات العربية ـ الرسمية مع إسرائيل في مرحلة الثمانينات: فلسطينية ـ إسرائيلية ومغربية ـ إسرائيلية وأردنية ـ إسرائيلية ولبنانية ـ إسرائيلية... وانكفاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى حد بعيد مع تقدم مشاريع التسوية على الجبهات الأردنية والسورية واللبنانية. ويمكن الإستنتاج بأن «مشروع فاس» أتى موازياً لسياسة كامب ديفيد، وليس معارضاً لها، ومهد الطريق لاستئناف مسار التسوية بعد تناقضات عربية صارخة وفوضى عربية عامة اجتاحت بلاد العرب، مع الإشارة هنا إلى ومضات شعبية اعتراضية مثلت المواجهة لمشروع السلم الإسرائيلي، أهمها: المقاومة الشعبية العارمة في جنوب لبنان والإنتفاضة الشعبية الكبرى ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والرفض الشعبي المصري لإجراءات التطبيع. وكادت هذه الومضات المضيئة أن تخفت وسط ظلام التسوية المفروضة، وتحت وطأة الضغوط الدولية المستمرة على العرب كي ينخرطوا شعوباً وحكومات في مسار التسوية، حيث باتت سياسة كامب ديفيد هي الإطار الأهم، على أن يبقى القرار ٢٤٢ مجرد مرجعية قانونية!

انطلاقاً من سياسة كامب ديفيد، وتأسيساً على المصالح الأميركية الاستراتيجية في الشرق الأوسط (مواجهة المد السوفياتي السابق وضمان مصالحها النفطية وسيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي وحماية الدور الإسرائيلي وزيادة تأثيره...) تعزز النفوذ الاستراتيجي الأميركي في منطقة مهمة من الناحية الجيوستراتيجية، وانتشرت الأساطيل والقواعد البحرية في البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية، ثم توالت المبادرات الأميركية المنسجمة مع سياسة كامب ديفيد:

ـ مبادرة الرئيس رونالد ريغان لـ «حل أزمة الشرق الأوسط» في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢. وتضمنت مبادىء مماثلة لما ورد في اتفاقات كامب ديفيد، مثل

(١٧) أنظر مشروع فاس، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ٢٥، ١٩٨٣، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٧.

حقيقة وجود إسرائيل وحقها في السلم داخل حدود آمنة، والحكم الذاتي الفلسطيني، وبقاء القدس موحدة وعاصمة لإسرائيل...

- خطة وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز عام ١٩٨٨ لوقف الإنتفاضة الفلسطينية تمهيداً لحكم ذاتي إداري للسكان..

- تقرير معهد «بروكنغز» Brookings الأميركي سنة ١٩٨٨، الذي ركز على الحكم الذاتي والانسحاب الإسرائيلي الجزئي من (أراضٍ عربية) محتلة، وضمان أمن إسرائيل(١٨).

إضافة إلى هذه المبادرات، قام التحالف الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي المكرس رسمياً في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣، والمرفق بقرار سري للرئيس ريغان (National Security Decision Directive - 111) يقضي بالدمج بين القضايا الاستراتيجية المشتركة للولايات المتحدة وإسرائيل(١٩). ثم تأكد هذا التحالف الاستراتيجي مع وثيقة التفاهم الأميركية - الإسرائيلية في ١٩٨٨/٤/٢١ التي تعتبر إسرائيل بمثابة حليف استراتيجي للولايات المتحدة والتي تُجدد تلقائياً كل خمس سنوات(٢٠). وهذا يبين تطور العلاقات الأميركية - الإسرائيلية بعد التسوية المصرية - الإسرائيلية لمصلحة إسرائيل في الدرجة الأولى، بالتزامن مع تقدم النفوذ الاستراتيجي الأميركي في منطقة الشرق الأوسط، وانكشاف الأمن العربي على النفوذ الأميركي المتزايد والتفوق العسكري الإسرائيلي، وتراكم المشكلات العربية على مستوى الدولة الواحدة (القطرية) وعلى مستوى المجموعة العربية (النظام العربي). هذا ما بدا في صورة أخرى يمكن تسميتها بـ «ظاهرة التبعية» للولايات المتحدة بأشكال مختلفة وفي ميادين عدة معروفة في العلاقات بين الدول.

من خلال هذه المعطيات والتحولات الإقليمية والدولية، تفصح الإدارة الأميركية تدريجاً عن العمل لإقامة نظام إقليمي شرق أوسطي على أنقاض النظام العربي المتهالك. وتظهر طلائع العمل من خلال جهود وكالة التنمية الدولية الأميركية (A. I. D) التي وضعت قواعد وبرامج للتطبيع الإقليمي، بينها التدرج في هذه المسألة على

---

(١٨) The Brookings institution, Toward Arab - Israel Peace, Report of Study Group. (Washington. D.C. 1988).

(١٩) معاريف الإسرائيلية، ١٩٨٦/١٠/١٤.

(٢٠) أنظر نص هذه الوثيقة في صحيفة السياسة، الكويت، ١٩٨٨/٤/٢٥.

مراحل: مصر والولايات المتحدة أولاً، ثم مصر وإسرائيل والولايات المتحدة ثانياً، ثم مصر وإسرائيل والبلاد العربية ثالثاً[٢١]... وللشركات المتعددة الجنسية دور في رعاية هذا التدرج ومتابعته، والسير به إلى بلوغ مرحلة النظام الإقليمي. هذا جانب من سياسة كامب ديفيد على المستوى الدولي، وتبعاً للتصور الأميركي؛ وجوهرها ـ كما ذكر سابقاً ـ تصفية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وقضية فلسطين.

خامساً: التسوية المفروضة

صحيح أن اتفاق كامب ديفيد الأول «إطار السلام في الشرق الأوسط»، ذكر في مقدمته «إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ بكل أجزائه»، مما يعني أن هذا القرار المهم هو مرجعية للتسوية في مراحلها كافة.

غير أن سياسة كامب ديفيد أوجدت إطاراً عاماً للتسوية أسقط بعض مضامين القرار ٢٤٢، وتجاوز بعضها الآخر، ذلك أن سياسة كامب ديفيد اعتمدت قاعدة التسوية الثنائية بدءاً من مصر وإسرائيل. أما القرار ٢٤٢ فإنه شكل قاعدة التسوية الشاملة، وهذا ما جرى إسقاطه. ولأن سياسة كامب ديفيد أقرت مبدأ الإعتراف الكامل بإسرائيل، وهذا ما لم يبلغه القرار ٢٤٢؛ ولأن سياسة كامب ديفيد تجاهلت حقوق اللاجئين الفلسطينيين قبل عام ١٩٦٧، وربطت مصير الذين طردوا بعد هذا التاريخ بقرار جماعي للجنة مصرية ـ إسرائيلية ـ أردنية، بينما دعا القرار ٢٤٢ إلى تسوية عادلة لمسألة اللاجئين؛ ولأن سياسة كامب ديفيد نقلت مفاوضات التسوية من عهدة الأمم المتحدة ـ كما طالب القرار ٢٤٢ ـ إلى عهدة الولايات المتحدة، وهذا تبديل خطير لإطار التسوية ومفاعيلها القانونية والسياسية، لذلك كله فرضت سياسة كامب ديفيد إطاراً للتسوية، وابقت القرار ٢٤٢ بمثابة مرجعية معينة في أحسن الأحوال.

لقد نهضت سياسة كامب ديفيد من خلال الديبلوماسية السرية، وارتبطت بهدف أساسي هو تصفية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وقضية فلسطين بواسطة الإعتراف بوجود إسرائيل والتعامل مع هذا الوجود على المستويات كافة، واختزال حق تقرير المصير لشعب فلسطين بحكم ذاتي محدد الصلاحيات. لذلك أتت صيغة

(٢١) انظر: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٥، ١٩٨٠، ص ٧.

التسوية في كامب ديفيد ملائمة لمفهوم السلم الإسرائيلي القائم على التطبيع، أي أنها غير عادلة.

وبدلاً من أن ينجح النظام العربي في مواجهة هذه السياسة، مستنداً إلى القرارات والمواثيق الدولية، راح يتأقلم - على المستوى الرسمي - مع هذه السياسة، فكان «مشروع فاس» بمثابة انعطاف تاريخي في مسار السياسة العربية: من المواجهة إلى التسوية، ومن رفض الإعتراف إلى الاستعداد للإعتراف، ومن اعتبار قضية فلسطين أساس النظام العربي إلى تحولها مسألة ثانوية في أولويات هذا النظام. ويتم هذا الانعطاف في ظل تصدع الوحدة المجتمعية العربية، وانكشاف الأمن العربي - على مستوى الدولة القطرية وعلى مستوى النظام العربي - على متغيرات إقليمية ودولية خطيرة.

في حمأة هذه المتغيرات والتبدلات الاستراتيجية، يتركز النفوذ الأميركي في المنطقة العربية بالتزامن مع تراجع النفوذ السوفياتي السابق والدور الأوروبي، ويتعمق التحالف الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي، ثم يعمل بتخطيط لإيجاد نظام إقليمي جديد - شرق أوسطي - يكون بديلاً من النظام العربي، وفي قلبه إسرائيل. كما يتمكن هذا التحالف الاستراتيجي من إجهاض فكرة المؤتمر الدولي بعدما كانت مطلباً دولياً عاماً. بتعبير اخر، تُفرض سياسة كامب ديفيد في ظل هذه المتغيرات والتبدلات، وتتقدم مصطلحات جديدة في خطابات التسوية المفروضة: انهاء حالة الحرب والاعتراف الكامل والتطبيع وانهاء المقاطعة الاقتصادية والترتيبات الأمنية والحكم الذاتي الفلسطيني والنظام الشرق أوسطي... ثم تفعل هذه السياسة فعلها لاحقاً، من خلال المسارات المختلفة، بعدما توطدت إطاراً عاماً للتسوية، وإن تكن هذه التسوية غير عادلة ومفروضة على العرب بعدما اختلت موازين القوى لصالح إسرائيل. وكان أحد مظاهر هذا الإختلال غزو لبنان في صيف ١٩٨٢، واحتلال أول عاصمة عربية (بيروت). ثم العمل على إخراج المقاومة الفلسطينية المسلحة من لبنان، وطرح «مشروع فاس» للتسوية الذي أشرنا إليه، والذي شكل منعطفاً تاريخياً في التعامل الرسمي العربي مع الصراع العربي - الإسرائيلي، والذي يعتبر المشروع العربي الأول للتسوية السلمية.

الفصل الثالث

غزو لبنان في مسار التسوية



غزو لبنان في مسار التسوية

بمعزل عن الحماسة الوطنية وشعارات المواجهة للتوسعية الإسرائيلية، يعتبر الغزو الإسرائيلي المسلح للبنان في صيف ١٩٨٢، بمثابة انتكاسة جديدة تضاف إلى لائحة الهزائم العربية، على الرغم مما ظهر من بطولات شعبية في وجه آلة الحرب الإسرائيلية.

ولاتزال معالم هذه الانتكاسة بادية على كيان لبنان الدولة والوطن، فضلاً عما تركته من آثار مباشرة في الوجود الفلسطيني المسلح وفي مصير قضية فلسطين.

والتجربة هذه تندرج في سياق الضغط الإسرائيلي والأميركي على لبنان وسوريا والفلسطينيين ومجموعة الدول العربية للانخراط في تسوية مفروضة بمعزل عن القرارات الدولية والقانون الدولي؛ تسوية تنسجم مع «سياسة كمب ديفيد» أكثر مما تنسجم مع مفهوم «الشرعية الدولية».

أولاً: خصوصية لبنان

قبل الوجود العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، بل قبل دخول أكثر من سبعين ألف لاجىء فلسطيني إلى الأراضي اللبنانية غداة نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، كان الكيان اللبناني هدفاً للمنظمة الصهيونية العالمية تريد النيل منه، وكثيراً ما تعرضت أرضه للاقتطاع والضم، وتعرض شعبه لمخططات التجزئة وإثارة الفتن الطائفية. وربما تراجعت مجمل هذه الممارسات في ذاكرة بعض اللبنانيين والعرب أمام هول ما حصل لاحقاً، من نكبة فلسطين إلى غزو لبنان صيف ١٩٨٢واحتلال أول عاصمة عربية (بيروت) وسط تسارع المتغيرات الإقليمية والدولية. ولعل في تذكر تلك الممارسات والتفكر فيها ما يسهل على الباحث دراسة نتائج غزو لبنان، وهنا أبرزها:

أ- بموجب اتفاقية «بولية - نيو كامب» الموقعة من دولتي الانتداب بريطانيا وفرنسا في ٣ شباط/ فبراير ١٩٢٢، تم تعديل حدود دولة لبنان الكبير، وسلخت أراضي القرى الجنوبية السبع، وألحقت بمنطقة الجليل تحت الانتداب البريطاني:

وهذه القرى هي هونين وقدس وأبل القمح والمالكية وتربيخا وصلحا والنبي يوشع. ولا يزال معظم أهاليها يحمل الهوية اللبنانية إلى اليوم. وقد تعرضوا لصنوف القتل والتهجير والإبادة الجماعية على أيدي المنظمات الإرهابية الصهيونية عام ١٩٤٨.

ب ـ حصل تعديل ثانٍ للحدود اللبنانية عام ١٩٢٣، وبفعل تواطؤ دولي مماثل للأول، بإضافة أجزاء من سهل الحولة اللبناني إلى شمال فلسطين، مما أدى إلى أن يخسر لبنان مساحة ٢٣ ألف دونم من الأملاك الخاصة، إضافة إلى ١٧ قرية ومزرعة كانت تابعة للبنان الكبير بموجب إحصاء ١٩٢١. من هذه القرى الناعمة والخالصة والخصاص ودفنة والدوارة والزوق والزوية والمنصورة ولزازة والصالحية وخان الدوير وشوكة وحانوتا وإقرت وكفربرعم.

ج ـ أقدمت إسرائيل على تعديل الحدود مع لبنان بالقوة المسلحة، بعد توقيع اتفاقية الهدنة بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٣، عندما احتفظت بمساحات واسعة من خراج بلدات يارون ورميش وعيترون وبليدا وميس الجبل وحولا وعديسة وكفركلا.

د ـ أعلنت إسرائيل من طرف واحد، وبما يخالف مجمل قواعد القانون الدولي، سقوط اتفاقية الهدنة مع لبنان في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، علماً أن لبنان لم يشارك في تلك الحرب. وأقدمت على اقتطاع ١٣ مزرعة من خراج بلدة شبعا في منطقة العرقوب على السفح الغربي لجبل الشيخ، وأقامت مرصداً على ذاك الجبل يشرف على منطقتي البقاع وشمال فلسطين. كل ذلك حصل قبل أن تتمركز المقاومة الفلسطينية في منطقة العرقوب وفي سائر مناطق الجنوب، وقبل توقيع «اتفاقية القاهرة» بين الجيش اللبناني وقيادة المقاومة الفلسطينية عام ١٩٦٩.

وتجدر الإشارة إلى أن القوات المسلحة الإسرائيلية اخترقت الأراضي والأجواء اللبنانية، ونفذت أكثر من مئة عدوان بين عامي ١٩٤٩و١٩٦٧[1]، بما في ذلك احتجاز العسكريين اللبنانيين وإتلاف المزروعات وقتل المدنيين والماشية، والتجسس على تحركات الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية، كما تؤكد التقارير الرسمية اللبنانية.

ولاشك في أن أعمال المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان لاحقاً أدت إلى زيادة الإعتداءات الإسرائيلية وتحويل الأراضي اللبنانية إلى أرض محروقة. فمن عملية

---

(١) اعتمد في هذا الإحصاء الذي أجريناه على العرض الكرونولوجي الوارد في: لبنان ١٩٤٩ـ ١٩٨٥: الاعتداءات الإسرائيلية، (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٦).

«الكوموندس الإسرائيلي» في مطار بيروت الدولي وتدمير الأسطول الجوي اللبناني بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٨، وصدور قرار مجلس الأمن الرقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١، الذي دان الهجوم الإسرائيلي وحذر إسرائيل من تكرار مثل هذه الأعمال، إلى تركز الهجمات الإسرائيلية على قرى العرقوب بشكل خاص في الأعوام ١٩٦٩و ١٩٧٠و١٩٧١و١٩٧٢، ودخول القوات الإسرائيلية الأراضي اللبنانية في أيار/ مايو ١٩٧٠ واضطرار مجلس الأمن إلى المطالبة بالانسحاب الفوري لتلك القوات بموجب القرار ٢٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٢.

ثم تكررت الإعتداءات الإسرائيلية، وتوسعت براً وبحراً وجواً، ووصلت إلى مخيم البارد شمالاً، مروراً بالعاصمة بيروت؛ وبينما كان عددها يقاس بالعشرات في مرحلة الستينات، بات يقاس بالمئات في مرحلة السبعينات، حتى أن عام ١٩٧٥ وحده شهد ٢٦٤ اعتداء إسرائيلياً في مناطق لبنانية عدة وبمختلف أنواع الأسلحة[٢].

يكشف هذا المسلسل أن استراتيجية التوسع الإسرائيلية تجاه لبنان لا تختلف عنها إزاء سائر البلدان العربية المحيطة بالدولة العبرية، وليس للبنان وضع خاص في هذا الصدد. كما يدلل (المسلسل) على ترابط قضية فلسطين وكيان لبنان سلباً أو إيجاباً، وبمعزل عن مواقف الفلسطينيين واللبنانيين، وما وقع من أخطاء في السياسات والممارسات ساهمت في إشعال حرب داخلية لبنانية انطلاقاً من ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٥. ويصعب دراسة العلاقات اللبنانية ـ الإسرائيلية من دون دراسة تطور العلاقات الإسرائيلية بدول الطوق العربية الأخرى، والعوامل الدولية المؤثرة فيها.

ويمكن الإستنتاج أن ملف الأراضي اللبنانية المقتطعة والمحتلة الذي حمله المفاوض اللبناني لاحقاً بعد غزو ١٩٨٢، لم يقتصر ـ أو يجب ألا يقتصر ـ على الأراضي المحتلة في غزو ١٩٨٢ أو في اجتياح آذار/ مارس ١٩٧٨. وفي كل الأحوال، يمكن لهذا المفاوض أن يستند إلى الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية المبينة في صكّ الإنتداب على لبنان وفلسطين في سنة ١٩٢٠، إضافة إلى اتفاقية الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية، وغيرها من الوثائق والبراهين الدولية.

---

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: عدنان السيد حسين، التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٠) ص ١٨٩ـ ٢٠٤.

وتحت شعار مواجهة «الإرهابيين» وأنصارهم، شارك ثلاثون ألف جندي إسرائيلي وعشرات الطائرات الحربية ومئات الدبابات والمدافع، في اجتياح جنوب لبنان صباح يوم الخامس عشر من آذار/ مارس ١٩٧٨، على جبهة طولها مئة كيلومتر: وشمل هذا الهجوم ١٥٠ قرية لبنانية، وأدى إلى تهجير ٢٦٠ ألف مواطن لبناني باتجاه العاصمة بشهادة الصليب الأحمر الدولي،(٣) فضلاً عن تمركز القوات الإسرائيلية بالقرب من مياه نهر الليطاني. وقد أطلق الإسرائيليون على هذا الاجتياح اسم «عملية الليطاني» في إشارة إلى أهمية هذا النهر في التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي، وإلى ما يمكن أن يأخذه موضوع المياه من أهمية في عملية التسوية السلمية. وأدى هذا الاجتياح إلى اقتطاع أراضٍ لبنانية جديدة، والتمهيد للإعلان عن قيام «دولة لبنان الحر» بقيادة الرائد سعد حداد الذي انشق عن الجيش اللبناني بدعم إسرائيلي واضح. على أن أهم نتيجة لذلك الاجتياح هي صدور قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥ (١٩/٣/١٩٧٨) الذي دعا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية فوراً من كل الأراضي اللبنانية، واحترام سلامة الأراضي اللبنانية وسيادة لبنان واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً. كما قرر إنشاء قوة موقتة تابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان، غايتها التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة... غير أن الجيش الإسرائيلي منع قوات الطوارئ الدولية وقوة من الجيش اللبناني من الوصول إلى «الشريط الحدودي» لتنفيذ القرار ٤٢٥، بعدما ضم هذا الشريط ٥٦ بلدة وقرية في أقضية صور وبنت جبيل ومرجعيون وحاصبيا. هذا فضلاً عن اقتطاع آلاف الهكتارات المربعة من أراضي عديسة وعلما الشعب وعيتا الشعب ورميش وعيترون وميس الجبل وحولا ومزرعة الميسات، وذلك حتى عام ١٩٨٠، وإقامة مدرجات للطيران وشق طرقات بإشراف الجيش الإسرائيلي والمتعاونين معه. وبقي القرار ٤٢٥ معلقاً دون تنفيذ، لا بل وقع ما هو أخطر من اجتياح ١٩٧٨ عندما قام الجيش الاسرائيلي بغزو شامل للبنان انطلاقاً من الجنوب في صبيحة السادس من حزيران/ يونيو١٩٨٢ وصولاً إلى العاصمة بيروت.

(٣) جنوب لبنان: مأساة وصمود، (بيروت: ١٩٨١) ص ٥٠و٥١و٥٣.

ثانياً: أهداف الغزو

قد تختلف التفسيرات الإسرائيلية والدولية لغزو ١٩٨٢ وتحليل أهدافه، غير أن هذه الأهداف ليست لبنانية فحسب، وإنما هي عربية أيضاً، وفي إطار فرض التسوية بما ينسجم مع «صيغة كمب ديفيد» التي حددت إطاراً عاماً لتلك التسوية، ومن أبرزها:

١ـ تهديد كيان لبنان؛ هذا ما نجده في الاعتداء المستمر على السيادة اللبنانية بعد إجبار الجيش اللبناني على التوقف عند بلدة كوكبا عام ١٩٧٨، ودعم كيان انفصالي في الشريط الحدودي والتعامل معه على مختلف الصعد، ثم توسيع الشريط الحدودي إلى عمق ١٥ كيلومتراً ليغطي نحو ٨ في المئة من مساحة لبنان (نحو ٨٣٦ كيلومتراً مربعاً) من منطقة رأس البياضة على البحر المتوسط غرباً إلى جبل الشيخ شرقاً. وهذا إضافة إلى قصف مواقع الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية في مناطق الجنوب والبقاع الغربي، والتدخل في أعمال الإدارة اللبنانية، ومحاولات إقامة علاقات سياسية وأمنية واقتصادية مع مجموعات طائفية مختلفة، وتجنيد عناصر متعاونة مع جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد). وقد انكشف خلال حرب الجبل الدور الإسرائيلي الواضح في تأجيج الصراع الطائفي غداة الانسحاب الإسرائيلي من مناطق جبل لبنان يوم الرابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣. وبات تهديد الكيان اللبناني مطلباً إسرائيلياً ظاهراً تكشفه مشاريع تقسيمية معلنة، وممارسات إسرائيلية على أرض الواقع. ونذكر هنا ما كشفه الرئيس المصري السابق أنور السادات في ١٩٧٨/٣/٢٥ عن وجود اتفاق بين رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن ورئيس الجبهة اللبنانية سابقاً كميل شمعون، على إقامة دولة مارونية في جنوب لبنان بضمان إسرائيل. وأكد السادات أن وزير الخارجية الأميركي السابق سايروس فانس كان أطلعه على مضمون هذا الاتفاق[٤]. وتأسيساً على هذا الاتفاق، أقرت الحركة الصهيونية العالمية في مؤتمر عقدته في مدينة القدس المحتلة بعد غزو لبنان في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، خطة تفضي إلى تقسيمه إلى خمس مناطق: مارونية وسنية وشيعية ومنطقة للنفوذ الإسرائيلي في الجنوب ذات أكثرية شيعية، ومنطقة في الشمال والبقاع تخضع للنفوذ السوري[٥]؛ وهذا ما دعا

---

(٤) لبنان ١٩٤٩ـ ١٩٨٥: الاعتداءات الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ١٣٨.

(٥) أنظر: مجلة المجلة، لندن، العدد ١٨١، ١٩٨٣، ص١٢.

إليه كذلك المستشار السياسي للحكومة الإسرائيلية آموس برلموتر في تلك الفترة، عندما طالب بإبقاء غالبية جنوب لبنان التي تشمل الليطاني وصور، تحت السيطرة الإسرائيلية، على أن يظل نحو ٣٥ في المئة من مساحة لبنان في الشمال والوسط الشمالي من البقاع تحت السيطرة السورية، ويُختصر لبنان بما يوازي ٤٠ في المئة من مساحته في منطقة الوسط التي تشمل جبل لبنان(٦).

لقد غلفت حكومة إسرائيل مجمل إجراءاتها وممارساتها بشعار الأمن، وسمّت غزو لبنان «عملية الجليل» تدليلاً على أمن الجليل المطلوب تحقيقه. ومن حيث الواقع، نستنتج أن تلك الإجراءات أتت لتحقيق هدف مركزي هو تهديد كيان لبنان الموحد؛ وهذا يرتبط بشكل أو بآخر بإطالة أمد الأزمة اللبنانية الداخلية، وتسعير الحروب الطائفية وأعمال التهجير القسرية، كما أنه يتزامن مع جهود إسرائيلية ـ بعضها معلن وبعضها غير معلن ـ للسيطرة على جزء من مياه نهر الليطاني وتكريس ذلك في مفاوضات التسوية(٧). وتحدثت مصادر دولية عدة عن إقامة انشاءات هندسية إسرائيلية تحت الأرض بالقرب من منطقة جسر الخردلي، وإبعاد قوات الطوارىء الدولية، وكذلك مراقبي الأمم المتحدة من تلك المنطقة في مناسبات مختلفة(٨)، هذا فضلاً عن السيطرة الإسرائيلية الكاملة على نبع الوزاني ومياه نهر الحاصباني. وإذا ما أضفنا إلى كل هذه الممارسات، محاولة فرض التطبيع على اللبنانيين اقتصادياً واجتماعياً، سواء من طريق إرسال البضائع عبر مرفأ الناقورة أو المعابر الداخلية التي تصل «الشريط الحدودي» بمناطق الداخل، أو عبر تأمين انتقال عدد من العمال اللبنانيين إلى الجليل للعمل تحت السيطرة الإسرائيلية من طريق استغلال ظروفهم الاجتماعية الصعبة، ندرك الدور الإسرائيلي المباشر داخل لبنان بالتقاطع مع تعقيد أوضاعه الداخلية والعوامل الإقليمية والدولية المؤثرة في مستقبل كيانه الموحد.

---

(٦) النهار، ١٩٨٢/٧/٣١.

(٧) أعلن الأستاذ في جامعة بنسلفانيا، توماس ناف في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي خلال شهر تموز/ يوليو ١٩٩١، أنه على رغم نفي إسرائيل المتكرر، فإنها أطلقت مشروعاً لتحويل كميات كبيرة من مياه الليطاني في جنوب لبنان.

أنظر: الملف الوثائقي لمجلس النواب اللبناني عن الأطماع الإسرائيلية في مياه لبنان في: النهار، ١٩٩٥/٢/٢١.

(٨) انظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ٢٥٦ـ ٢٥٧.

٢ـ ضرب الوجود العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية: هو من الأهداف الأساسية لغزو ١٩٨٢ . ومن أجل تحقيقه جردت القوات الإسرائيلية حملة عسكرية طويلة ضد المقاومة الفلسطينية المسلحة وضد المخيمات الفلسطينية في لبنان حتى تاريخ خروج هذه المقاومة من بيروت يوم ٢١ آب/ أغطس١٩٨٢ . وبصرف النظر عن الأخطاء الفلسطينية الذاتية التي لم تسلط عليها الأضواء كثيراً حتى الآن، وطبيعة الأوضاع الداخلية اللبنانية التي تعقدت طائفياً بعد الغزو، فإن تدمير الآلة العسكرية الفلسطينية وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان كان مطلباً إسرائيلياً معلناً. قد تُبحث هذه الإشكالية لاحقاً، ويجب أن تُبحث فلسطينياً ولبنانياً، لكن تلك الأخطاء الفلسطينية واللبنانية ساهمت في تحقيق الهدف الإسرائيلي، ودفع لبنان ثمناً باهظاً من وجوده الموحد، فضلاً عما كابده شعبه اجتماعياً وانسانياً طوال حرب طويلة مدمرة. وغدا جنوب لبنان أرضاً محروقة وساحة مفتوحة للتحركات العسكرية الإسرائيلية، وصار مستقبل الدولة اللبنانية في خطر؛ وبذلك سجل غزو ١٩٨٢ خطراً مزدوجاً: على قضية فلسطين، بعدما تشتتت منظمة التحرير في تونس واليمن والأردن والكويت... وعلى كيان لبنان وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومهما اختلفت التقديرات الفلسطينية واللبنانية والعربية، سيبقى غزو ١٩٨٢منعطفاً تاريخياً في حياة المقاومة الفلسطينية ومستقبل قضية فلسطين. ولعل انتفاضة الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٨٧ أتت في سياق الرد على الاحباط الفلسطيني والعربي الذي تجسد في غزو ١٩٨٢ .

٣ـ الضغط على سوريا: لقد تعرضت القوات المسلحة السورية المنتشرة في لبنان لضربات جوية إسرائيلية مكثفة، ودارت معارك عسكرية بين الجانبين في جبل لبنان وجزء من سهل البقاع، وانسحبت من جراء هذه المواجهة بعض الوحدات السورية إلى المناطق المتاخمة للحدود اللبنانية ـ السورية. وكان من نتائج الغزو الإسرائيلي انكفاء الوجود العسكري السوري في لبنان، مع ما استتبع ذلك من اعتبارات سياسية، وزيادة الدور الإسرائيلي وتدخله في الأوضاع الداخلية اللبنانية.

يكشف سفير لبنان في الأمم المتحدة غسان تويني في رسائله إلى الرئيس السابق الياس سركيس قبيل غزو ١٩٨٢ ، كيف أن الاهتمام الأميركي بلبنان انصبّ على مواجهة العلاقات السوفياتية ـ السورية المتطورة، بعدما كان الاتحاد السوفياتي ساند دور سوريا في لبنان خلافاً لموقفه السابق غير المشجع للدخول العسكري السوري إلى سهل البقاع عام ١٩٧٦ . ووصل الاهتمام الأميركي إلى

درجة متابعة تفاصيل الانتخابات الرئاسية اللبنانية والعمل على إضعاف الدور السوري في هذه المسألة، بعدما تولى السفير الأميركي فيليب حبيب وأحد المسؤولين عن الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية موري درايبر، التعاطي مع الملف اللبناني المتعلق بتطورات الجنوب والشأن الداخلي قبل أسابيع من بدء الغزو الإسرائيلي[٩]. ثم تبين مدى التنسيق الأميركي - الإسرائيلي لتنفيذ عملية عسكرية ضخمة في لبنان، وإن كانت الحكومة الإسرائيلية قد تجاوزت ما اتفق عليه على صعيد الرقعة الجغرافية للإحتلال. وتحدث رئيس قسم التخطيط في قيادة الجيش الإسرائيلي الجنرال أبراهام تامير، عن هذه المسألة في كتابه جندي يفتش عن السلام... معلناً موافقة وزير الخارجية الأميركي في حينه ألكسندر هيغ، على غزو لبنان أثناء اجتماعه مع وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون في النصف الثاني من شهر أيار/ مايو ١٩٨٢. وقد تمنى هيغ أن تنجح إسرائيل في إيجاد حل للأزمة اللبنانية بعد إخراج الفلسطينيين والسوريين معاً[١٠]. ثم أكدت كثافة التحركات الدبلوماسية الأميركية والإسرائيلية في صيف ١٩٨٢ هذا التوجه الاستراتيجي الذي ساهم في إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان، ومهد لاحقاً لدخول القوات المتعددة الجنسية وبعض القطع الحربية الأميركية المياه الإقليمية اللبنانية.

نستنتج أن غزو ١٩٨٢ ألحق هزيمة بالفلسطينيين والسوريين، وولّد تحولات داخلية خطيرة في لبنان سياسياً وأمنياً واقتصادياً. وإذا كان السوريون سعوا لتغيير هذه المعادلة في السنوات القليلة اللاحقة وتقوية دورهم في لبنان والشرق الأوسط، وإذا كان الفلسطينيون راحوا يتطلعون إلى الداخل في الأراضي المحتلة لابتكار صيغة للتحرك من أجل قضيتهم، فإن لبنان بقي ساحة للتناقضات الداخلية والإقليمية، وموقع تجاذب دولي حاد في الشرق الأوسط؛ وبدت الأزمة اللبنانية مفتوحة على احتمالات خطيرة أقلها تهديد كيان لبنان وتدمير بُناه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكان من الطبيعي أن تسعى الدبلوماسية الإسرائيلية لاستثمار هذه الانتكاسة الجديدة للعرب، من خلال الضغط عليهم لاستكمال حلقات التسوية المفروضة التي بدأت فعلاً مع سياسة كمب ديفيد.

---

(٩) أنظر مقتطفات من رسائل غسان تويني إلى الياس سركيس خلال عامي ١٩٨١و ١٩٨٢ في النهار، ١٩٩٥/٥/١٩و ١٩٩٥/٥/٢٠.

(١٠) راجع مقتطفات كتاب جندي يفتش عن السلام... في مجلة البناء، بيروت، العدد ٦٣٣، ١٩٨٨، ص ١٩

ثالثاً: تراجع القانون الدولي

صحيح أن القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن بعد عملية الليطاني عام ١٩٧٨، لم يدع إلى انشاء قوة دولية رادعة لإرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي اللبنانية إنفاذاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. غير أن الصحيح كذلك هو حق لبنان في مطالبة مجلس الأمن باتخاذ هذه الخطوة أمام التجاهل الإسرائيلي المتكرر لتنفيذ القرار المذكور، وأمام استمرار احتلال أراضٍ لبنانية بالقوة المسلحة. لكن مصير القرار ٤٢٥ لم يكن أوفر حظاً من مصير القرارات الدولية السابقة المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي وقضية فلسطين، وفي مقدمها القرار ٢٤٢. وثبت من جديد تراجع القانون الدولي وتقدم سياسة القوة على حساب الحق والعدل. وهنا المزيد من التفاصيل والوقائع المبينة في قرارات مجلس الأمن اللاحقة:

١ـ القرار ٤٦٧ (١٩٨٠/٤/٢٤) يدين تدخل إسرائيل العسكري في لبنان، ومساعدتها «قوات الأمر الواقع»، ويدين الأعمال العدائية ضد قوة الأمم المتحدة... لكن التدخل والعدوان يستمران؛

٢ـ القرار ٤٨٨ (١٩٨١/٦/١٩) يؤكد مساندة قرار الحكومة اللبنانية لنشر وحدات مهمة من الجيش اللبناني في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة... غير أن الجيش الإسرائيلي يتصدى للجيش اللبناني ويمنعه من بسط السيادة حتى الحدود الدولية؛

٣ـ القرار ٤٩٠ (١٩٨١/٧/٢١) يدعم سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دولياً... غير أن هذا الدعم يبقى معنوياً ولايتحول إلى حقائق مادية؛

٤ـ القرار ٥٠١ (١٩٨٢/٢/٢٥) يدعو إسرائيل إلى وقف عملها العسكري في لبنان، وإلى سحب قواتها من الأراضي اللبنانية... فيما تستمر الأعمال العسكرية بعد ذلك؛

٥ـ القرار ٥٠٨ (١٩٨٢/٦/٥) يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في لبنان وعبر الحدود، أي صبيحة الغزو الإسرائيلي حتى العاصمة بيروت... لكن إطلاق النار يستمر طويلاً؛

٦ـ القرار ٥٠٩ (١٩٨٢/٦/٦) يطلب من إسرائيل أن تسحب قواتها العسكرية من لبنان فوراً... من غير أن ينفذ؛

٧ـ القرار ٥١٥ (١٩٨٢/٧/٢٩) يطالب بأن ترفع إسرائيل فوراً حصارها عن بيروت... ويستمر الحصار حتى تتدخل الديبلوماسية الأميركية؛

٨ ـ القرار ٥١٧ (١٩٨٢/٨/٤) يؤكد المطالبة بانسحاب إسرائيل من لبنان... دون أن توافق إسرائيل على التنفيذ؛

٩ـ القرار ٥٢٠ (١٩٨٢/٩/٢٧) يطالب بعودة إسرائيل إلى مواقعها السابقة للغزو... ويبقى من دون تنفيذ؛

١٠ـ القرار ٥٨٧ (١٩٨٦/٩/٢٣) يدين الإعتداءات الإسرائيلية ضد قوة الأمم المتحدة، ويطالب مرة جديدة بانهاء أي وجود عسكري في جنوب لبنان لا تقبله السلطات اللبنانية... غير أن الاعتداءات المذكورة تستمر...

هذه نماذج لقرارات دولية ذات مضمون مكرر. وهي شهادة على وجود بون شاسع بين القانون الدولي والسياسة الدولية، وبين النص والتطبيق، وبين مبادىء الأمم المتحدة والانتهاكات المستمرة لها من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. وليس غريباً والحال هذه، أن يطالب لبنان بالعودة إلى ضرورة تنفيذ القرار ٤٢٥ لتحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي، وأن يتمسك بهذه الوثيقة الدولية لما لها من قوة قانونية ومعنوية. أما عن المقاومة الشعبية اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي فهي مشروعة من وجهة نظر القانون الدولي، وخصوصاً بعدما رفضت إسرائيل الانسحاب وتطبيق القرارات الدولية، بل أمعنت في تهديد كيان لبنان وضرب مقومات الدولة والمجتمع اللبنانيين. ومن المعروف دولياً أن جنوب لبنان وجزءاً من البقاع الغربي هما أرض تحتلها إسرائيل، وأن مقاومة هذا الاحتلال مشروعة في نظر القانون الدولي. نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر، البروتوكول الأول لمؤتمر تطوير القانون الانساني المنعقد في جنيف عام ١٩٧٦، والذي حدد في مادته الأولى أن «المنازعات المسلحة التي تناضل فيها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير مصيرها... هي من قبيل الحروب الدولية»[١١]. إن شرعية

(١١) إنظر: د. أحمد محمد رفعت، الفوارق القانونية بين الكفاح المسلح المرتبط بحق تقرير المصير والإرهاب الدولي، في: أبحاث المؤتمر السادس عشر لاتحاد المحامين العرب، الجزء الثاني، الكويت، جمعية المحامين الكويتيين، ١٩٨٧، ص ٥٢١و ٥٢٢.

المقاومة مؤكدة قانوناً، سواء في جنوب لبنان أو في الأراضي العربية المحتلة، بمعزل عن الاعتبارات السياسية الداخلية والإقليمية. وكان يمكن للمقاومة الشعبية اللبنانية أن تكون أفضل وأقوى لو ارتكزت على وحدة وطنية لبنانية ودعم عربي شامل، وهي بلا شك أدت إلى بلبلة في صفوف القيادة الإسرائيلية، وحولت جنوب لبنان ساحة صعبة على قوات الاحتلال. وكشف مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب في مطلع ١٩٨٥، عن انعدام الإجماع داخل الحكومة على أهداف الحرب ونطاقها، وانعدامه أيضاً داخل قيادة الجيش الإسرائيلي، مما كانت له تأثيرات في مراحل الحرب كلها حالت دون تحقيق أهدافها، كما ذكر تقرير المركز[١٢]. غير أن محاولات فرض التسوية على العرب بقيت مستمرة.

رابعاً: عودة إلى التسوية

شكل غزو لبنان امتحاناً قاسياً للمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية؛ فقد طالب المصريون منذ بداية الغزو بانسحاب الجيش الإسرائيلي[١٣]. واستمر هذا الموقف المصري في الأعوام اللاحقة من دون الوصول إلى مرحلة قطع العلاقات مع إسرائيل. ويبدو أن إحراجاً كبيراً أصاب المصريين غداة مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت، ما أدى إلى سحب السفير المصري من تل أبيب في ١٩٨٢/٩/٢٠. إضافة إلى هذا المعطى، برزت معطيات إضافية أبرزها تفاقم الخلاف المصري ـ الإسرائيلي على منطقة طابا الحدودية، وتجميد المحادثات المصرية ـ الإسرائيلية حول الحكم الذاتي الفلسطيني بعد رفض منظمة التحرير الفلسطينية لتلك الصيغة، وتراجع إجراءات التطبيع بين مصر وإسرائيل تحت وطأة الضغط الشعبي المصري... غير أن مجمل هذه المعطيات لم يجمد تنفيذ المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، وإن أدى إلى تأخير تنفيذ بعض بنودها. والدليل على ذلك تعيين سفير جديد لمصر في تل أبيب بعد انعقاد قمة الاسكندرية بين رئيس حكومة إسرائيل في حينه شمعون بيريز والرئيس حسني مبارك في ١٩٨٦/٩/١١، وذلك قبل أن تنسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية. بكلمة أخرى، لقد اهتزت العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية من دون أن تسقط أطرها، مع استمرار التنسيق المصري ـ الأميركي على مختلف المستويات لجهة

(١٢) دافار الإسرائيلية، ١٩٨٥/٢/٢١.

(١٣) الأهرام المصرية، ١٩٨٢/٦/٧.

إخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت وتشجيع المحادثات اللبنانية ـ الإسرائيلية.

أما المواقف العربية الأخرى التي كانت رفضت صيغة كمب ديفيد، فقد طالبت في مناسبات مختلفة من خلال مجلس جامعة الدول العربية، بانسحاب القوات الإسرائيلية، من دون أن تحقق ضغطاً قوياً على إسرائيل والموقف الأميركي تحت وطأة النزاعات العربية ـ العربية وتفجير الخلافات الإقليمية. ولعل في بيان مجلس الدفاع العربي المشترك في ١٩٨١/٧/٢٣ بعد جلسة طارئة في تونس، ما يعكس حقيقة تراجع النظام العربي لمصلحة التسوية المفروضة، إذ دعا البيان إلى «اتخاذ التدابير والإجراءات التي تفرضها معاهدة الدفاع العربي المشترك لمساعدة لبنان، وتأييده في الحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه...»[١٤]. ولم تتخذ تلك التدابير والإجراءات قبل الغزو وأثناءه وبعده، وبقي لبنان فترة طويلة ينتظر الدعم العربي، فيما يستمر الاحتلال الإسرائيلي لجزء من أراضيه.

تعقدت الأزمة اللبنانية الداخلية بعد وصول الشيخ أمين الجميل إلى رئاسة الجمهورية، وارتبطت أكثر من السابق بالعوامل الإقليمية والدولية، بالتزامن مع ضعف النظام العربي. وتحت ضغط قوات الاحتلال، جرت مفاوضات رسمية لبنانية ـ إسرائيلية أدت إلى توقيع اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ الذي يعد بمثابة اتفاق أمني في الدرجة الأولى، لأنه وضع ترتيبات أمنية بين الجانبين في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني داخل الأراضي اللبنانية. ولقد التزم لبنان الإبقاء على الميليشيات الحدودية في تلك المنطقة، وأعطى للجنة الترتيبات الأمنية التي تشارك إسرائيل فيها، حق التفتيش والتدخل في منطقة لبنانية واسعة، مما يعد انتهاكاً لسيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه. ونشير إلى نقطة جوهرية في اتفاق ١٧أيار/ مايو، هي إلغاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل من دون تنسيق مع الدول العربية، وخصوصاً مع سوريا. وعلى ذلك يكون هذا الاتفاق أقل من معاهدة سلام شاملة، وأكثر من صيغة محددة لإنهاء حالة الحرب كونه دعا إلى إقامة علاقات طبيعية بين الجانبين (التطبيع)، وارتكز في ديباجته إلى القرار ٢٤٢ كمرجعية عامة لأي اتفاق أو معاهدة بين إسرائيل والدول العربية. ويؤكد شمول الاتفاق مسألة التطبيع تعهد الفريقين في المادة الرابعة، بالامتناع عن «القيام أو الحث أو المساعدة أو الاشتراك في تهديدات أو أعمال حربية أو هدامة أو تحريضية أو عدوانية، أو الحث عليها ضد الفريق

---

(١٤) لبنان ١٩٤٩ـ ١٩٨٥: الإعتداءات الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٢٩٦.

الآخر أو ضد سكانه وممتلكاته، سواء داخل أراضيه أو انطلاقاً منها، أو داخل أراضي الفريق الآخر...».

لقي اتفاق ١٧ أيار/ مايو معارضة لبنانية واسعة، فضلاً عن الرفض السوري، على الرغم من الدعم الأميركي له. وقد هدد شمعون بيريز بتقسيم لبنان إذا ما ألغت الحكومة اللبنانية من طرف واحد هذا الاتفاق: «إن الغاء اتفاق ١٧ أيار قد يؤدي إلى تقسيم لبنان عسكرياً بين إسرائيل وسوريا... وإن إسرائيل يمكنها اتخاذ خطوات لضمان سيطرتها على جنوب لبنان وفق ما ينص عليه الاتفاق...»[١٥].

ولم يستمر هذا الاتفاق أكثر من عشرة شهور، فأعلنت الحكومة اللبنانية في الخامس من آذار/ مارس ١٩٨٤ إلغاء اتفاق ١٧ أيار/ مايو، رافضة التهديدات الإسرائيلية. كما تصاعدت أعمال المقاومة الشعبية في جنوب لبنان، وعاد التنسيق اللبناني - السوري يبحث عن سبل جديدة للتخفيف من الضغوط الأميركية والإسرائيلية. غير أن هدف الترتيبات الأمنية مع لبنان بقي يراود القادة الإسرائيليين، وهذا ما أدى إلى إحياء مفاوضات الناقورة بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي للتوصل إلى صيغة أمنية مخففة، أي اقل من مضمون اتفاق ١٧ أيار/مايو، وذلك بعد تشجيع أميركي على انجاز هذه الخطوة. وكانت نتيجة المفاوضات الفشل في التوصل إلى أي اتفاق أمام إصرار إسرائيل على اعتماد ترتيبات أمنية تمس سيادة لبنان والتهديد بانسحابات إسرائيلية مفاجئة من مناطق الجنوب وإثارة فتن طائفية جديدة. وبالفعل وقعت فتن طائفية في شرق صيدا وعلى «جبهة كفرفالوس» في منطقة جزين بعيد توقف محادثات الناقورة. وشهدت السنوات الأخيرة من عهد الرئيس السابق أمين الجميل تراجعات لبنانية داخلية على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعدما تعمقت الانقسامات الطائفية وزادت التدخلات الإسرائيلية في الأزمة اللبنانية.

يصعب فصل هذه التداعيات عن السعي الإسرائيلي لتقسيم لبنان، والمؤيد من الولايات المتحدة الأميركية. وكان من أبرز المؤيدين لمشروع التقسيم وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر الذي دعا إلى إلحاق مناطق الشمال والبقاع من لبنان بدائرة النفوذ السوري، وإبقاء الوجود الإسرائيلي في الجنوب، وسيطرة الحكومة المركزية على بيروت الكبرى التي تشمل العاصمة، مضافاً إليها بعض

---

(١٥) النهار، ١٩٨٤/٢/٢٥.

مناطق جبل لبنان المحيطة بها[١٦]. وقد أفصح كيسنجر لاحقاً عن هذا التوجه، واعترف بموقفه التقسيمي في مناسبات عدة.

شكل غزو ١٩٨٢ إضعافاً جديداً للبنان الدولة والوطن، ودفع هذا البلد العربي الصغير ثمناً باهظاً لعله أكبر من أي ثمن كان سيدفعه لو دخل الحروب العربية - الإسرائيلية. وغدت القرارات الدولية الخاصة بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية معلقة تحت وطأة سياسة القوة وتراجع فاعلية القانون الدولي، وسقطت مجمل الأفكار القائلة بخصوصية لبنان إقليمياً ودولياً، بعدما شُرّعت أراضيه للتجاذبات الخارجية من كل نوع. وفي هذه المرحلة الصعبة نهضت المقاومة الشعبية للاحتلال، ثم تكاملت مع انتفاضة الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع انحسار التطبيع المصري - الإسرائيلي. غير أن هذا التحرك الشعبي المقاوم على أهميته بقي من دون سند رسمي عربي، لا بل إنه تزامن مع مرحلة تراجع النظام العربي إلى حد الانهيار.

في حماة هذه المعطيات، يتقدم الدور السوري من جديد بالتحالف مع المقاومة في جنوب لبنان[١٧]، فيما يتعمق التحالف الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي منذ «مبادرة ريغان» في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، أي بعد غزو لبنان؛ والمبادرة هذه تنطوي على فرض تسوية على العرب منطلقة من سياسة كمب ديفيد، ومن صيغة الحكم الذاتي للفلسطينيين، ومن ضرورات التطبيع بما يحقق أهداف إسرائيل في الترتيبات الأمنية والمصالح الاقتصادية، بما في ذلك مسألة المياه. وتبدو كل المبادرات الأميركية اللاحقة منسجمة مع مضمون «مبادرة ريغان»، وساعية إلى تطويق مقاومة الاحتلال ووقف الانتفاضة، تمهيداً لفرض التسوية واستكمال حلقاتها. ثم تتسارع المتغيرات الإقليمية والدولية التي تفضي إلى فرض التسوية، ودائماً من خلال سياسة القوة وعلى حساب الحقوق المشروعة للبنان والعرب. هذا ما تقتضي متابعته في ملف «مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط»، الذي انعقد بعد مجمل المتغيرات المذكورة، وبعد حربي الخليج الأولى والثانية اللتين صدعتا العلاقات العربية - الإيرانية، والعلاقات العربية - العربية. ماذا نجد في ملف مؤتمر مدريد؟

---

(١٦) مجلة النهار العربي والدولي، بيروت، العدد ٣٤٩، ١٩٨٤، ص١٠.

(١٧) راجع استراتيجية الرئيس حافظ الأسد حيال التسوية ودوره في لبنان كما ذكر «معهد الدراسات الاستراتيجية» في واشنطن- Assad and the Peace Process. (washington: strategic studies Institute. U.S. Army war college.1995).

الفصل الرابع

صيغة مدريد : العبور إلى التطبيع والمفاوضات الثنائية



صيغة مدريد:
العبور إلى التطبيع والمفاوضات الثنائية

بين مؤتمر جنيف (١٩٧٣) ومؤتمر السلام في مدريد (١٩٩١) مجموعة من التحولات في العلاقات العربية - الإسرائيلية، وفي قضية فلسطين، وفي العلاقات الدولية وموازين القوى المؤثرة في التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي. لقد سقطت فكرة المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات المحددة وذي الاعتبارات القانونية والسياسية الدولية، لينعقد مؤتمر مدريد بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣٠، خارج إطار الأمم المتحدة وبرعاية الولايات المتحدة الأميركية في الدرجة الأولى.

ثمة أسباب رئيسية لتلك التحولات ولسقوط فكرة المؤتمر الدولي؛ فما هي هذه الأسباب؟ وما هي طبيعة صيغة مدريد ومحددات التسوية فيها ونتائجها المحتملة؟ بتعبير آخر، كيف تبدو عملية التسوية على مختلف المسارات التفاوضية في ضوء صيغة مدريد؟

أولاً:بين مؤتمر جنيف والمؤتمر الدولي

انطوت سياسة كمب ديفيد على إطار عام للتسوية في ظل دعم أميركي لها، لكنها أخفقت في دفع دول الطوق العربية إلى استكمال حلقات التسوية وانجاز ما كان مطلوباً انجازه. وعلى الرغم من غزو لبنان وما شكله من ضغط على الفلسدلينيين والعرب للانخراط في التسوية، ومن تهديد للكيان اللبناني والأمن العربي، فإن التسوية تعثرت، وفشلت الجهود الأميركية في تحقيق مسائل استراتيجية كانت مطروحة في النصف الأول من الثمانينات. ويصف وليم كوانت عضو مجلس الأمن القومي الأميركي وأحد أعضاء الوفد الأميركي إلى مؤتمر كمب ديفيد، مسار السياسة الأميركية بعد الفشل في التوصل إلى اتفاق ثنائي بين الأردن وإسرائيل، وبعد إخفاق التسوية الثنائية مع لبنان بعد غزو عام ١٩٨٢، بالآتي: «إن خطأ ما كبيراً قد أصاب السياسة الأميركية في لبنان. فبعد أشهر قليلة تخلت

الحكومة اللبنانية عن اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣، إذ نادراً ما كانت السياسة الأميركية مرفوضة بمثل هذه الدرامية...»[1]. وقد أشار كوانت إلى هذا الفشل بعدما تراجعت القوات المتعددة الجنسية، وانسحبت من المياه الإقليمية اللبنانية مع استمرار التجاذب السوفياتي ـ الأميركي.

غير أن السياسة الأميركية لم تتوقف عند ذاك الفشل، وقدمت بدائل عدة من شأنها الحفاظ على الدور الأميركي في الشرق الأوسط، وتأكيد التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل. ولم تُظهر الإدارة الأميركية حماساً لعقد مؤتمر دولي للتسوية، على الرغم من انعقاد مؤتمر جنيف مرة واحدة في ١٩٧٣/١٢/٢١ لتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨ الذي دعا إلى مفاوضات فورية بين الأطراف المعنيين. وقد تبين لاحقاً أن مؤتمر جنيف مهد لاتفاقات فصل القوات على جبهتي سيناء والجولان.

وكانت الولايات المتحدة تؤثر المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل، وترغب في إبعاد أعضاء مجلس الأمن الدائمين الآخرين عن مشاريع التسوية المطروحة، تعزيزاً لنفوذها. إلا أن البيان السوفياتي ـ الأميركي المشترك في ١٩٧٧/١٠/١ دعا إلى معاودة المفاوضات في إطار مؤتمر جنيف (مؤتمر دولي) بمشاركة ممثلي الأطراف، بما في ذلك الشعب الفلسطيني، من غير أن يتطرق البيان إلى ذكر منظمة التحرير الفلسطينية. وصرح الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس، أن الفرقاء الرئيسيين في نزاع الشرق الأوسط سيبادرون إلى عقد مؤتمر سلام دولي في جنيف[2]... لكن الإدارة الأميركية راحت تتملص من هذه التعهدات بعد توقيع اتفاقات كمب ديفيد، بغية الحد من النفوذ السوفياتي والنفوذ الأوروبي، وإبعاد الأمم المتحدة عن ممارسة دورها استناداً إلى القرارات الدولية. وساعدت الديبلوماسية السرية على التملص الأميركي في أجواء الاتصالات الإقليمية والدولية التي تكثفت في عقد الثمانينات. وفيما تمسكت الولايات المتحدة بالمفاوضات المباشرة، دعا الاتحاد السوفياتي إلى مؤتمر دولي له صلاحية تحديد مضمون التسوية؛ وهذا ما يخالف التصور

---

(١) وليم كوانت، كامب ديفيد، السياسة وصنع السلام، (بيروت: دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٨)، ص ٥٣.

(٢) أنظر: ستيفن غرين، بالسيف، أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٨) ص ١٤٥.

الأميركي، علماً أن المواقف السوفياتية المتكررة استندت إلى مبادىء: انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إقامة الدولة المستقلة، وإقرار ضمانات لدول الشرق الأوسط كافة.

أما المجموعة الأوروبية فإنها ساندت حق الشعب الفلسطيني، وأيدت عقد مؤتمر دولي منذ بيان البندقية الشهير عام ١٩٨٠[٣]. وراحت الأمم المتحدة تطالب بعقد مؤتمر دولي منذ عام ١٩٨٣، وتدعو إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربي ـ الإسرائيلي. لكن المواقف العربية لم تكن على مستوى الإفادة من هذه المنعطفات والمحطات الدولية، بعدما تراجع النظام العربي من جراء سياسة كمب ديفيد وفشل العرب في رسم سياسة بديلة في إطار استراتيجية عقلانية وفاعلة في السياسة الدولية. نشير هنا إلى أول موقف عربي جامع من المؤتمر الدولي اتخذه مجلس وزراء الخارجية العرب بالإجماع في تونس بتاريخ ١٩٨٧/٤/٦، وأعلن الموافقة على عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وباشتراك جميع الأطراف المعنيين، بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، رافضاً فكرة إجراء أي مفاوضات منفصلة. ثم اتخذت القمة العربية الطارئة في عمان بتاريخ ١٩٨٧/١١/١١ موقفاً مشابهاً. غير أن الضغط العربي في المحافل الدولية بقي محدوداً على هذا الصعيد تحت وطأة الانقسامات العربية.

بيد أن الموقف الإسرائيلي من فكرة المؤتمر الدولي بقي معارضاً بالمطلق حتى عام ١٩٨٧ (عام بداية الانتفاضة الفلسطينية). وعلى الرغم من التجاذب التقليدي الداخلي بين تكتل الليكود وحزب العمل، فإن القبول الإسرائيلي بمؤتمر دولي محدود أتى لاحقاً، ومشروطاً بأن يقتصر المؤتمر على مجرد لقاء احتفالي، أو أن يكون معبراً يؤدي إلى مفاوضات ثنائية مباشرة، ذلك أنه وسيلة وليس غاية بحسب التصور الإسرائيلي. فهو لن يحدد مضمون التسوية ولا جوهرها، بل هو مجرد أداة في ظروف دولية وإقليمية معينة. وتجدر الإشارة إلى ثبات الموقف الإسرائيلي منذ مؤتمر جنيف لناحية معارضة تشكيل وفد عربي مشترك، ومعارضة مشاركة وفد فلسطيني مستقل في المؤتمر، والسعي لاتفاقات سلام منفردة مع كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان.

---

(٣) انظر السياسة الدولية، العدد ٧٨، ١٩٨٤، ص ١٢٨.

كيف تحولت فكرة المؤتمر الدولي إلى فكرة مؤتمر محدود من دون صلاحيات وخارج دائرة الأمم المتحدة؟

ثمة عوامل إقليمية ودولية مؤثرة في هذا التحول، وخصوصاً بعد وصول ميخائيل غورباتشيف إلى سدة الرئاسة السوفياتية ومشروعه المسمى «البيريسترويكا» أو «إعادة البناء»، منذ عام ١٩٨٥. فقد أخذ الاتحاد السوفياتي يترنح تحت وطأة مشكلاته الاقتصادية والسياسية. وبدت الإدارة الأميركية في موقع المستفيد من المتغيرات الدولية، وذلك بالتنسيق مع إسرائيل في إطار التحالف الاستراتيجي. بل ثمة مفاجآت إقليمية ودولية متسارعة ومتزامنة، أثرت في مسار التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وغيره من الصراعات والنزاعات في العالم، بدءاً بالانتفاضة ومروراً بحرب الخليج الثانية وسقوط الاتحاد السوفياتي قبل الإعلان الرسمي عن ذلك في نهاية عام ١٩٩١.

ثانياً: لماذا الانتفاضة؟

لا شك في أن انتفاضة شعب فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي ظاهرة مهمة في نطاق حركات التحرر، وربما هي ظاهرة فريدة في بعض جوانبها الاستشهادية التي تصل إلى درجة الملحمة الجهادية الكبرى: شعب أعزل يواجه جيشاً مدرباً ومسلحاً بأحدث وسائل العصر، ويفرض عليه التراجع في مواقع عدة؛ وإصرار يومي على رفع شعار «الاستقلال الوطني» بعد انقضاء مرحلة طويلة على إهدار حق تقرير المصير. لقد استعادت قضية فلسطين بعض حيويتها أمام العالم منذ انطلاقة الانتفاضة في خريف عام ١٩٨٧، وطرقت مسامع العالم الغربي بقوة، وراحت تقض مضاجع الإسرائيليين.

كل ذلك بات معروفاً لدى الرأي العام العالمي، بل إن الخشية من تطور الانتفاضة وتهديدها لما يسمى «الأمن الإسرائيلي» بلغا مبلغاً كبيراً لدى جميع القيادات الإسرائيلية، عسكرية كانت أم مدنية.

وكانت قيادة منظمة التحرير تتحرك بالتزامن مع عمليات الانتفاضة على صعيد الحوار السياسي مع الإسرائيليين والأميركيين بغية التوصل إلى تسوية ما، في ظل تشجيع بعض الحكومات العربية ودعمها. ولم تكن صدفة أن يلتئم المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الجزائر أو «دورة الانتفاضة» لعام ١٩٨٨، ويعترف لأول مرة

بالقرار ٢٤٢ ويعلن استعداده للاعتراف بإسرائيل والتخلي عن «أعمال العنف والإرهاب».

كذلك تكثفت اللقاءات بين ممثلي اليهود الأميركيين وقادة منظمة التحرير، ومنها لقاء ستوكهولم في ١٩٨٨/١٢/٧ الذي اعترف بدولتين عربية ويهودية، والذي مهد للحوار الأميركي - الفلسطيني الرسمي في تونس في ١٩٨٨/١٢/١٦.

وكان لافتاً تحرك الرئيس المصري حسني مبارك - بالتنسيق مع منظمة التحرير - لطرح مبادرة لحل القضية الفلسطينية تتضمن «وقف أعمال العنف» ووقف الاستيطان على أساس قرارات مجلس الأمن، وذلك مطلع عام ١٩٨٨[٤]. وهكذا لم يلبث وزير الخارجية الأميركي السابق جورج شولتز أن طرح مبادرة لبدء المفاوضات بين العرب وإسرائيل على أساس قرارات مجلس الأمن، إثر ثلاث جولات له في الشرق الأوسط. وقد دعت هذه المبادرة إلى مفاوضات بين إسرائيل ووفد أردني - فلسطيني مشترك للبحث في المرحلة الانتقالية التي يجب أن تمر بها الأراضي المحتلة، على أن تبدأ المفاوضات في شأن الوضع النهائي لتلك الأراضي بعد سبعة أشهر من مفاوضات الفترة الانتقالية. وكان من الطبيعي أن تفضي هذه المبادرة إلى وضع حد للانتفاضة الفلسطينية.

بعد ذلك، عاد الرئيس حسني مبارك ليطرح في حزيران/ يونيو ١٩٨٩ مبادرة جديدة من عشر نقاط تتضمن تعهد إسرائيل بقبول نتائج الانتخابات في الأراضي العربية المحتلة باشراف مراقبين دوليين (تمهيداً لتسوية وضع الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية). كما تتضمن تعهداً إسرائيلياً بوقف عمليات الاستيطان. وأعقبت هذه الخطوة المصرية خطة وزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر المكونة من خمس نقاط، والتي تقوم على عقد لقاء بين وفدين إسرائيلي وفلسطيني في القاهرة، وإجراء مشاورات أميركية - إسرائيلية حول الوفد الفلسطيني المشارك[٥]. وعلى قاعدة هذه الخطة، قام بايكر بثمان جولات مكوكية شملت إسرائيل وعدداً من الدول العربية على امتداد سبعة أشهر عام ١٩٩١ عقب حرب الخليج الثانية، تمهيداً لانعقاد مؤتمر مدريد.

---

(٤) السياسة الدولية، العدد ١٠٧، كانون الثاني / يناير ١٩٩٢، ص ١٣٢.

(٥) أنظر «نقاط بايكر، تعديلات ارنز، تعديل التعديلات». في مجلة الانتفاضة، جامعة الدول العربية، العدد ٧، ١٩٨٩، ص ٥٤ و٥٥.

مجمل هذه الجهود الديبلوماسية تقاطعت في نقطة أساسية هي وقف الانتفاضة والشروع في انجاز تسوية ما. غير أن الانتفاضة حسمت مسألة أساسية في مضمون التسوية هي استحالة قيام تعايش فلسطيني - يهودي في إطار فيدرالي ضمن «دولة إسرائيل». هذا ما لاحظته مؤسسة «راند» الأميركية عام ١٩٨٩ عندما درست احتمالات قيام الدولة الفلسطينية[٦]. بتعبير آخر، أظهرت الانتفاضة حاجة الفلسطينيين إلى كيان خاص سوف يتبلور بعد مفاوضات شاقة في المستقبل. وكشف الأمين العام السابق للأمم المتحدة خافيير بيريز ديكويار أن الانتفاضة أبرزت الحاجة إلى مفاوضات تجري بأسلوب مقبول، وتؤدي إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي - الإسرائيلي. غير أنه عزا تعثر انعقاد المؤتمر الدولي إلى غياب الاتفاق بين الأطراف المعنيين بالصراع، وداخل مجلس الأمن نفسه[٧]. لقد أراد ديكويار أن يثمن الانتفاضة في إطار تسوية ما، لكنه نبّه إلى وجود تناقضات بين أطراف الصراع، وبين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

وجاء كلام ديكويار قبيل متغيرات إقليمية ودولية سرعان ما عصفت بالشرق الأوسط والعالم كله، وضغطت على العرب والفلسطينيين، وكادت أن تبدد مفاعيل الانتفاضة وتعيد التسوية إلى الإطار العام المقبول أميركياً وإسرائيلياً؛ ونعني بها سياسة كمب ديفيد. كيف أثرت هذه المتغيرات في مسار التسوية وصولاً إلى انعقاد مؤتمر مدريد؟

ثالثاً: متغيران رئيسيان

شكل الغزو العراقي للكويت في آب / أغسطس ١٩٩٠ مقدمة لتدخل غربي مباشر في منطقة الخليج، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، إذ قام تحالف عسكري متعدد الطرف لم يشهد العالم نظيراً له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعمل بالقوة على إخراج الجيش العراقي من الكويت. ثم سدد ضربات جوية للبنى والمؤسسات داخل العراق خلال شهر شباط/ فبراير ١٩٩١. وقد تركت هذه العملية الضخمة آثاراً بالغة في النظامين العربي والعالمي[٨].

---

(٦) مجلة الانتفاضة التونسية، العدد ٧، ١٩٨٩، ص ٦٢.

(٧) النهار، ١٩٨٨/٤/٦.

(٨) The Gulf war 1990 - 1991 and the study of international relations. Department of International politics university of wales, Aberystwyt, no.9,1993

دخل النظام العربي في أضعف حالاته. وبدا العرب منقسمين ليس على المستوى الرسمي فحسب، بل على المستوى الشعبي أيضاً. وتراجعت العلاقات العربية - العربية إلى أدنى مستوى. ونشأت أحقاد بين مجموعات شعبية متباينة المصالح والتوجهات السياسية والاجتماعية. نذكر على سبيل المثال عودة مئات الآلاف من الفلسطينيين العاملين في الكويت وبلدان الخليج إلى الأردن والضفة الغربية، وبروز أزمة اجتماعية داخل المناطق الفلسطينية، وأزمة سياسية تمثلت في محاصرة الانتفاضة والضغط عليها، فضلاً عن سيادة الاحباط العام في البلاد العربية. مع هذا التدهور العربي تقلص وهج الانتفاضة، وبدت البدائل الاجتماعية والسياسية أمامها محدودة أو مقفلة مع تسارع المتغيرات الإقليمية والدولية.

لقد دخلت الولايات المتحدة مباشرة إلى منطقة الخليج والجزيرة العربية بجيوشها وقواعدها الحربية، لتقترب من منابع النفط ولتمسك بمنطقة استراتيجية ذات تأثير حيوي في العلاقات الدولية. هذا فضلاً عن تدمير القوة العسكرية العراقية وتهديد كيان العراق نفسه، بعدما ساهمت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠ - ١٩٨٧) في تدمير موارد وقوى البلدين، بمعزل عن الأسباب التي ساقها كل من الطرفين لتبرير تورطه في الحرب.

إلى هذا المتغير الكبير - حرب الخليج الثانية - الذي يعتبر هزيمة كبرى للعرب في العصر الحديث، كان هنالك متغير آخر يظهر تدريجاً داخل الاتحاد السوفياتي في عهد الرئيس السابق ميخائيل غورباتشيف، هو تفكك البنى الفيدرالية المركزية للاتحاد وجنوح الجمهوريات السوفياتية للاستقلال عن مركزية موسكو، وخصوصاً جمهوريات البلطيق، ومن ثم سائر الجمهوريات الأخرى وسط تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية إلى درجة خطيرة. ومن يراجع مضمون القمم الأميركية - السوفياتية منذ عام ١٩٨٥ يدرك التراجع التدريجي للاتحاد السوفياتي، وإن كان هذا التراجع أدرج تحت شعار «الوفاق الدولي للقوتين الأعظم». وهل كان ممكناً أن يتشكل مشهد حرب الخليج الثانية بزعامة الولايات المتحدة على النحو الذي ذكرنا وعجز الاتحاد السوفياتي عن تبديله أو تأخيره، لولا الضعف السوفياتي المتراكم الذي بدا واضحاً أمام العالم مع تهاوي الأنظمة الشيوعية في دول شرق أوروبا منذ أواخر الثمانينات؟

لقد حسمت حرب الخليج الثانية تقدم الولايات المتحدة دولياً في مرحلة التراجع

السوفياتي، على حساب القوى الكبرى الأخرى، ومنها المجموعة الأوروبية[٩]. وبدا الدور الأوروبي مقتصراً على الإعداد لمعاودة عملية التسوية في الشرق الأوسط، بعدما أضعفت حرب الخليج الثانية الوجود الاستراتيجي الأوروبي في الشرق الأوسط لمصلحة التقدم الأميركي المتسارع.

هكذا جرى التحضير لعقد مؤتمر مدريد في خريف ١٩٩١، أي بعد أشهر معدودة على حرب الخليج الثانية، وقبل شهرين فقط من الإعلان الرسمي عن زوال الاتحاد السوفياتي. فكان التحضير لهذا المؤتمر، ثم الدعوة إليه برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً. لكن الفاعلية الدولية التي تفرضها موازين القوى الدولية والإقليمية كانت لمصلحة الولايات المتحدة.

ولذلك وافق تكتل الليكود الإسرائيلي على الرعاية السوفياتية في ظل هذين المتغيرين الكبيرين، بعدما رفض سابقاً المشاركة السوفياتية في أي مؤتمر دولي[١٠]. وأكثر من ذلك، تحولت العلاقات السوفياتية - الإسرائيلية بصورة درامية من القطيعة إلى إعادة العلاقات الديبلوماسية بالتزامن مع تدفق المهاجرين اليهود السوفيات إلى إسرائيل، مما كان يعني أن الجهود الديبلوماسية الإسرائيلية أفادت من المتغيرات الدولية من خلال المتابعة والحركة الفاعلة[١١]. وفي الوقت الذي صدر البيان الأميركي - السوفياتي الداعي إلى عقد مؤتمر مدريد في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، والذي أبلغ للأطراف المعنيين في ١٨/ ١٠/ ١٩٩١، كان وزير الخارجية السوفياتي بوريس بانكين يبرم في إسرائيل اتفاقاً يقضي بتبادل التمثيل الديبلوماسي بين الجانبين بعد قطيعة استمرت ٢٤ عاماً.

ثمة متغيرات دولية وإقليمية حصلت، وهي في غير مصلحة العرب، بل زادت من الاختلال الاستراتيجي لمصلحة إسرائيل[١٢]. هذا فضلاً عن الضغوط الدولية المتواصلة على العرب كي ينخرطوا في صيغة للمفاوضات من شأنها أن تؤدي إلى تسوية. وكان معلوماً أن دخول العرب في أي صيغة بشروط غيرهم وفي مثل هذه

---

(٩) لمزيد من التفاصيل عن تراجع الدور الأوروبي، أنظر: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢).

(١٠) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩، ١٩٨٧، ص ٦٦.

(١١) أنظر: باتريس كلود، «المناخ الإسرائيلي أمام مدريد»: Le Monde,29/10/1991

(١٢) †Fred Halliday. The New World Order and its Discontents. (London: the center for the study of global govermance. school of economics. 1993).

الظروف، سيقود إلى تسوية غير عادلة أو إلى تسوية مفروضة.

هل كان ثمة خيار بديل من المشاركة العربية في صيغة مدريد؟

يبدو أن الحكومات العربية لم تنشغل بالإجابة عن هذا السؤال لأنها تحركت تحت وطأة خلافاتها، وتحت ضغط الأحداث والمتغيرات فقط. وكان من البديهي أن تسعى تلك الحكومات لتأجيل خلافاتها ونزاعاتها القطرية والإقليمية إذا أرادت تحسين الشروط والظروف التي تمكّنها من دخول مفاوضات التسوية، وأن تعمل للارتقاء بالنظام العربي للتعامل مع المتغيرات الدولية بمرونة واقتدار... وهذا ما لم يحصل.

رابعاً: محددات صيغة مدريد

انعقد «مؤتمر السلام» في العاصمة الاسبانية مدريد بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣٠ في حضور الأطراف المعنيين: إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ووفد فلسطيني في إطار الوفد الأردني. وحضرت مصر بصفة شريك كامل؛ راعيا المؤتمر هما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. أما الأمم المتحدة فقد مثلها الديبلوماسي السويسري ادوار برونر بصفة مراقب. والمجموعة الأوروبية حضرت بصفة مراقب أيضاً، ومثّلها وزير خارجية هولندا هانز فان دين بروك، وكذلك مجلس التعاون الخليجي ممثلاً بأمينه العام عبد الله بشارة.

الأطراف المفاوضون هم: إسرائيل وسوريا والأردن ولبنان والفلسطينيون. والإطار العام للمفاوضات يتكون من ثلاثة عناصر محددة:

- «مؤتمر سلام» عام هو بمثابة الجلسة الافتتاحية للمفاوضات؛
- مفاوضات ثنائية مباشرة تبدأ في واشنطن عقب انفضاض المؤتمر؛
- مفاوضات إقليمية متعددة الطرف للبحث في «المشاكل الرئيسية الأخرى في المنطقة». وتبدأ بعد أسبوعين من بداية المفاوضات الثنائية.

هذا هو الإطار الإجرائي لمؤتمر مدريد. وقبل مناقشة إطاره الموضوعي، نتوقف عند الصيغة الإجرائية وما لها من دلالات، وما تنطوي عليه من تحولات في المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية.

إن الأمم المتحدة كمنظمة دولية لا تقود هذا المؤتمر، بل تشارك فيه بصفة مراقب،

وهذا ما يحجب الصفة الدولية عن المؤتمر؛

إن المؤتمر يُعقد برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، مما يعني أنه يعقد فعلاً بإشراف وإدارة الولايات المتحدة بعد سلسلة المتغيرات الدولية والإقليمية؛

إن الأعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن، وهم بريطانيا وفرنسا والصين، ليست لهم مشاركة فعلية. ولقد شاركت بريطانيا وفرنسا من خلال الوفد الأوروبي وبصفة مراقب فقط، وهذا ما يتعارض مع صيغة المؤتمر الدولي التي طرحت سابقاً.

لقد تحولت التسمية من «مؤتمر دولي» إلى «مؤتمر سلام»، بعد مفاوضات سابقة أجراها الوزير الأميركي جيمس بايكر. كما طُرحت تسمية «مؤتمر إقليمي»، مما يعكس اتجاهاً أميركياً - إسرائيلياً لاستبدال المؤتمر الدولي بمؤتمر من نوع آخر: مؤتمر برعاية الولايات المتحدة، ولا يشكل إطاراً دولياً يحول دون تملص إسرائيل من تنفيذ القرارات الدولية.

ويكشف خطاب الدعوة الذي وجهه راعيا المؤتمر إلى الأطراف المعنيين في ١٨/١٠/١٩٩١، محددات إجرائية أساسية هي: انعقاد مؤتمر مدريد على مستوى وزراء الخارجية؛ ليس للمؤتمر صفة فرض حلول على الأطراف أو حق رفض الاتفاقات التي يتوصلون إليها؛ ولن يكون للمؤتمر قدرة على التصويت على القضايا والنتائج المتأتية من المفاوضات الثنائية والمتعددة؛ ويمكن عقد المؤتمر ثانية بموافقة جميع الأطراف. وهذا يعني أن مؤتمر مدريد ليس سوى معبر أو مدخل إلى مفاوضات ثنائية ومتعددة الطرف؛ إنه مجرد مظهر خطابي امتد من ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩١، أي لقاء عام موسع على مدى أربعة أيام، ثم يفضي إلى المفاوضات المباشرة التي لها سلطة اعتماد وفرض الحلول على الأطراف. وينسجم هذا الإستنتاج مع مضمون كلمة الرئيس السابق للحكومة الإسرائيلية إسحق شامير في مؤتمر مدريد عندما قال: «وافقنا على هذا المؤتمر الاحتفالي وعلى المحادثات، غير أننا نعقد الأمل في أن تكون للموافقة العربية على إجراء محادثات مباشرة ثنائية دليلاً على إدراكها أنه لا يوجد غير هذا الطريق لسلام في الشرق الأوسط»(١٣).

وأعلن الرئيس الأميركي جورج بوش في كلمته أمام المؤتمر، أن مؤتمر مدريد لا

---

(١٣) انظر: السياسة الدولية، العدد ١٠٧، كانون الثاني / يناير ١٩٩٢، ص ١١٦.

يمكنه أن يفرض تسوية على الأطراف، أو الاعتراض على نتائج يجري التوصل إليها في المفاوضات المباشرة [١٤]. هنا نلاحظ الاختلاف الجذري بين صيغة المؤتمر الدولي الذي جرى الحديث عنه في السبعينات والثمانينات وصيغة مؤتمر مدريد، وبين مؤتمر له صفة دولية وصلاحيات ووسائل ضغط ومؤتمر بغير صفة دولية وينعقد لأيام معدودة يكون مجرداً من الصلاحيات والوسائل باستثناء مهمة تأمين مناخ تفاوضي بين الأطراف المشاركين.

أما الإطار الموضوعي لمؤتمر مدريد، فإنه يستند إلى شعار «الأرض في مقابل السلام» وللقرارين الدوليين ٢٤٢ و٣٣٨. فما هو مضمون هذا الإطار؟

من قراءة خطاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد الذي أشرنا إليه، ورسائل التطمينات الأميركية إلى الأطراف المعنيين قبيل انعقاد المؤتمر، يمكن تحديد الإطار الموضوعي وملاحظة ضوابط هذا الإطار وحدوده واستشراف مستقبله. لقد تضمنت رسائل التطمينات الأميركية عبارة «الحل الشامل» الذي يجب أن يستند إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض في مقابل السلام؛ فما هو أساس هذا المبدأ؟

من قراءة القرار ٢٤٢، نجد الدعوة إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بالتزامن مع تحقيق سلام شامل وإقامة حدود آمنة في الشرق الأوسط، وهذا يعني «الانسحاب المشروط» كما أراده واضعو القرار. فالانسحاب من الأراضي مرتبط بتحقيق السلام والحدود الآمنة، أي أن علاقة موضوعية يجب أن تنشأ بين الانسحاب والسلام. هنا نجد أساس مبدأ «الأرض في مقابل السلام»، أي في طيات القرار الدولي ٢٤٢ الذي أصبح مرجعاً أساسياً للتسوية. والواقع أن الذي رفع هذا الشعار هو إسحق رابين منذ عام ١٩٧٦ في معرض إضعاف فكرة المؤتمر الدولي والتركيز على المفاوضات الثنائية. ومن المعروف أن ربط مدى الانسحاب من الأرض بمدى ما يتحقق من سلام - بحسب التصور الإسرائيلي - يؤدي إلى تفسير خاص للقرار ٢٤٢، الأمر الذي سعت إليه الديبلوماسية الإسرائيلية منذ تاريخ صدور هذا القرار. فالانسحاب من الأراضي العربية محدود بحسب التفسير الإسرائيلي، ومتطلبات السلام مفتوحة تبعاً لهذا التفسير. وفي طبيعة الحال، فإن هذا التفسير الخاص والضيّق ينافي جوهر القرار ٢٤٢ ودوافع إصداره، أي أنه يتعارض مع قواعد القانون الدولي، إذ ليس لسلطة الاحتلال أن تحدِّد مضمون هذا القرار رغماً

(١٤) المصدر نفسه، ص ١١٢.

عن إرادة الدول التي احتلت أراضيها، فضلاً عن أن القرار المذكور لم يدعُ إلى التطبيع والعلاقات المفتوحة بين العرب وإسرائيل. بل أكثر من ذلك، لم يدعُ إلى اعتماد صيغة الاعتراف الكامل بين العرب وإسرائيل، وإنما بقي في صيغة الاعتراف المحدود: «حدود آمنة ومعترف بها».

لقد بات واضحاً أن مبدأ «الأرض في مقابل السلام» خرج عن التفسير التقليدي المنسجم مع القانون الدولي، تبعاً للتصور الإسرائيلي الذي لم يجد اعتراضاً من جانب الولايات المتحدة! لذلك لاحظنا في رسالة التطمينات الأميركية إلى حكومة إسرائيل، التأكيد على استناد المحادثات (المفاوضات بين العرب وإسرائيل) إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ «بما في ذلك عقد اتفاقات سلام مع علاقات ديبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجاراتها العربية». وهذا ما لم يبلغه القرار ٢٤٢ أو يدعو إليه، لأنه تطمين أميركي لإسرائيل، بل هو انحياز لها عندما تعترف رسالة التطمينات الأميركية بوجود تفسيرات مختلفة للقرار ٢٤٢، وأن هذا الأمر عرضة للنقاش ومطروح للتفاوض[١٥]. وعندما ندخل في تفاصيل الانسحاب وتفاصيل السلام، بما فيها من تعقيدات ومسالك متشعبة، نجد شروحات لمضمون الإطار الموضوعي لصيغة مدريد. ولعل في رسائل التطمينات المذكورة وما تلاها من مفاوضات ما يوضح تلك المسألة.

وفي رسائل التطمينات الأميركية إلى العرب، نجد تأكيدات على توفير الأمن والاعتراف لجميع دول المنطقة - بما فيها إسرائيل - من غير الدخول في تحديد تفاصيل الأمن، وعلى الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني من دون تحديد تلك الحقوق باستثناء إشارة عابرة إلى حاجة الفلسطينيين إلى السيطرة على القرارات التي تؤثر في حياتهم، ومنها الاقتصادية[١٦]. وعندما نقرأ رسالة التطمينات الأميركية إلى إسرائيل، نجد رفض الإدارة الأميركية لتأييد انشاء دولة فلسطينية مستقلة، وهذا مؤداه أن الحقوق المشروعة للفلسطينيين كما تراها الإدارة الأميركية، هي أقل من حق تقرير المصير. كذلك توضح الولايات المتحدة أنها لا تهدف إلى الوصول بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى داخل المسار (صيغة مدريد) أو

---

(١٥) راجع مضمون هذه الرسالة في صحيفة معاريف الإسرائيلية، ٢١/١٠/١٩٩١.

(١٦) راجع رسائل التطمينات الأميركية إلى سوريا ولبنان والفلسطينيين في السياسة الدولية، العدد ١٠٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢، ص ١٠٥ ـ ١٠٨.

إلى حمل إسرائيل على الدخول في حوار أو مفاوضات مع المنظمة؛ وكل ما في الأمر هو إعادة المفاوضات مع وفد فلسطيني مقيّد بشروط إسرائيلية بغية التوصل إلى تنفيذ صيغة الحكم الذاتي؛ وهي صيغة قديمة كانت رُسمت خطوطها العريضة في اتفاقات كمب ديفيد. وفيما تُطمئن الإدارة الأميركية الفلسطينيين وتعترف بحقهم في إثارة أي قضية في أثناء المفاوضات بما في ذلك قضية القدس الشرقية، وتعارض النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وتعتبره عقبة في طريق السلام، تقول تلك الإدارة للفلسطينيين ما من أحد يستطيع فرض نتيجة المفاوضات النهائية للحكم الذاتي مسبقاً، وإن مدينة القدس يجب أن تبقى موحّدة على أن يحدّد وضعها النهائي من خلال التفاوض. ثم توضح الإدارة الأميركية موقفها من هذه المسائل الشائكة للإسرائيليين بالقول إن مفاوضات الحكم الذاتي ستبدأ على الترتيبات الانتقالية في ضوء «العلاقة الفريدة» بين إسرائيل والولايات المتحدة، وفي ضوء التشاور الدائم بينهما.

ولتوضيح الموقف الأميركي وإزالة الغموض المحيط به، نعود إلى رسائل خاصة بين الرئيسين جورج بوش وإسحق شامير، ومنها إحدى الرسائل التي تعيد صيغة مدريد إلى إطار كمب ديفيد، وتستجيب لمخاوف الإسرائيليين وحاجاتهم في الدرجة الأولى. وقد ورد فيها الآتي: «إننا أنشأنا مساراً يستجيب لمخاوفكم وحاجاتكم. هذا المسار يشمل الدول العربية والفلسطينيين: يشمل الفلسطينيين من المناطق وليس منظمة التحرير الفلسطينية... مسار يتطابق مع كمب ديفيد سيستمر على مراحل، بحيث يضمن عدم اضطراركم إلى مواجهة مسائل الوضع النهائي للمناطق...»(١٧). أما هذه المناطق فإنما هي الضفة الغربية وقطاع غزة.

لماذا تعدّل الموقف الإسرائيلي والموقف الأميركي من مسألة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات المنبثقة من مؤتمر مدريد، سواء المفاوضات الثنائية أم المفاوضات المتعدّدة، بحيث صارت مشاركة المنظمة مقبولة وبصورة تدريجية؟ هناك أسباب عدّة لذلك أهمها: تطور موقف منظمة التحرير من وجود إسرائيل والاستعداد للاعتراف بها منذ دورة الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨، وتطور الحوار الفلسطيني - الأميركي والحوار الفلسطيني - الإسرائيلي على مختلف المستويات. فلقد تواصلت اللقاءات داخل الأراضي المحتلة وخارجها،

---

(١٧) صحيفة معاريف الإسرائيلية، ١٠/٦/١٩٩١.

بما فيها لقاءات مع تكتل الليكود والقوى السياسية الإسرائيلية كافة. ودخل وسطاء عرب وأوروبيون ويهود أميركيون على خط العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي تناولت مسائل أساسية قبل مؤتمر مدريد، مثل المستوطنات واللاجئين والقدس والأمن والانسحاب من الأراضي المحتلة. وشهدت تلك العلاقات اجتماعات وندوات مشتركة ومؤتمرات متنقلة في غير عاصمة غربية، وبمشاركة شخصيات فلسطينية وإسرائيلية معروفة، وبموافقة منظمة التحرير الفلسطينية(١٨). إضافة إلى ذلك، شكّل نمو الحركات الإسلامية داخل الأراضي المحتلة عامل ضغط على الإسرائيليين، إذ بدا حجم هذه الحركات إلى تصاعد في ظل الانتفاضة. وبينما كان تأثيرها محدوداً في بداية انطلاق الانتفاضة، فإنه سرعان ما توسّع وتعزز في السنوات اللاحقة. وقد راع قادة إسرائيل هذا التحوّل، وولّد حذراً لديهم من التحول يوماً إلى مفاوضة الحركات الإسلامية، فآثروا التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت قطعت شوطاً في العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة بتشجيع عربي عام، وخصوصاً من جانب الحكومة المصرية.

نعود إلى مسائل موضوعية أخرى متصلة بمجمل المسارات التفاوضية، مثل مسائل الأرض والانسحابات والأمن الإسرائيلي والإقليمي، فنجد في رسالة التطمينات إلى إسرائيل، اعترافاً أميركياً واضحاً بعدم بلورة موقف نهائي من مسألة الحدود، واعترافاً بحق إسرائيل في الأمن على امتداد الحدود الشمالية مع لبنان. وهذا يعني عدم تبني الإدارة الأميركية لمبدأ الانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، والاستعداد لقبول تعديلات على الحدود، بما يحقق الأمن الإسرائيلي. أما العلاقة مع لبنان فيجب أن تقوم على متطلبات الأمن الإسرائيلي في منطقة الجليل قبل أي اعتبار آخر، ذلك أن الإدارة عندما تخاطب لبنان وتعلن تأييدها لتنفيذ القرار ٤٢٥، فإنما تعترف بأن للبنان وإسرائيل الحق في حدود آمنة. وإذا كان القرار المذكور لم يتحدث عن الحدود الآمنة، وإنما تحدث عن انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى الحدود الدولية، ندرك ملاءمة الموقف الأميركي للموقف الإسرائيلي المتذرع بالحاجة إلى ضمانات أمنية على الحدود الشمالية مع لبنان.

(١٨) راجع نص وثيقة «ستانفورد» الموقعة قبل مؤتمر مدريد. ومن الفلسطينيين الموقعين: نبيل شعث وحنا سنيورة وممدوح العكر ورحاب العيساوي... ومن الإسرائيليين: موشه عميران وشلومو الباز وموشه معوز... كما وقع عن الجانب الأميركي هارولد ساندرز. السفير، ١٩٩٢/٤/١٠.

وعلى جبهة الجولان، تعلن الإدارة الأميركية رفضها الاعتراف بالقانون الإسرائيلي القاضي بضم الجولان، وبالتشريعات الإدارية التي اتخذتها إسرائيل. ولكنها تدعو إلى التفاوض المباشر، ذلك أن الاتفاق النهائي - كما ترى الإدارة الأميركية - يأتي عبر التفاوض وليس من الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وتعلن الولايات المتحدة أيضاً استعدادها لتقديم ضمانات أمنية على الحدود تتفق عليها سوريا وإسرائيل. أما مضمون الأمن الإقليمي، فإنه ينطلق من أولوية الأمن الإسرائيلي ومتطلباته: هذا ليس استنتاجنا فحسب، بل هو اعتراف أميركي في مقدمة رسالة التطمينات إلى إسرائيل حيث نجد صيغة مدريد مبنية على «العلاقات الفريدة» بين إسرائيل والولايات المتحدة، وتستند إلى «قيم ومصالح مشتركة». ومفتاح التقدم نحو السلام هو دائماً الاعتراف بحاجات الأمن الإسرائيلي وضرورة تلبية هذه الحاجات.

على قاعدة صيغة مدريد، في مضمونها الإجرائي والموضوعي، بدأت المفاوضات الثنائية وتلتها المفاوضات الإقليمية المتعددة الطرف. ولم تحقق تلك المفاوضات الثنائية نتائج جوهرية في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٣ قياساً بما حققته الديبلوماسية السرية على المسارين الفلسطيني - الإسرائيلي، والأردني - الإسرائيلي، إذ تكفّلت الديبلوماسية السرية بردم الهوة بين الأطراف، والتمهيد لتوقيع اتفاق أوسلو ثم المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية.

وعلى الرغم من غياب سوريا ولبنان عن المشاركة في المفاوضات المتعددة قبل تحقيق تقدم ملموس على هذين المسارين في المفاوضات الثنائية، فإن المفاوضات المتعددة الطرف تكثّفت وتناولت شؤون المياه واللاجئين والتسلّح والتنمية والبيئة في الشرق الأوسط، وذلك بمشاركة دول عربية وشرق أوسطية وأوروبية، فضلاً عن مشاركة الولايات المتحدة واليابان وعدد من الدول الصناعية. وهي شكّلت ضغطاً قوياً على العرب كي ينخرطوا في البحث في مستقبل العلاقات الإقليمية مع إسرائيل، وتالياً مع القوى الدولية، قبل أن تنجح المفاوضات الثنائية في التوصل إلى نتائج مقبولة من الأطراف المعنيين. ولقد برز ضغط دولي من نوع آخر، ويستند إلى مشاريع إقليمية - شرق أوسطية قديمة، هو ضغط المفاوضات المتعددة الطرف على العرب قبل غيرهم. وبذلك تأكد أن صيغة مدريد هي طريق العبور إلى أهداف أبعد من التسويات الثنائية المحدودة النتائج والآثار.

خامساً: العبور إلى المفاوضات الثنائية

اختصرت صيغة مدريد قضية فلسطين التي هي جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، بحكم ذاتي لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة محدود الصلاحيات ومقيد بالموافقة الإسرائيلية على الوضع الدائم الذي سينجم عن المفاوضات. ويستمر الحكم الذاتي خمس سنوات، على أن تبدأ المفاوضات في شأن الوضع الدائم في العام الثالث من فترة ترتيبات الحكم الذاتي؛ هذا ما حدّده خطاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد من قبل راعيي المؤتمر، وهذا ما يتلاءم مع اتفاقات كمب ديفيد التي ابتدعت صيغة الحكم الذاتي لأول مرة، حتى أن العبارات الواردة في الاتفاقات تكاد تتكرر في خطابات مدريد. ولا يخفى أن مجمل المبادرات الأميركية التي تناولت قضية فلسطين، استندت إلى الحكم الذاتي كما ورد في كمب ديفيد، الأمر الذي اتضح في مبادرات شولتز وبايكر تمهيداً لعقد مؤتمر مدريد.

لقد أعادت صيغة مدريد مسار التسوية إلى المفاوضات الثنائية المباشرة: لا وفد عربي موحد إلى مدريد، ولا ربط بين سائر المسارات التفاوضية، ولا قدرة لمؤتمر مدريد على فرض توصيات على الأطراف أو تعديل ما يتفقون عليه في المفاوضات الثنائية... ولطالما كان هذا الأسلوب الديبلوماسي في التفاوض - المفاوضات الثنائية - مطلباً إسرائيلياً قديماً منذ إقامة ما يُسمَّى «دولة إسرائيل». والحقيقة أن سياسة كمب ديفيد هي التي أرست هذه القاعدة في العلاقات العربية - الإسرائيلية، ومهّدت لتطبيقها على الجبهة المصرية، تمهيداً لتطبيقها على سائر الجبهات الأخرى. وقد غدت المفاوضات الثنائية معلماً بارزاً من معالم سياسة كمب ديفيد. وها هي تُكرَّس في صيغة مدريد.

أما التطبيع الذي هو فكرة إسرائيلية، بدعم من الولايات المتحدة، فقد بات مرعياً إلى درجة كبيرة في صيغة مدريد: إنه جوهر المفاوضات المتعددة الطرف المواكبة للمفاوضات الثنائية، وهو خلاصة المفاوضات الدائرة حول مسائل المياه والتسلح واللاجئين والتنمية والبيئة، وهو مضمون السلم بالمفهوم الإسرائيلي ومعياره، ووسيلة إسرائيلية دائمة للتأكد من تخلي العرب عن «العدائية تجاه إسرائيل». ومن دون التطبيع لن تنسحب إسرائيل من أجزاء من الأراضي العربية، ولن تعطي للفلسطينيين حتى حكماً ذاتياً محدوداً. وليس على سبيل التكرار أن نقول إن التطبيع نشأ مع المعاهدة المصرية - الإسرائيلية التي يعتبرها الأميركيون حجر

الزاوية في التسوية السلمية في الشرق الأوسط. فهل ثمة حاجة إلى التأكيد على أن صيغة مدريد هي امتداد لسياسة كمب ديفيد قبل أي شيء آخر؟

لقد أكد الرئيس الأميركي بيل كلينتون هذه الخلاصة بعيد انتخابه في خريف ١٩٩٢ عندما قال: «أعتقد أن الإطار الذي تم الاتفاق عليه في كمب ديفيد هو الذي يصوغ من نواحٍ عدة ما يجري بحثه الآن. فهو لا يزال إطاراً جيداً»[١٩]. وتابع الرئيس كلينتون سياسته على هذا الأساس، وتبعاً لذاك التصور المؤسس على سياسة كمب ديفيد.

ثم تابعت صيغة مدريد ما كان برز مع سياسة كمب ديفيد لناحية اعتماد الديبلوماسية السرية لتحريك مسارات التفاوض وتعزيز الدور الأميركي في الشرق الأوسط، بالتزامن مع طرح أفكار الشرق أوسطية والنظام الشرق أوسطي. لقد تكفّلت الديبلوماسية السرية أكثر من المفاوضات المباشرة في واشنطن، بانجاز مضمون اتفاق أوسلو الموقّع في ١٣/٩/١٩٩٣. كما ساهمت في انجاز المعاهدة الإسرائيلية - الأردنية في ٢٦/١٠/١٩٩٤. وكثيراً ما طالب الإسرائيليون باعتماد هذا الأسلوب الديبلوماسي على المسارين السوري واللبناني. والواقع أن الديبلوماسية السرية هي أسلوب مفضّل لدى الإسرائيليين لأنها - بحسب وجهة نظرهم - تتيح التأكد من نيات الطرف الآخر، وتمهّد لإقامة علاقات خاصة معه، وتعزل الأطراف العرب عن الرأي العام العالمي، فضلاً عن إبعاد بعضهم عن بعض بواسطة المفاوضات الثنائية المجتزأة. ويتغنى الإسرائيليون بما أنجزوه سراً على الجبهة المصرية، من زيارة القدس إلى التمهيد لعقد مؤتمر كمب ديفيد، إلى مفاوضات واشنطن التي ساعدت في توقيع المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، إلى علاقات التطبيع لاحقاً.. ويحبذون نقل هذا الأسلوب إلى جبهات عربية أخرى.

وإذا كانت سياسة كمب ديفيد وضعت تصوراً ما لعلاقات شرق أوسطية عمادها إسرائيل وراعيتها الولايات المتحدة، فإن صيغة مدريد تابعت هذه المهمة بعد المتغيرات الدولية الصاخبة التي حصلت والتي زادت من ضعف العرب واختلال التوازن الاستراتيجي لمصلحة إسرائيل، مثلما زادت من النفوذ الأميركي في الشرق

---

(١٩) New York Times,21/11/1992.

الأوسط والعالم، وأوجدت علاقات دولية متحركة ذات ثقل أميركي مميز[٢٠]. ولقد أخذ العرب يدفعون ثمن هزيمتهم الكبرى في حرب الخليج الثانية، بمثل ما دفع الفلسطينيون ثمن هزائمهم المتلاحقة سواء الذاتية منها أو العربية. وباتت صيغة مدريد بمثابة «استدعاء للعرب» إلى طاولة المفاوضات الثنائية المباشرة، ووفقاً لشروط غيرهم. وهكذا تراجع المؤتمر الدولي بمفهومه التقليدي المعروف ليتقدم مؤتمر من نوع آخر: مؤتمر مدريد الذي لا يتجاوز أربعة أيام احتفالية. أما صيغة مدريد فهي القائمة على قاعدة المفاوضات الثنائية بمعزلٍ عن القانون الدولي وتحت وطأة سياسة القوة المتعاظمة بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي وتصدّع النظام العربي. ولا عجب مع هذه المشاهد المتزاحمة أن يغيب دور الأمم المتحدة أو يجري تغييبه لتنشأ معادلات جديدة وأجواء جديدة في منطقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي لم تكن مألوفة أو معروفة في العقود الماضية.

ماذا في اتفاقي أوسلو (الأول والثاني) من معادلات وأجواء جديدة؟

وماذا عن مضمون المعاهدة الاردنية ـ الإسرائيلية، أو عن اتفاق وادي عربة في ضوء المسار العام لعملية التسوية؟

---

(٢٠) أنظر: الاستراتيجية الأميركية لمشروع السلم العربي ـ الإسرائيلي التي وضعها معهد واشنطن عام ١٩٩٢ Æ Pursuing Peace. An American Strategy for the Arab Israeli Peace Process. (Washington: Institue for the Near East Policy. october 1992).

الفصل الخامس

اتفاقا أوسلو : مبادىء لخيارات صعبة

اتفاقا أوسلو :
مبادىء لخيارات صعبة

أطلق مؤتمر مدريد مفاوضات ثنائية مباشرة بين الأطراف العرب وإسرائيل. وانخرط الجانب الفلسطيني في هذه المفاوضات ضمن وفد مشترك مع الأردن، ثم أخذ يستقل تدريجاً وصولاً إلى ثنائية إسرائيلية ـ فلسطينية في المفاوضات التي انعقدت في واشنطن من الجولة الأولى في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩١، إلى الجولة التاسعة في نيسان / أبريل ١٩٩٣ التي تعثّرت وانتهت إلى فشل. وخلال هذه المرحلة لم تتحقق نتائج إيجابية تذكر، وظهر التعنّت الإسرائيلي جلياً في رفض الإعتراف بأبسط الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حتى أن التسوية الثنائية بدت نوعاً من المستحيلات.

تشرح حنان عشراوي الناطقة باسم الوفد الفلسطيني إلى المفاوضات، تلك المرحلة وصعوباتها بقولها: «يريدون ـ الإسرائيليون ـ مشاركتنا في كل شيء يمكن أن يعطونا إياه أو نأخذه منهم. وهم لا يعترفون مثلاً بالولاية الفلسطينية على الأرض، بل بإقرار ملكية بعضها ضمن البلديات. ولا يعترفون بحقنا مثلاً في سلطة تشريعية... وحاولوا ويحاولون خلق إزدواجية في السلطة والأرض، ثم تشريع الاستيطان... الأنكى من ذلك أن إسرائيل تتبع ضدنا ابتزازاً حقيقياً، إذ يقولون لنا إن وضع حقوق الإنسان مرتبط بالتقدم في المفاوضات. وهذا ابتزاز لا مثيل له يجب أن تعاقب عليه إسرائيل لا أن تكافىء...».

وتضيف عشراوي أن «إسرائيل ترفض أي نوع من التدخل الدولي، لأنها ترفض أصلاً كل قرارات الأمم المتحدة، وترفض ميثاق جنيف الخاص بمعاملة المدنيين تحت الاحتلال، وغير ذلك من القرارات الدولية ذات الصلة... ما يجري اليوم من عقاب جماعي للفلسطينيين يخرّب عملية السلام، ويجب وضع حد له إذا أريد لهذه العملية أن تصل إلى نتيجة ما»[1].

---

(١) راجع حديث حنان عشراوي في صحيفة الحياة، ٢٢/٣/١٩٩٣.

كان الوفد الفلسطيني المفاوض يشكو من المراوحة والجمود. وخيّم اليأس على أعضائه الذين ملّوا المناورات الإسرائيلية؛ هذا ما كشفته تصريحات كل من حيدر عبد الشافي وفيصل الحسيني وصائب عريقات وحنان عشراوي... ولم يعلم هؤلاء المفاوضون أن ثمة طريقاً آخر يسلكه مفاوض فلسطيني آخر، هو طريق الديبلوماسية السرية في العاصمة النروجية أوسلو، برعاية وزير الخارجية النروجي يوهان يورغن هولست، وبمشاركة محمود عباس (أبو مازن) وأحمد قريع (أبو العلاء) وحسن عصفور وماهر الكردي عن الجانب الفلسطيني، ويوسي بيلين ورون بونديك ويائير هيرشفيلد عن الجانب الإسرائيلي. وبينما جرت المفاوضات المباشرة في واشنطن في عهد حكومة الليكود طوال عام ١٩٩٢، تابعت المفاوضات السرّية في أوسلو مسيرتها برعاية حزب العمل الذي كان تولّى الحكم بعد انتخابات الكنيست في حزيران / يونيو ١٩٩٠ وبدعم من الأصوات العربية. وبينما فشلت تسع جولات من مفاوضات واشنطن، نجحت جولات المفاوضات السرّية الاثنتا عشرة في أوسلو في التوصل إلى اتفاق هو الأول من نوعه بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ بداية الصراع.

المفارقة هي أن مفاوضات أوسلو بقيت طي الكتمان، وفي عهدة ياسر عرفات وشمعون بيريز، ثم إسحق رابين لاحقاً، فيما المؤسسات الفلسطينية في الداخل والخارج غائبة أو مغيّبة عما يجري، وكذلك الحكومات العربية، إلى أن تبلور مشروع للتسوية أخذ يتسرّب إلى عدد من الملوك والرؤساء العرب. وهنا يمكن القول إن الديبلوماسية السرّية عادت لتفعل فعلها مع الفلسطينيين، كما فعلت سابقاً مع المصريين في كامب ديفيد. ثم تبين أثرها لاحقاً مع توقيع المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية. كما تبين أن التنسيق بين الأطراف العرب المفاوضين كان واهياً على الرغم من دخول هؤلاء في صيغة مدريد، وما قد ينتج منها من تسويات ثنائية، وأن هكذا تسوية ـ اتفاق أوسلو الأول ـ حيكت فصولها تحت جنح الظلام، ستترك انعكاساتها المدوية فلسطينياً وعربياً ثم إسرائيلياً، تماماً كما حصل بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد.

أولاً: عمومية الاتفاق

إن اتفاق أوسلو الأول هو إطار عام للحكم الذاتي الفلسطيني. وهو مجموعة

مبادىء عامة تحكم تسوية فلسطينية - إسرائيلية مرحلية من شأنها التمهيد لإجراء مفاوضات لاحقة على الوضع النهائي لهذا الحكم الذاتي. لذلك كان الإسم الرسمي للاتفاق الموقع في واشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣ هو «إعلان مبادىء بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية». بتعبير آخر، ليس اتفاق أوسلو الأول مضموناً متكاملاً للتسوية؛ إنه مجرد إطار لها يحمل عناوين عريضة، وكل عنوان يحتاج إلى شرح وتفاصيل ومفاوضات صعبة. لذلك كان دخول الجانب الفلسطيني في هكذا صيغة للتسوية، مثابة مغامرة محفوفة بالمخاطر ومفتوحة على المفاجآت! لأن موازين القوى تميل لمصلحة إسرائيل، ولأن النظام العربي في أضعف حالاته، ولأن المتغيرات الدولية التي رافقت مؤتمر مدريد وما نتج عنه كانت لمصلحة إسرائيل في الدرجة الأولى.

وما يؤكد عمومية اتفاق أوسلو الأول دخول الفلسطينيين والإسرائيليين في مفاوضات معقدة لتطبيق مبادئه والتوصل إلى اتفاقات تفصيلية لاحقة أمنية وسياسية واقتصادية... من اتفاق القاهرة الخاص بالمعابر والتدابير الأمنية في ١٩٩٤/٢/١٠، إلى اتفاق الخليل في القاهرة في ١٩٩٤/٣/٣١ الذي قضى بدخول الشرطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا بعد أسبوع من توقيع الاتفاق (لم ينفَّذ في مواعيده)، إلى البروتوكول الاقتصادي في باريس في ١٩٩٤/٤/٢٩، إلى اتفاق القاهرة التنفيذي لاتفاق أوسلو في ١٩٩٤/٥/٤، إلى اتفاق نقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية الموقَّع في القاهرة في ١٩٩٤/٨/٢٤، إلى اتفاق آخر لنقل الصلاحيات المدنية وقِّع في القاهرة في ١٩٩٥/٨/٢٧، إلى اتفاق طابا لتوسيع الحكم الذاتي الموقع في واشنطن في ١٩٩٥/٩/٢٨ المعروف باسم اتفاق «أوسلو الثاني»... وليس أدل على عمومية اتفاق أوسلو الأول من اتفاق القاهرة التنفيذي المذكور الذي استلزم مضمونه إجراء مفاوضات جديدة وطويلة تدخّل فيها المصريون والأميركيون.

تأسيساً على ما تقدم، تصبح دراسة «اتفاقي أوسلو» مرتبطة بمجمل الاتفاقات الموقّعة، وكأن المضمون الشامل لهذه الاتفاقات هو مضمون اتفاق أوسلو وجوهره. ومن الوجهة القانونية، فإن كل ملحق أو تفصيل أو شرح يأتي على معاهدة دولية معيّنة أو على بعض موادها، يصير جزءاً لا يتجزأ من تلك المعاهدة. وعلى ذلك، نتوقف عند عناوين كبرى حملها اتفاق أوسلو هي: الإعتراف... الانسحاب... انهاء حالة الحرب... العلاقات الاقتصادية.

تحت عنوان «الإعتراف» نجد الوثائق المتبادلة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ التاسع من أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، والتي تحمل الإعتراف المباشر لكل منهما بالآخر. لقد اعترفت إسرائيل لأول مرة بوجود الشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير ممثلاً له، وبحق هذا الشعب في إقامة سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي أن يعيش في أمن وكرامة[٢]. نعم، لقد اعترفت إسرائيل ولأول مرة بكيان مادي ومعنوي هو الشعب الفلسطيني. لكن علينا ملاحظة ما حصلت عليه إسرائيل في المقابل، وذلك قبل أن ينشأ الحكم الذاتي ويتحقق الانسحاب الإسرائيلي من جزء من فلسطين هو الضفة والقطاع... حصلت إسرائيل على اعتراف فلسطيني صريح بوجودها على مساحة جغرافية من فلسطين تناهز أربعة أخماس مساحتها الكلية، وحصلت على اعتراف من منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن الرقمين ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى تعهد المنظمة بحل منازعاتها كافة مع إسرائيل بالوسائل السلمية بما فيها المسائل المصيرية التي أرجئت إلى مفاوضات الوضع النهائي، مثل الحدود واللاجئين والقدس والأمن... إضافة إلى ذلك، التزمت المنظمة إلغاء مواد من الميثاق الوطني الفلسطيني (أهم وثيقة فلسطينية معاصرة) تتعارض مع وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة، وهي المواد ٢ و٩ و١٠ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣. بتعبير آخر، لقد غيّرت منظمة التحرير نظرتها إلى جغرافية وتاريخ وقضية فلسطين وحق شعبها في مقاومة الاحتلال، وهذا يُعدّ انعطافاً حاسماً في المبادىء العليا لقضية فلسطين قبل أن يمثّل انعطافاً في المواقف السياسية. وإذا ما تخلّت المنظمة عن هذه الالتزامات، تتخلى إسرائيل في المقابل عن اعترافها بشعب فلسطين والحكم الذاتي. لقد حصلت إسرائيل على اعتراف كامل بها، فيما حصل الفلسطينيون على اعتراف منقوص بحقوقهم الوطنية المشروعة. ويمكن القول إن الإعتراف الإسرائيلي لا يعني اعترافاً بكيان ما هو «دولة فلسطينية»، مما ينتقص من مضمون حق تقرير المصير لشعب فلسطين الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة وغالبية دول العالم التي اعترفت بدولة فلسطين فور الإعلان عن قيامها «معنوياً» من جانب المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الجزائر لعام ١٩٨٨[٣].

---

(٢) انظر رسالة رابين إلى عرفات حول الإعتراف في ١٩٩٣/٩/٩.

(٣) بعد إعلان المجلس الوطني الفلسطيني عن قيام دولة فلسطين في ١٩٨٨/١١/١٥، اعترف بها نحو مئة دولة حتى نهاية عام ١٩٨٨. انظر: مجلة الانتفاضة، تونس، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٧، ١٩٨٩، ص ٥٨ و٥٩.

ومن تفحص اختصاصات السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي، نتأكد من اقتصار حق تقرير المصير على مجموعة إجراءات مدنية محدودة، مثل نقل بعض الصلاحيات من سلطة الاحتلال إلى سلطة الحكم الذاتي، وانتخاب مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني... لقد حصلت معركة تفاوضية كبرى حتى على نقل عدد من الصلاحيات المدنية. وبينما يتحدث اتفاق «النقل المبكر» للصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية (١٩٩٤/٨/٢٤) عن مجالات التعليم والثقافة والصحة والسياحة والضرائب المباشرة، ويتحدث عن اضطلاع الجانب الفلسطيني بـ «سلطات تشريعية ثانوية»، وعن تفاصيل هي أصلاً من اختصاصات سلطة الحكم الذاتي، مثل مسائل الحقوق والواجبات والموازنة... تعود المفاوضات في طابا والقاهرة طوال العام ١٩٩٥ لمناقشة تلك الصلاحيات وغيرها من الصلاحيات المدنية المتعلقة بالتجارة والصناعة والنقل والغاز والبنزين والتأمين والبريد والزراعة والإحصاءات والشؤون البلدية. وينص اتفاق القاهرة لنقل الصلاحيات المدنية (١٩٩٥/٨/٢٧) على أن كل الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بتطبيق القانون، بما فيها التحقيق والإجراءات القضائية والإيداع في السجون، ستبقى خاضعة للسلطة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية[٤]... ماذا يعني كل ذلك؟ يعني وجود مفاوضات على تفاصيل التفاصيل المتعلقة بسلطة الحكم الذاتي واختصاصاتها، ومحاصرة إسرائيل للفلسطينيين بقوات الاحتلال للضغط عليهم حتى في مسألة نقل الصلاحيات المدنية، ويعني استمرار الوصاية الإسرائيلية على الفلسطينيين في أبسط شؤونهم الحياتية. أما عن انتخاب مجلس الحكم الذاتي، فإن اتفاق أوسلو الأول ربط هذا الانتخاب بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج المناطق المأهولة في الضفة الغربية في مدة أقصاها عشية إجراء الانتخاب. وتحدث الإسرائيليون عن «إعادة الانتشار» وليس «الانسحاب»، والفارق واضح بين التعبيرين. وإذا ما جرى خلاف على إعادة الانتشار، فإن موعد الانتخاب يتأخر، وهذا ما حصل فعلاً، وخصوصاً بعدما مهّد اتفاق طابا لتأجيل الانتخاب إلى عام ١٩٩٦، على أن يجري اختيار ٨٢ عضواً يشكّلون مجلس الحكم الذاتي.

أما عن طريقة إجراء الانتخاب فهي مرتبطة باتفاق فلسطيني - إسرائيلي على أدق التفاصيل، مثل المرشحين وحق الترشيح وأمن العملية الانتخابية وحق الانتخاب

---

(٤) النهار، ١٩٩٥/٨/٢٨.

ووضع فلسطينيي القدس الشرقية... وهذا ما انعكس على حدود السيادة الفلسطينية التي بقيت محدودة جداً في اتفاق أوسلو الأول لجهة تقييد الحريات العامة والتشريع الداخلي ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية؛ نحن أمام سلطة محلية مقيّدة لا تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في ضوء الشروط والأوضاع السائدة فلسطينياً وإسرائيلياً. وعلينا ملاحظة السعي الإسرائيلي الحثيث لتقييد كل صلاحية وكل سلطة فلسطينية بنوع من الوصاية الإسرائيلية تحت دواعي الأمن الإسرائيلي و«امتلاك إسرائيل» للسيادة في الأراضي المحتلة. صحيح أن هذا الموقف الإسرائيلي مخالف للقانون الدولي، لكن الممارسة المادية هي التي تفرض نفسها أكثر من النصوص القانونية.

وتحت عنوان الانسحاب، نجد «إعادة انتشار» للقوات الإسرائيلية وليس «انسحاباً تاماً» من الأراضي الفلسطينية. فالمادة ١٣ من اتفاق أوسلو الأول تحدثت عن «إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة... ولدى إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة والقطاع، تنقل إسرائيل هذه القوات إلى خارج المناطق المأهولة بالسكان». نستنتج من النص أن المتفق عليه ليس انسحاباً شاملاً وتاماً ـ كما قضى القرار ٢٤٢ ـ بل إعادة تموضع؛ وهذا يعني إعادة انتشار(٥). والدليل العملي على كل ذلك بقاء قوات الاحتلال الإسرائيلي في جزء من قطاع غزة بحجة حماية أمن المستوطنين، وسيطرتها على المعابر التي تربط غزة بمصر أو تلك التي تربط غزة بفلسطين المحتلة. وعند الحديث عن انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية، يرد المفاوض الإسرائيلي بالتأكيد على إعادة التموضع أو إعادة الانتشار، بل يتحدث عن البقاء في مدينة الخليل بحجة حماية بضع مئات من المستوطنين الإرهابيين الذين يحاصرون الحرم الإبراهيمي الذي شطرته قوات الاحتلال إلى جزئين: واحد للمسلمين وآخر لليهود. إضافة إلى ذلك، يُصرّ المفاوض الإسرائيلي على إبقاء جنوده على طول مجرى نهر الأردن بحجة حماية الأمن الإسرائيلي؛ فأي معنى يبقى للانسحاب الإسرائيلي؟ وهذا ما تأكد في اتفاق طابا أو إتفاق أوسلو الثاني حيث تتم إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في مدن ومناطق الضفة الغربية على مراحل كل ستة أشهر. وتستغرق

---

(٥) لمزيد من التفاصيل عن الانسحاب، أنظر حسن الجلبي وعدنان السيد حسين، سلم أوسلو (بيروت: مجد، ١٩٩٥) ص ٧٢ ـ ٩٦.

هذه العملية نحو سنتين، وتسفر عن إبقاء السيطرة الإسرائيلية على المعابر الرئيسية وعلى طرق المستوطنات، وهذا من شأنه «تقطيع» السلطة الفلسطينية وتحويلها إلى معازل إقليمية مغلقة ومتباعدة، فضلاً عن إخضاع الحركة التجارية الفلسطينية بين غزة والضفة الغربية للسيطرة الإسرائيلية التامة.

وتحت عنوان انهاء حالة الحرب، نجد إعلاناً عن انهاء الصراع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وانهاء العداء وأعمال الحرب والكفاح المسلح، والتأكيد على التعايش السلمي في ظل الأمن المتبادل... وهذا يعني وقف الأعمال العسكرية وعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة والامتناع عن العودة إلى الصراع تحت أي مبرر. وعلى ذلك، تكون منظمة التحرير قد تخلّت عن حقها «المشروع» في ممارسة الكفاح المسلّح قبل أن تحصّل حقوقها، وقبل أن تنتهي المفاوضات النهائية على القدس والمياه واللاجئين والأمن والحدود... إنها مغامرة فلسطينية غير محسوبة النتائج ومثقلة بالمخاطر ومفتوحة على خيارات صعبة.

لقد تخلّى الجانب الفلسطيني عن حقه في المقاومة، وهذا يعني نظرياً وواقعياً التخلّي عن الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعنى آخر، أسقط المفاوض الفلسطيني ورقة الانتفاضة من يده قبل أن يطمئن إلى ضمان حقوقه الوطنية. وهذا يدل على أن الانتفاضة - من وجهة نظر قيادة منظمة التحرير - هي مجرد معبر يفضي إلى المفاوضات، أو هي واسطة لتحريك الجمود التفاوضي، وليست وسيلة نضالية ذات أهداف بعيدة وغايات محدَدة في المدى المنظور. بماذا نفسّر التجاذبات الداخلية الفلسطينية بعد الشروع بتنفيذ اتفاق أوسلو؟ لقد كان متوقعاً أن يؤدي إلغاء الانتفاضة إلى مثل تلك التجاذبات التي قد تؤدي إلى صراعات داخلية.

وتحت عنوان العلاقات الاقتصادية، نجد الملحقين الثالث والرابع اللذين يحدّدان بروتوكول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية الثنائية والإقليمية. كما نجد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي لاحقاً[٦]، بحيث يستنتج القارىء أن العلاقات الاقتصادية هي محور اتفاق أوسلو، وهي أساسه الأول وبُعده المركزي على مستوى منطقة الشرق الأوسط... لماذا؟

لأن الوثائق المذكورة تمهّد لإقامة محور فلسطيني - إسرائيلي - أردني قد يمهد لقيام سوق شرق أوسطية، ولأنها تناولت موضوعات عدّة على المستوى الاقتصادي،

---

(٦) انظر نصوص الاتفاق في الدستور الأردنية، ١٩٩٤/٥/٧.

هي أشمل مما ورد في بروتوكولات كامب ديفيد، ولأنها تحمل طابع الإلزام للفريقين المتعاقدين: إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهنا بعض التفاصيل:

في الإطار الفلسطيني ـ الإسرائيلي، نجد التعاون في مجالات المياه والكهرباء والطاقة وبعض الصناعات والإستثمار المالي والنقل والمواصلات والتجارة والخدمات الاجتماعية والبيئة والموارد البشرية... وفي الإطار الإقليمي نجد التخطيط لإقامة «صندوق تنمية للشرق الأوسط» وتعاون فلسطيني ـ إسرائيلي ـ أردني لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت وتحلية مياه البحر والتنمية الزراعية وربط شبكات الكهرباء ونقل النفط والغاز وتنمية السياحة والنقل والإتصالات... وفي مجمل هذا التخطيط نلحظ دوراً محورياً لإسرائيل. مع الإشارة هنا إلى خصوصية العلاقات بين الضفة الغربية وغزة من ناحية، وإسرائيل من ناحية ثانية، بحكم الموقع الجغرافي وظروف الاحتلال ونتائجه. فصادرات الضفة الغربية ووارداتها على سبيل المثال، هي مع إسرائيل بنسبة تتجاوز الثمانين في المئة! وهناك أكثر من ١٥٠ ألف عامل فلسطيني داخل الخط الأخضر منذ عام ١٩٨٧.

لقد حدّد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني ـ الإسرائيلي كميات وأنواع السلع التي يمكن للسلطة الفلسطينية استيرادها من الأردن ومصر وباقي الدول العربية. أما جميع السلع الأخرى فتخضع للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية من حيث التعرفة والمواصفات... وتحظى إسرائيل بدور مميز في اللجنة الفلسطينية ـ الإسرائيلية المعنيّة بمتابعة العلاقات الاقتصادية. وحصلت السلطة الفلسطينية على سلطة نقدية وطنية (P.M.A)، لكن في إطار رقابة البنك المركزي الإسرائيلي والبنك المركزي الأردني[٧]. وحصل الفلسطينيون على حقهم في تطبيق سياسة ضريبية (ضريبة الدخل على الأفراد والشركات والعقارات والرسوم البلدية)، وحصلوا على حرية استيراد بعض السلع وتصدير بعضها الآخر، كما حصلوا على صلاحية ترخيص وتنظيم شركات التأمين وانشاء سلطة وطنية للسياحة... لكنهم التزموا استمرار فتح أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة أمام المنتوجات الإسرائيلية، وتطبيق التعرفة الجمركية وسياسات الاستيراد الإسرائيلية على جزء كبير من السلع المستوردة لمنطقة الحكم الذاتي. كما التزم الفلسطينيون تطبيق ضريبة القيمة المضافة

---

(٧) لمزيد من التفاصيل، أنظر أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني ـ الإسرائيلي (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤)، ص ١١ ـ ٣٤.

الإسرائيلية، وقبول موظفي جمارك إسرائيليين في المراكز الجمركية الفلسطينية، واعتماد «الشيكل» الإسرائيلي وقبوله قانونياً لتسوية المدفوعات... بتعبير آخر، نحن أمام مظاهر التبعية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي، فيما الصلاحيات الاقتصادية الفلسطينية محدودة ومقيّدة.

من خلال مجمل هذه العناوين التي تلخّص جانباً أساسياً من اتفاق أوسلو الأول، نتأكد من عمومية الاتفاق، ومن دخول الفلسطينيين مغامرة غير محسوبة النتائج، ومن القيود الإسرائيلية على كل مظاهر الدولة الفلسطينية، أو على كل البنى والمؤسسات الفلسطينية.

ثانياً: إهمال المواعيد

بعد انقضاء أكثر من سنتين على توقيع اتفاق أوسلو الأول، وبعد المفاوضات على تفاصيل هذا الاتفاق وكيفيات تنفيذه، ظهر تملّص إسرائيل من التقيد بالبرنامج الزمني للاتفاق. حتى أن شعار إسحق رابين «المواعيد ليست مقدسة» غدا هو المسيطر على العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، مع ما يعني ذلك من رفض لأبسط القواعد الدولية المعروفة في المعاهدات، ومن إقدام الإسرائيليين على تقليص التزاماتهم ـ على الرغم من محدوديتها ـ تجاه الفلسطينيين.

ومن مراجعة الجدول الزمني لتطبيق اتفاق أوسلو الأول، نتوقف عند سلسلة مفارقات أو سلسلة خروقات لمواعيد الاتفاق، حتى جاز السؤال: هل لا يزال ذاك الاتفاق صالحاً للتنفيذ أم أن الواقع أفرز غيره، وبدّل بعض مواده ونصوصه المعلنة؟

قضى اتفاق أوسلو الأول ببدء التنفيذ بعد شهر على توقيعه، ولم يتحقق ذلك. كما قضى أن يُبرم الطرفان اتفاقاً على انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا بعد شهرين من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، وأن يتحقق هذا الانسحاب في فترة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ التوقيع، غير أن هذه العملية تأخرت إلى تموز / يوليو ١٩٩٤، حتى أُبرم اتفاق القاهرة التنفيذي، بعد وقت طويل من المفاوضات والتدخلات المصرية والأميركية. وكثيراً ما شكّك الطرف الإسرائيلي في جهوزية الطرف الفلسطيني للسيطرة على الوضع العام في قطاع غزة ومنطقة أريحا، ودعا إلى عدم التقيد بالمواعيد لمزيد من الدراسة والتأكد من استعدادات الفلسطينيين.

وحدّد اتفاق أوسلو الأول إجراء انتخابات مباشرة لمجلس الحكم الذاتي

الفلسطيني بعد تسعة أشهر ـ على الأكثر ـ من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، على أن تعيد القوات الإسرائيلية «انتشارها» خارج المناطق المأهولة في الضفة الغربية في مدة أقصاها عشية إجراء الانتخابات، غير أن هذا التعهد لم يتحقق في موعده بعدما دفع اتفاق طابا إمكان إجراء الانتخابات إلى عام ١٩٩٦، وترك هامشاً واسعاً متعلقاً بالانتخابات وإعادة الانتشار لمفاوضات تفصيلية تأتي لاحقاً. وسوف تمضي فترة من الزمن قبل أن يتمكن الجانب الفلسطيني من إقناع الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ ما تبقى من مضامين اتفاق أوسلو الأول ومواعيده، ذلك أن الإسرائيليين لا يرون «المواعيد مقدسة»: وهذه هرطقة إسرائيلية معروفة في التعامل مع الالتزامات الدولية.

أما عن المفاوضات على الوضع النهائي للأراضي المحتلة، فإن النصوص تقضي ببدئها في «أسرع وقت ممكن»، وكحدٍّ أقصى في بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية، وأن تبدأ المرحلة الانتقالية لـ «خمس سنوات» مع الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا. هذا من حيث النص. أما من حيث الواقع، فإن الأمر مختلف، فالإسرائيليون يعلنون رغبتهم في التأكد من استجابة السلطة الفلسطينية لشروط السلم الإسرائيلي؛ وهذا يعني دفع الفلسطينيين إلى الدخول في خيارات صعبة أقلّها استمرار الوصاية الإسرائيلية على شؤونهم الحياتية، ودفع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة نحو تمزّق داخلي حتى يسهل لاحقاً الوصول لمفاوضات سهلة على الوضع النهائي، حيث لا قوة للفلسطينيين بعدما تكفّل اتفاق أوسلو الأول ببعثرة قواهم وتبديد مقومات صمودهم. ولا عجب بعد كل التنصل الإسرائيلي من مواعيد اتفاق أوسلو الأول أن يعلن ياسر عرفات عجز الاتفاق عن تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية الفلسطينية، وأن يعترف بالقصور والتقصير معاً، إذ قال: «أعترف بعجز اتفاق أوسلو وقصوره... وإسرائيل ستبقى العدو الرئيسي للشعب الفلسطيني ليس الآن فحسب، بل مستقبلاً أيضاً»[٨].

هل كان مطلوباً أن يدخل عرفات في تجربة مرّة طوال سنتين ليتأكد من عجز اتفاق أوسلو وقصوره؟ لا نعتقد.

---

(٨) جاء كلام عرفات في خطاب له داخل قطاع غزة في ١٢/٥/١٩٩٥، ونشر في اليوم التالي في الصحافة العربية والأجنبية.

ثالثاً: ماذا في اتفاق أوسلو الثاني؟

أكد اتفاق طابا لتوسيع الحكم الذاتي، الموقع في واشنطن يوم ١٩٩٥/٩/٢٨، والمعروف باسم «اتفاق أوسلو الثاني»، على عمومية اتفاق أوسلو الأول، وعلى طبيعة المفاوضات المعقدة على التفاصيل التي استدعت مراراً وتكراراً تدخلات مصرية وأميركية لإنجاحها. وقد ركز هذا الإتفاق الثاني على عملية إعادة الإنتشار الإسرائيلية خارج المدن والتجمعات السكانية باستثناء مدينتي القدس والخليل، وعلى الإنتخابات الفلسطينية العامة التي تأجلت إلى العام ١٩٩٦. وبينما ربط الفلسطينيون إجراء الإنتخابات بشرط الإنسحاب الإسرائيلي، ربطت إسرائيل الإنسحاب بالترتيبات الأمنية الخاصة بالمستوطنين. وفي النتيجة تم تقسيم أراضي الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، على أن تتم إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي على مراحل كل ستة أشهر:

أ ـ (منطقة أ) وتشمل ست مدن فلسطينية هي نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية ورام الله وبيت لحم والجزء الأكبر من مدينة الخليل. وتبلغ مساحتها نحو ٣ في المئة فقط من مساحة الضفة الغربية، على أن تتولى سلطة الحكم الذاتي المسؤولية الأمنية فيها.

ب ـ (منطقة ب) تضم ٤٥٠ قرية وبلدة وتبلغ مساحتها ٢٧ في المئة من مساحة الضفة الغربية، ويقيم فيها نحو ٦٨ في المئة من سكان الضفة الغربية. تتولى السلطة الفلسطينية بواسطة الشرطة مسؤولية النظام العام إلى جانب مسؤوليات إدارية ومدنية، على أن تحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الأمنية العليا في هذه المنطقة.

ج ـ (المنطقة ج) تشمل المساحة المتبقية من الضفة الغربية أي نحو ٧٠ في المئة منها، وتضم مستوطنات وقواعد عسكرية إسرائيلية ومواقع حيوية استراتيجياً. تتولى السلطة الفلسطينية فيها مسؤولية مدنية محدودة جداً، بينما تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على الأرض، وكأن هذه المنطقة خارج سلطة الحكم الذاتي.

على الصعيد الأمني، ينص الإتفاق على تشكيل قوة شرطة فلسطينية، قوامها ١٢ ألف شخص. وتتعاون إسرائيل والمجلس الفلسطيني في «الكفاح ضد الإرهاب»، وتشكيل لجان أمن مشتركة، وتحريك دوريات مشتركة على الطرق في (المنطقة أ).

على ذلك، يفضي اتفاق أوسلو الثاني إلى حكم ذاتي محدود الصلاحيات للفلسطينيين على غالبية السكان العرب في الضفة الغربية، بينما تسيطر إسرائيل

على غالبية مساحة الأرض تحت اعتبارات أمنية. وهذا ما أشار إليه مسؤولون إسرائيليون في حزب العمل والليكود معاً[٩]. مع الإشارة إلى أن تنفيذ الاتفاق المذكور يستلزم فترة سنتين، بحيث تجري المفاوضات على الوضع النهائي أثناء تنفيذه (كان مقدراً أن تبدأ في أيار/ مايو ١٩٩٦). لكن تنفيذه يتأخر، والمفاوضات على الوضع النهائي بدت مؤجلة خصوصاً بعيد وصول بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وتعثر عملية التسوية في الشرق الأوسط. بل أكثر من ذلك، ثمة تملص إسرائيلي مستمر من مضموني اتفاقي أوسلو، وتعديل مساحات المناطق الجغرافية المشار إليها على حساب الشعب الفلسطيني.

رابعاً : انعكاسات فلسطينية

لا تزال قوات الاحتلال تسيطر على معابر ومناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتحت شعار أمن المستوطنين تخترق الدوريات الإسرائيلية المناطق الآهلة بالفلسطينيين وتشتبك مع الشرطة الفلسطينية في أكثر من موقع، فضلاً عن الاشتباكات المتكرّرة بين قوات الاحتلال والمدنيين الفلسطينيين، أو بين المستوطنين المسلحين والسكان الفلسطينيين. وعلى الرغم من الشروع في تنفيذ اتفاقي أوسلو، لا تزال غزة عرضة للحصار والإغلاق، وكذلك الضفة الغربية من حين لآخر. إضافة إلى كل ذلك، تمعن سلطات الاحتلال في مصادرة أراضي ومياه الضفة الغربية، وتخطط لبناء المزيد من نقاط الاستيطان، وخصوصاً في محيط مدينة القدس. بتعبير آخر، لم يشعر الفلسطينيون بتغير مميز في واقع حياتهم اليومية، ولم ينعموا بعد بأجواء الحرية وحرية الانتقال والحركة. وإذا ما أضفنا إلى هذا المناخ العام المسيطر، شعوراً عاماً بالإحباط من جرّاء التملّص الإسرائيلي من مواعيد اتفاق أوسلو وتنفيذ بعض مضامينه ومن إطلاق الآف السجناء الفلسطينيين، ندرك أسباب الفوضى الداخلية الفلسطينية التي تتمظهر في معالم شتى:

أ ـ توسّع دائرة الصراع السياسي بين السلطة الفلسطينية ومعارضيها، وبروز حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في طليعة المعارضة، واعتقال الشرطة

---

(٩) راجع اربيه دايان، «الحد الأدنى الذي يحتاجه عرفات»، في صحيفة «دافار»، ١٩٩٥/٩/٢٩. وافتتاحية صحيفة «هآرتس»، ١٩٩٥/٩/٢٤ : «في الطريق إلى التسوية الدائمة».

الفلسطينية مئات العناصر من هاتين الحركتين وسط أجواء الاتهامات المتبادلة[١٠]، مع ما تترك هذه الظاهرة من تصدع للوحدة الوطنية. لقد بدت السلطة الفلسطينية في وضع حرج بين الضغط الإسرائيلي المستمر والعمليات المسلحة التي تقوم بها قوى المعارضة، فضلاً عن التجاذب السياسي التقليدي الدائر بين القوى الفلسطينية كافة. كما فشل اتفاق طابا في إطلاق جميع السجناء الفلسطينيين دفعة واحدة، مما يشكّل ضغطاً إسرائيلياً إضافياً على الفلسطينيين؛

ب ـ انتشار ظاهرة الاغتيالات في صفوف القادة الفلسطينيين داخل غزة والضفة الغربية. وأشارت السلطة الفلسطينية إلى دور «الموساد» في تنفيذ عدد من الاغتيالات[١١] لإذكاء الصراع الداخلي ودفع الفلسطينيين إلى وضع صعب؛

ج ـ بروز حركات انشقاق داخل حركتي حماس والجهاد الإسلامي وسط تضارب في المواقف من العمليات المسلّحة ضد قوات الاحتلال. وبروز تباعد في الآراء والمواقف بين عددٍ من القيادات الفلسطينية (ياسر عرفات وفاروق القدومي مثلاً)، وعزوف عددٍ آخر عن المشاركة في تحمّل مسؤوليات السلطة الفلسطينية، مثل حيدر عبد الشافي وحنان عشراوي؛

د ـ التخوّف من عملية تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني وما قد تجرّه من صراعات داخلية وانعكاسات حادة وتحوّلات أساسية في وضع الفلسطينيين ومستقبل قضيتهم. وكان حذّر رابين من وقف انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية ما لم يعدّل مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني ـ بعد شهرين من انتخابه ـ بنود الميثاق الوطني الفلسطيني[١٢].

يسود القلق داخل الساحة الفلسطينية: وهذه نتيجة متوقعة لاتفاقي أوسلو وللتدخلات الإسرائيلية في تفاصيل الحياة اليومية الفلسطينية. وقد ازداد هذا القلق أمام احتدام الخلافات حول مسائل رئيسية، مثل انتخابات مجلس الحكم الذاتي وإمكان بروز تناقض بين منظمة التحرير والمجلس الجديد المنتخب: وسحب سلاح الفصائل الفلسطينية المشاركة في الانتفاضة، بحجة تثبيت الأمن العام بعد قيام

---

(١٠) انظر السياسة الدولية، العدد ١٢٠، نيسان / ابريل ١٩٩٥، ص ٢١١.

(١١) اتهم عرفات عملاء إسرائيل باغتيال المسؤول في حركة الجهاد الإسلامي محمود الخواجا في غزة. الحياة، ١٩٩٥/٦/٢٥.

(١٢) النهار، ١٩٩٥/٧/٦.

السلطة الفلسطينية؛ وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني الذي سيوجد معارضة صاخبة تحت عنوان: استمرار مرحلة التحرر الوطني؛ والتفاوض على مستقبل القدس، بينما تقوم سلطات الاحتلال بإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القسم الشرقي من المدينة(١٣)، وتركّز على تنمية الاستيطان داخل القدس وفي محيطها الجغرافي... إضافة إلى تراجع فاعلية الانتفاضة بعد اتفاقي أوسلو، وعجز قوى المعارضة ـ الفصائل العشر ـ عن صوغ برنامج موحد للحركة، وعن وضع تصوّر مشترك للتعامل مع المتغيرات المتسارعة.

كان من الأفضل أن يتهيأ الفلسطينيون للتعامل مع مجمل هذه الظروف والمتغيرات، وأن يفتحوا الطريق أمام بناء المؤسسات الوطنية في إطار نسبي من الحريات العامة والديموقراطية(١٤). ثمة فارق واضح بين ظروف مرحلة الثورة والكفاح المسلّح، وبين ظروف مرحلة إقامة السلطة الوطنية المحدودة، إذ كيف يمكن إدارة هذه السلطة بأساليب تقليدية قديمة عرفها الفلسطينيون في الأردن ولبنان وتونس؟ وإذا لم يتمكن الفلسطينيون ـ المشاركون في السلطة والمعارضون ـ من صوغ برنامج عمل جديد في إطار تصور جديد لمرحلة ما بعد اتفاقي أوسلو، فإنهم سيدخلون في التجارب المريرة مع ما تنطوي عليه من انقسام وصراع وضعف. أليست دروس الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة الانتداب البريطاني كافية حتى يعرف الفلسطينيون أهمية وحدتهم الوطنية؟

خامساً: انعكاسات إسرائيلية

يخطىء من يعتقد من الفلسطينيين والعرب، استحالة قيام خلافات أو تناقضات بين الإسرائيليين من جرّاء التسوية والدخول في انعطافاتها وتفاصيلها المعقدة. صحيح أن الإسرائيليين كمجموعة متضامنة حول أهداف صهيونية ومضامين عقيدية ـ دينية، هم أكثر تماسكاً من الفلسطينيين؛ وصحيح أن التنظيم الصهيوني

---

(١٣) طلبت حكومة إسرائيل في اب / أغسطس ١٩٩٥ إغلاق هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية ومركز الإحصاء الفلسطيني ومركز الصحة الفلسطيني في القدس. النهار، ١٩٩٥/٨/٢٩.

(١٤) انظر إدوارد سعيد، غزة ـ أريحا ـ سلام أميركي، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤).

(١٥) النهار، ١٩٩٥/٧/١٤.

العالمي قادر على وضع حدٍ للخلافات الداخلية ودفع يهود العالم نحو برنامج عمل موحد؛ وصحيح أن إسرائيل تفاوض من موقع القوة والسيطرة على الأرض وفي ظل نظام دولي مؤاتٍ لمصالحها؛ وصحيح أن حكومة إسرائيل تنفق على البحث العلمي والتقانة أكثر مما ينفقه العرب مجتمعين... كل ذلك معروف ومقبول، لكن من قال إن إمكانات بروز خلافات داخلية إسرائيلية أمرٌ مستبعد؟

علينا ملاحظة الخلاف التقليدي بين اليهود الشرقيين (سفارديم) واليهود الغربيين (أشكناز) الذي لم يتوقف لأنه مرتبط بخصوصيات قومية ـ اجتماعية. وعلينا ملاحظة الخلاف بين الاتجاه العلماني المتأثر بالفكر الغربي، والاتجاه الديني الذي تمثله مجموعة الحاخامات التي تتحدث عن «أرض الميعاد» و«شعب الله المختار». ويعتبر الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمان أن مجموعة من الحاخامات ـ المطالبة ببقاء الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية ـ «تدفع البلاد نحو حرب أهلية»[15].

من خلال مراجعة ظروف انشقاق تكتل ليكود اليميني وقيام مجموعتين، واحدة محافظة بقيادة بنيامين نتنياهو وأخرى معارضة مرتكزة على دعم اليهود الشرقيين بقيادة وزير الخارجية السابق ديفيد ليفي (من أصل مغربي)، نستنتج وجود تباين آراء داخل التكتل اليميني الأكبر حيال مسائل مهمة، مثل مستقبل العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية والكيان الفلسطيني المحدود السلطات والصلاحيات، ومستقبل العلاقات العربية ـ الإسرائيلية... لقد اعتبرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن ثمة حزبين داخل تكتل ليكود: حزب جمهوري محافظ بزعامة نتنياهو وآخر شعبي سيتشكل بزعامة ليفي[16].

ثم ما هو مستقبل العلاقات بين العسكريين (معهم ضباط الاحتياط) والمدنيين داخل المؤسسات الحاكمة والمعارضة، بعدما يصبح خيار الحرب مع العرب مستبعداً في المدى المنظور؟ لقد أعلنت مجموعات من ضباط الاحتياط في مناسبات مختلفة، معارضتها توسيع الحكم الذاتي، واتهمت الحكومة الإسرائيلية بتعريض أمن الدولة العبرية للخطر.

صحيح أن التجارب السابقة علّمت الإسرائيليين مبدأ التمسك بالثوابت

---

(١٦) هآرتس الإسرائيلية، ١٩٩٥/٦/٦.

الاستراتيجية، وخصوصاً في زمن الحرب؛ فهل سيبقى هذا التمسك على الدرجة نفسها في مرحلة التفاوض السلمي والدخول في انتخابات داخلية؟ نعتقد أن ثمة هامشاً يمكن أن يلاحظه الفلسطينيون في علاقاتهم مع الإسرائيليين؛ هامش متعلق بالأوضاع الداخلية الإسرائيلية ومفتوح على خلافات جزئية، وأحياناً تناقضات حزبية وسياسية[١٧]. فهل يتعامل الفلسطينيون والعرب الآخرون مع هذا الهامش كما تتعامل إسرائيل مع الأوضاع الداخلية الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي؟ نجيب بالنفي، بسبب الفارق النوعي بين اتجاهين: اتجاه عربي يغرق في التناقضات المحلية والصراعات العشائرية، واتجاه إسرائيلي يرصد تناقضات الآخر محاولاً زيادة حدتها.

سادساً: ضغوط عربية ودولية

إن نظرة متفحصة ودقيقة إلى الظروف والمعطيات التي أحاطت باتفاق أوسلو، تفيد عن وجود ضغوط عربية ودولية تعرّض لها الفلسطينيون كي ينخرطوا في هذه التسوية الناقصة والمجحفة. صحيح أن أخطاء منظمة التحرير الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها، ساعدت في الوصول إلى هذا الخيار؛ وصحيح أن عملية النقد البنّاء لا تزال بعيدة من المزاج الفلسطيني، بل من المزاج العربي، حيث يتم إقصاء أهل العلم والرأي عن خيارات الوطن والأمة، فيما تستمر الممارسات السابقة نفسها، من فردية الحاكم إلى مسايرة الاعتبارات العشائرية والإقليمية الخاصة، إلى التخلف العلمي والتقاني... كل هذا وغيره صحيح ومسلّم به عند معظم المتابعين لمراحل الصراع العربي - الإسرائيلي وانعطافاته الحاسمة. لكن الصحيح أيضاً هو أن الفلسطينيين وُضعوا في مناخ ضاغط؛ مناخ قائم على ضرورة الانتقال من مرحلة المواجهة إلى مرحلة التسوية مع إسرائيل، حتى أن الانتفاضة نفسها جُيّرت لهذه الغاية.

لقد تراكمت الضغوط العربية على الفلسطينيين قبل حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي، وكذلك الضغوط الأميركية والدولية، للانخراط في التسوية. وفي أثناء حرب الخليج الثانية طُرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من الكويت والخليج إلى الأردن والضفة الغربية، فيما كانت الانتفاضة تشكو من التعب، وتتراكم الأزمات

(١٧) New York Times,23/8/1995.

المالية والاقتصادية والاجتماعية لدى شعب فلسطين على المستويات كافة. وبرز الدور المصري الممهّد للتسوية مع جولات الموفدين الأميركيين في الشرق الأوسط. وشهدت القاهرة لقاءات مصرية - إسرائيلية - فلسطينية، وإسرائيلية - فلسطينية، وأميركية - فلسطينية؛ وكلها كانت تصبّ في غاية أساسية هي الدخول في التسوية السلمية. هذا ما حصل قبل انعقاد مؤتمر مدريد وبعده. وتبيّن للمراقب أهمية الدور المصري في متابعة الجهود الديبلوماسية لتنفيذ اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقات تفصيلية ومفاوضات معقدة.

في هذه المرحلة، برزت التناقضات الفلسطينية - الأردنية حول مسائل أساسية، مثل مستقبل مدينة القدس والولاية على الأماكن المقدسة فيها؛ وخيار الكونفيدرالية الأردنية - الفلسطينية المتأثر بالعلاقات الخاصة بين الجانبين، ومنها ما يخص مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وحاملي الجنسية الأردنية من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والعلاقات الاقتصادية بين الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن في ضوء اتفاق أوسلو وما أنشأه من التزامات؛ وأمن المناطق الفلسطينية المحتلة قبل المفاوضات على الوضع النهائي وبعدها ودور الأردن في هذ العملية المعقّدة... لقد تراكمت الإشكاليات في العلاقات الأردنية - الفلسطينية، وفشل الجانبان في إيجاد تصور مشترك قائم على التخطيط الاستراتيجي لمرحلة ما بعد اتفاق أوسلو على الرغم من الجهود المبذولة.

وإذا ما نظرنا إلى المفاوضات المتعدّدة الطرف التي بحثت بمشاركة دول عربية وغربية وصناعية، في مسائل اللاجئين والتسلّح والمياه والتنمية الاقتصادية والبيئة، نستنتج وجود حالة عربية - دولية ضاغطة على الفلسطينيين كي يبحثوا هذه المسائل الحيوية لمستقبل قضيتهم تحت ضغط عربي ودولي. قد يتساءل بعض الدارسين: هل جاء هذا الضغط دائماً لمصلحة إسرائيل؟ إن الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية كانت لمصلحة إسرائيل، فضلاً عن الخلافات العربية - العربية التي أضعفت الموقف الفلسطيني. وهنا تجدر ملاحظة ضغوط الدول الصناعية السبع الكبرى على جامعة الدول العربية منذ سنوات حتى ترفع المقاطعة العربية الاقتصادية عن إسرائيل[١٨].

---

(١٨) دعت الدول الصناعية السبع الكبرى في قمم طوكيو (١٩٩٣) ونابولي (١٩٩٤) وهاليفاكس - كندا (١٩٩٥) إلى رفع المقاطعة العربية عن إسرائيل وإيجاد علاقات جديدة بين دول الشرق الأوسط.

وتشجّع مشروع السوق الشرق أوسطية وغيره من المشاريع الإقليمية التي تشارك فيها إسرائيل وقوى اقتصادية عالمية. كما تجدر ملاحظة طريقة الدعم المالي (المقرر دولياً) للسلطة الفلسطينية ونظام الحكم الذاتي، والقائم على تجزئة المراحل وتسديد المبالغ المعلن عنها «تقسيطاً» مع مراعاة الموقف الإسرائيلي من هذه العملية.

لقد وُعد الفلسطينيون بدعم مالي للحكم الذاتي بمبلغ يفوق المليار دولار أميركي، لكن تنفيذ الوعود الدولية لا يزال بعيداً، فيما تربط إسرائيل بين طريقة دعم الفلسطينيين واستكمال تطويع المناطق العربية المحتلة للمنطق الإسرائيلي للسلم. وهكذا تُرهن إرادة الفلسطينيين بالحصول على دعم مالي دولي، بإرادة إسرائيلية مصممة على تلبية المصالح والاستراتيجيات الإسرائيلية في المرحلة المقبلة.

وفي مرحلة ما بعد اتفاقي أوسلو، بدت حكومات عربية متهافتة على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل قبل أن يصدر قرار في هذا الشأن عن جامعة الدول العربية. وتعدّدت المؤتمرات والندوات واجتماعات اللجان المتعدّدة الطرف في غير عاصمة عربية. فكان مؤتمر الدار البيضاء للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام ١٩٩٤ الأبرز والأهم عندما قدّم الإسرائيليون مخططاً شاملاً لإقامة مشاريع اقتصادية شرق أوسطية مشتركة، بينما اقتصرت ردود الفعل العربية على مشاريع مصرية محدودة. وفي غمرة هذه التحولات بدت جامعة الدول العربية عاجزة عن التوصل إلى جوامع مشتركة، حتى على مسألة تحديد «العدو المشترك» والمصالح المشتركة(١٩)، أو على إقرار «ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي» في الدورة ١٠٤ لمجلس وزراء الخارجية(٢٠)، بعدما صدّعت الخلافات العربية البيت العربي. وظهر الفلسطينيون عاجزين في خضم هذه الحالة العربية المتردية، فضلاً عن عجزهم الذاتي الذي تراكم في عقود ماضية. إضافة إلى مجمل هذه المعطيات والمتغيرات، عزّزت إدارة الرئيس بيل كلينتون علاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل، والتي ارتقت ليس إلى مستوى التحالف فحسب، بل إلى مستوى الانحياز الأميركي لإسرائيل، بحيث يتحقق «تفوق إسرائيل النوعي» على العرب مجتمعين؛ حصل ذلك عبر الدعم الأميركي المالي والاقتصادي والتسليحي والتقاني

---

(١٩) انظر النهار، ١٩٩٤/٣/٢٨.

(٢٠) انظر النهار، ١٩٩٥/٩/٢١.

والسياسي لإسرائيل[21]، فيما يشكو الحكم الذاتي الفلسطيني محدودية الصلاحيات والإمكانات. إن مراجعة سريعة لعلاقات إسرائيل الخارجية مع العالم، ومقارنتها بالعلاقات العربية مع الخارج، تكشف عن تقدم إسرائيلي مميز من جرّاء إعادة أو إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل وعشرات الدول، وفي مقدمها الاتحاد الروسي والصين واليابان والهند والفاتيكان والدول الإفريقية... ومما لا شك فيه أن اتفاقي أوسلو ساهما في تحقيق هذا التقدم الإسرائيلي، حتى أن تطوير العلاقة الإسرائيلية مع أي دولة في العالم بات مقدمة ضرورية لتطوير علاقة تلك الدول بالولايات المتحدة الأميركية.

سابعاً: شرطان لازمان

ثمة سؤال تطرحه النخب الفلسطينية والعربية: ما هي إمكانات انفتاح إتفاقي أوسلو على التصور باتجاه إقامة دولة فلسطينية مستقلة ولو بعد حين؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، يجب الإعتراف بمجموعة نتائج: ما حصل عليه الفلسطينيون في أوسلو هو أقل مما أعطتهم إياه القرارات الدولية على مدى خمسين عاماً، من قرار التقسيم (١٩٤٧) إلى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) إلى القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)... لم يحصّلوا حقهم في تقرير المصير الذي يقود - سياسياً وقانونياً - إلى إقامة الدولة المستقلة ذات السيادة.

وهناك ضغوط عربية ودولية وإسرائيلية على الفلسطينيين من شأنها إيصالهم إلى المفاوضات النهائية متعبين من النزاعات الداخلية، بحيث لن يتمكنوا من الانتقال إلى مرحلة بناء مؤسسات شعبية ديموقراطية قادرة على الاستمرار. هذا فضلاً عن الأخطاء الفلسطينية الذاتية التي ستترك آثارها السلبية في المحصلة العامة لمفاوضات التسوية، بما في ذلك مخاطر النزاعات الأهلية بين الفصائل الفلسطينية.

وغداً عندما يفاوض الفلسطينيون على مدينة القدس بعد تغيير معالمها الديموغرافية والجغرافية من جرّاء سياسة الاستيطان[22]، سيصطدمون بواقع مرير

---

(٢١) انظر: UNDP. Human Development Report. New York.1993.

(٢٢) من المتوقع أن يصل عدد اليهود في مدينة القدس الموحدة إلى اكثر من ٤٢٥ الف يهودي سنة ٢٠١٠ مقابل ١٠٤ آلاف عربي فلسطيني. راجع المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط، (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩١)، ص ٢٠٦ و٢٠٧.

يتمثل في إحكام السيطرة الإسرائيلية على المدينة من مختلف جهاتها. وعندما سيفاوضون على مسائل الاستيطان وترسيم الحدود والأمن والمياه والسيادة، أي على مصير الحكم الذاتي، ماذا سيجدون؟ سيجدون استمرارية تلك الضغوط الإقليمية والدولية المفروضة عليهم، مع تآكل البنى المؤسسية الفلسطينية. أليس من الأمور المستهجنة حقاً أن يجري تحديد مصير فلسطين والمنطقة العربية فيما تستمر النزاعات العربية - العربية وتتصاعد؟

ربما يتعين على المتابعين لتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي ومشاريع التسوية، الإعتراف بأن صيغة مدريد لم تكن سوى معبر - أو واسطة - إلى مفاوضات ثنائية مباشرة تضع إسرائيل في موقع الأقوى؛ وأن صيغة المؤتمر الدولي المعروفة على النطاق العالمي، أصبحت من الماضي؛ وأن القرارات الدولية الخاصة بقضية فلسطين والدول العربية استحالت مادة قابلة للمساومة والتفاوض... بل أكثر من ذلك، على هؤلاء الإعتراف بأن اتفاق أوسلو هو مشروع «شرق أوسطي» أيضاً، بما فيه من ملاحق ومشاريع شرق أوسطية. وعلى من يشكك في هذه النتيجة أن يراجع تصورات شمعون بيريز في هذا المجال في كتابة الشرق الأوسط الجديد (The New Middle East) [٢٣]. لقد عرض الأميركيون على الرئيس المصري السابق أنور السادات غداة توقيع اتفاقات كمب ديفيد، تسليم قطاع غزة إلى الإدارة المصرية وخروج الجيش الإسرائيلي منها، فرفض الفلسطينيون هذا العرض. ثم تضمنت نصوص كمب ديفيد صيغة الحكم الذاتي الفلسطيني، حتى أن بعض العبارات تكرّرت في مؤتمر مدريد وفي اتفاق أوسلو الأول. فلماذا يقبل الفلسطينيون اليوم ما رفضوه في الأمس القريب؟ ثمة متغيرات إقليمية ودولية ضغطت وأفضت إلى هذه النتائج، غير أن كل ذلك لا يبرر الضعف الفلسطيني والعربي الراهن، ويجب ألا يقود إلى المزيد من الانهيار العربي. بتعبير آخر، إن إرجاع كل مراحل التسوية ونتائجها - بما فيها اتفاقي أوسلو - إلى المتغيرات الخارجية و«المؤامرة» الصهيونية والدولية، هو نوع من الهروب من تحديد المسؤولية؛ وإن التعامل مع قضية فلسطين على مدى خمسين عاماً من منطلق الشعارات وليس من منطلق التخطيط والفعل - باستثناء بعض المواقف العربية - كان سيفضي إلى هذه النتائج؛ وإن مسلسل الهزائم العربية، وخصوصاً تلك الواقعة منذ اتفاق كمب ديفيد، والتي

(٢٣) Shimon Peres, The New Middle East, (New YorK: Henry Holt and Company, Inc.1993).

لم تتوقف فصولها، كان سيقود إلى تراجع عربي وتقدم إسرائيلي.

نعود إلى السؤال عن إمكانات تحوّل الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية فوق جزء من أرض فلسطين؛ ونشير إلى أن الاتفاقات والمعاهدات الدولية من حيث المبدأ كانت ولا تزال انعكاساً لموازين قوى متصارعة ولمناخات وظروف معيّنة، وهذه كلها قابلة للتغيير. لكن التغيير يحتاج إلى جهود إرادية واضحة وفاعلة فلسطينياً وعربياً؛ إنه يحتاج إلى برنامج وطني فلسطيني موحد لمرحلة ما بعد اتفاقي أوسلو. ويحتاج كذلك إلى وقف الانهيار العربي وإعادة الدفع للعمل العربي المشترك على قواعد علمية وموضوعية في آن معاً.

ثمة ترابط موضوعي ومصيري بين مستقبل قضية فلسطين وأوضاع النظام العربي مهما كانت صورته. ومن المفارقات الدولية البارزة أن تتعامل إسرائيل والقوى الدولية مع ملف التسوية السلمية على أساس الترابط الموضوعي بين المسار الفلسطيني والمسارات العربية الأخرى، وأن تخطط للمنطقة العربية ـ وأحياناً لما هو أوسع منها جغرافياً ـ كوحدة إقليمية متكاملة، بينما تتجه العلاقات العربية ـ العربية إلى التأزم والفوضى.

شرطان لازمان حتى يطلّ الفلسطينيون من كوّة الحكم الذاتي إلى رحاب الدولة المستقلة: برنامج وطني موحد وعمل عربي مشترك، ولكن من نوعٍ جديد.

الفصل السادس

المعاهدة الاردنية ـ الإسرائيلية في مضمونها وأبعادها

المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية
في مضمونها وأبعادها

ثمة علاقات مثلثة أردنية ـ إسرائيلية ـ فلسطينية بحكم عاملي الجغرافيا والتاريخ. إنها تندرج في إطار التجاذب الإقليمي القائم، وقد تستجيب للضغوط الدولية، وما تنطوي عليه من اعتبارات وتصورات لمستقبل منطقة الشرق الأوسط.

على ذلك، يصعب الفصل بين مضمون المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، أو اتفاق وادي عربة، والإلتزامات الناشئة عن اتفاقي أوسلو. فالعلاقات المثلثة تخضع لعاملي التأثر والتأثير، وهذا ما يتضح من خلال مضامين الإتفاقات المشار إليها.

من أجل معالجة مضمون هذه المعاهدة وأبعادها الإقليمية والدولية، يتعين التعرف على مرحلة ما قبل المعاهدة ربطاً بتطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي وما يحمله من منعطفات حاسمة، ثم التوقف عند مضمون المعاهدة بمنهج مقارن مع الاتفاقات المعقودة سابقاً، والصيغ الإقليمية المطروحة في المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة المنبثقة عن صيغة مدريد للتسوية السلمية.

أولاً: الأردن والعلاقات الإقليمية

تساعد متابعة ملف العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية في منعطفاته وتطوراته، في كشف المسار العام لهذه العلاقات، وصولاً إلى المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية وما كرسته من التزامات. حقاً إنها علاقات متطورة ومستمرة منذ حرب ١٩٦٧ التي أخضعت الضفة الغربية للسيطرة الإسرائيلية بعدما كانت تحت السيادة الأردنية منذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨. ويبدو تطور تلك العلاقات من خلال ظواهر عدة أبرزها اللقاءات الأردنية ـ الإسرائيلية التي عقدت عقب حرب ١٩٦٧ تمهيداً لتسوية تطاول مستقبل الضفة الغربية والعلاقات الثنائية على الأقل، وتؤسس لسلم إقليمي أشمل. وقد أشار بعض المتابعين والإعلاميين إلى لقاءات عقدها الملك حسين مع مسؤولين إسرائيليين من أمثال إيغال آلون وأبا إيبان وغولدا مئير وإسحق شامير

وإسحق رابين... راحت تتكشف تفاصيلها لاحقاً.

يذكر أبا إيبان عن اللقاءات مع الملك حسين، أنه اجتمع إليه ثماني مرات في عهدي حكومة ليفي أشكول وحكومة غولدا مئير. وحصل أول لقاء بينهما في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ بوساطة الولايات المتحدة. وكان الملك حسين يلتقي سنوياً مع أحد قادة إسرائيل. ويكشف إيبان: «كلانا عارض الإرهاب، وكلانا عارض السيطرة السوفياتية على المنطقة..»[١]. ويضيف إيبان أنه في منتصف الثمانينات قرر شمعون بيريز التوجه نحو الملك حسين عقب عقد معاهدة السلام مع مصر، وأن بيريز بلور اقتراحاً بمساعدة وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز يقضي بعقد مؤتمر دولي احتفالي يمهّد للمفاوضات.

وكان الكاتب والصحافي محمد حسنين هيكل أبرز الذين تناولوا هذه المسألة الحساسة. وهو جاهر باكراً بالإشارة إلى مفاوضات جرت على مدى سبع سنوات بين الأردن وإسرائيل (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤)، وتناولت قضية فلسطين ومستقبل العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية ـ الإسرائيلية. يذكر هيكل نقلاً عن الملك حسين أن الجانب الإسرائيلي لم يقدم عرضاً ذا قيمة للأردن حول الضفة الغربية والقدس، مكتفياً بالإعتراف بدور الأردن الإداري من غير أن يتعهد بالانسحاب من الأراضي المحتلة، ما دفع الملك حسين إلى المساعدة في نقل المفاوضات إلى الإطار الفلسطيني ـ الإسرائيلي بصورة تدريجية[٢]. ومن الواضح أن هذه السياسة الأردنية استمرت في أثناء انعقاد مؤتمر مدريد وبعده، وصولاً إلى قيام مفاوضات رسمية علنية بين إسرائيل ووفد فلسطيني (من داخل الضفة الغربية وقطاع غزة) راح يظهر التزامه تدريجاً بقرارات منظمة التحرير الفلسطينية، وبتوجيهات قيادتها خلال سير عملية التفاوض. بكلام آخر، ساهم الأردن في إقناع إسرائيل بالتفاوض مع منظمة التحرير، تفادياً للإحراج وتوخياً لإشراك الطرف المعني مباشرة بمصير الضفة والقطاع.

وتجدر الإشارة إلى ظواهر أخرى على صعيد العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية المباشرة، مثل الإبقاء على جسري «اللنبي» و«دامية» مفتوحين أمام انتقال الأفراد

---

(١) راجع مقابلة أبا إيبان مع صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٩٩٤/٧/٢٩.

(٢) انظر: محمد حسنين هيكل، السلام الحاصر، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤)، ص ١٧ ـ ١٩.

والسلع بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، وقيام تنسيق أردني ـ إسرائيلي حول اقتصادات الضفة الغربية لجهة تنظيم العلاقات الزراعية والصناعية[٣]، ودعوة مناحيم بيغن الأردن إلى توقيع معاهدة سلام عام ١٩٨٢، على الرغم من المعارضة الأردنية لإتفاقات «كمب ديفيد». ثم توصل الملك حسين وشمعون بيريز إلى إقرار وثيقة لندن بعد لقائهما في العاصمة البريطانية في أيار/ مايو ١٩٨٧، والتي أرست أسس التسوية الثنائية؛ والوثيقة تعتبر من أهم الوثائق المتعلقة بالتسوية الشاملة، فضلاً عن أهميتها على مستوى قضية فلسطين، وذلك للأسباب الآتية:

أ ـ أكدت وثيقة لندن مبدأ المفاوضات الثنائية والمباشرة؛

ب ـ إن هدف المؤتمر الدولي هو تحقيق مثل هذه المفاوضات الثنائية والمباشرة؛

ج ـ موافقة إسرائيل على إعادة أجزاء من الضفة الغربية إلى الأردن؛

د ـ يبقى الجيش الإسرائيلي في نقاط استراتيجية محددة؛

هـ ـ تبقى المستوطنات قائمة حيث هي، ويحتفظ سكانها بالجنسية الإسرائيلية؛

و ـ قيام إدارة مشتركة أردنية ـ إسرائيلية للضفة الغربية خلال فترة انتقالية تسبق التسوية السلمية، قد تمهّد لصيغة فيدرالية[٤].

هذه هي مرتكزات وثيقة لندن، وهي ناتجة من مفاوضات سابقة امتدت طويلاً، وستؤثر لاحقاً في مصير التسوية ومضمونها. وقد جاءت في سياق تطور العلاقات بين الأردن وكل من منظمة التحرير ومصر، وتزامناً مع خطوات إجرائية جديرة بالملاحظة:

ـ استمرار التنسيق الأردني ـ المصري بعد عملية «كمب ديفيد»، وإعلان الأردن ـ منفرداً ـ إعادة علاقاته الديبلوماسية مع مصر عام ١٩٨٤ بعد المقاطعة العربية بموجب قرارات قمة بغداد ١٩٧٨، ثم افتتاح مصر والأردن وسلطنة عُمان الخط الملاحي البحري بين ميناء العقبة الأردني ونويبع المصري على البحر الأحمر في

(٣) أنظر: محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٤٣ ـ ١٤٧.

(٤) لمزيد من التفاصيل راجع: عدنان السيد حسين، عصر التسوية (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٠) ص ٢٥٢ و٢٥٣.

١٩٨٥/٤/٢٥ في إطار تعزيز المواصلات الإقليمية، وفي ذلك إشارة إلى أهمية موقع العقبة في العلاقات الإقليمية. ثم انعقدت القمة العربية في عمان (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧) بعد طول انقطاع لتمهّد لإعادة العلاقات بين مصر والبلدان العربية الأخرى بشكل ثنائي خلافاً لقرار المقاطعة العربية الذي صدر بصيغة جماعية. واستمرت الاتصالات بين مصر والأردن ومنظمة التحرير، وكانت أبرزها قمة العقبة (١٩٨٨/١٠/٢٢)، بحضور حسني مبارك وياسر عرفات والملك حسين، والتي أيّدت إقامة اتحاد كونفيدرالي أردني ـ فلسطيني، وتناولت فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، بحضور الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع[٥]. وقد تعرضت هذه الفكرة لاحقاً للتعديل في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية؛

ـ بروز تجاذب حاد في العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية. فمن إقرار الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني في ١٩٨٥/٢/١١، الذي أعلن الإلتزام بمشروع السلام العربي (في قمة فاس)، وقبوله مبدأ (الأرض في مقابل السلام) والدعوة إلى إقامة اتحاد كونفيدرالي أردني ـ فلسطيني وحل مشكلة اللاجئين بحسب قرارات الأمم المتحدة، وإلى مفاوضات سلام في مؤتمر دولي تحضره منظمة التحرير ـ ضمن وفد مشترك مع الأردن ـ وسائر أطراف النزاع[٦]، إلى إعلان منظمة التحرير إلغاء هذا الاتفاق في نيسان / أبريل ١٩٨٧، تحت وطأة الخلافات الرسمية العربية؛

ـ إعلان الملك حسين في ١٩٨٨/٧/٣١ فك العلاقة القانونية والإدارية بين الأردن والضفة الغربية، تمهيداً لاضطلاع منظمة التحرير بدورها التفاوضي كما ذكرت المصادر الأردنية. لكن المجلس الوطني الفلسطيني رد بإعلان استغرابه لهذه الخطوة ولعدم وجود تنسيق مسبق مع منظمة التحرير قبل الإقدام على هذا الإجراء[٧]، وبذلك بقي التجاذب هو العلامة البارزة في العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية.

نلاحظ تراجع الخيار الأردني للضفة الغربية الذي طُرح في مطلع السبعينات، وتقدم دور منظمة التحرير تدريجاً في إطار مفاوضات التسوية، مع الإشارة إلى تشابك أي صيغة للتسوية فلسطينياً وأردنياً وإسرائيلياً، وإلى استمرار التجاذب

---

(٥) الدستور، ١٩٨٨/١٠/٢٣.

(٦) النهار، ١٩٨٥/٢/١٦.

(٧) السفير، ١٩٨٨/٨/٤.

الأردني - الفلسطيني الذي يعود في أسبابه وجذوره إلى كون أكثر من نصف سكان الأردن من أصل فلسطيني، مع ما يستتبع ذلك من تعقيدات ديموغرافية وسياسية، وإلى العامل الجيوسياسي الذي ساهم في ربط مصير الضفة الغربية بالقرار الأردني، وبالظروف الناشئة بعد حرب ١٩٦٧ والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية... في هذه الأثناء استمر تطور العلاقات الأردنية - الإسرائيلية، فضلاً عن استمرار اللقاءات بين الملك حسين والقادة الإسرائيليين، حتى أن الملك اتفق وإسحق شامير في لقاء لندن يوم ١٩٩١/١/٥ على ألا يخرق الطيران الإسرائيلي المجال الجوي الأردني شرط ألا يسمح الأردن بعبور الطائرات العراقية أجوائه، وذلك قبل اندلاع حرب الخليج الثانية[٨]. وقد أجمعت وسائل الإعلام الدولية على أن لقاء الملك حسين وإسحق رابين غداة توقيع إعلان المبادىء الأردني - الإسرائيلي يوم ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٤هو اللقاء العلني الأول، وهو بمثابة تتويج لسلسلة لقاءات سرية سابقة، وللف العلاقات الثنائية المتطورة والمستمرة بعيد حرب ١٩٦٧.

إنه ملف شامل كونه تطرق إلى بحث صيغ العلاقات المثلثة بين الأردن وإسرائيل والفلسطينيين، بما فيها مسألة الكونفيدرالية. وتناول مسائل الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط انطلاقاً من التسوية العربية - الإسرائيلية على الجبهات كافة، والتي ستفضي إلى متغيرات إقليمية واضحة. وقد كرّس هذا الملف مبدأ المفاوضات السرية وأعطاها زخماً أقوى، وخصوصاً بعد إقرار وثيقة لندن لعام ١٩٨٧، كما تمكن من معالجة نقاط عدة في العملية التفاوضية قبل أن ينعقد مؤتمر مدريد وتنطلق المفاوضات الثنائية والمتعددة الطرف بصورة علنية.

ثانياً: من «جدول الأعمال» إلى «إعلان المبادىء»

كان يصعب التوصل إلى تسوية أردنية - إسرائيلية من دون انجاز اتفاق مرحلي مع الفلسطينيين، وذلك لأسباب جيوبوليتيكية تتصل بعلاقة الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، وبوجود الضفة الغربية تحت السيادة الأردنية منذ حرب ١٩٦٧، وبالتداخل الديموغرافي بين الفلسطينيين والأردنيين... في هذه الحال، كيف يمكن تحقيق سلم أردني - إسرائيلي في ظل المواجهة وأعمال العنف داخل الضفة الغربية؟ وهل تقوى حكومة عمان على تحمل تبعات الرفض الفلسطيني الشامل

---

(٨) Jerusalem Post, 22/9/1995.

لتسوية معينة تتجاهل الحد الأدنى للحقوق الوطنية الفلسطينية؟ وما انعكاسات تجاهل الحقوق على المستويين العربي والدولي؟

ضغطت هذه الأسئلة وغيرها على الجانبين الأردني والإسرائيلي كي يفتشا عن تسوية لمشكلة شعب فلسطين، ولو على مراحل، تمهيداً لانهاء الحرب بينهما وإبرام معاهدة سلام شاملة؛ هذا ما يفسر التشابك الذي أشرنا إليه في أي تسوية بين المطالب الأردنية والفلسطينية والإسرائيلية، وهذا ما سيترك آثاره في العلاقات المستقبلية بين أطراف هذا المثلث الإقليمي.

إضافة إلى هذا المعطى الإقليمي البارز، يمكن ملاحظة عقبات التسوية الأردنية ـ الإسرائيلية بصورة ثنائية، والمرونة الإسرائيلية في التعامل مع تذليل هذه العقبات نجدها في مضمون جدول الأعمال الأردني ـ الإسرائيلي الموقع في مقر وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن في ١٤/٩/١٩٩٣ ـ بعد يوم واحد على توقيع اتفاق أوسلو ـ بحضور وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر. وحدد هذا الجدول مضمون مفاوضات السلام الأردنية ـ الإسرائيلية بالمسائل الآتية:

ـ السلام على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨؛

ـ تجنب أي أعمال من جانب أي طرف قد تؤثر سلباً في أمن الطرف الآخر، ومعالجة الأخطار الأمنية الناجمة عن أشكال الإرهاب، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، والعمل على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؛

ـ ضمان حقوق المياه للجانبين، والبحث عن وسائل لتخفيف نقص المياه؛

ـ تحقيق تسوية عادلة يوافق عليها الجانبان للأوجه الثنائية لمشكلة اللاجئين والنازحين، بما يتفق والقانون الدولي؛

ـ ترسيم الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، مع اعتماد تعيين الحدود تحت الانتداب مرجعاً «من دون إجحاف بوضع الأراضي التي أصبحت تحت سلطة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧»؛

ـ التعاون الإقليمي في مجالات المياه والطاقة والبيئة وتنمية غور الأردن والموارد البشرية والبنى التحتية والاقتصاد، بما في ذلك السياحة[٩].

---

(٩) انظر نص جدول الأعمال الأردني ـ الإسرائيلي في النهار، ١٥/٩/١٩٩٣.

انطلاقاً من هذا الجدول استمرت المفاوضات الثنائية، وتشكلت لجنة الأمن والحدود لتتعهد المفاوضات، ولجنة اقتصادية ثلاثية أردنية - أميركية - إسرائيلية للبحث في مشاريع انمائية مشتركة. وبعدما تعثرت تلك المفاوضات في شتاء ١٩٩٤، استؤنفت يوم السادس من حزيران/ يونيو ١٩٩٤ في ضوء نص جدول الأعمال المشار إليه. الجانب الأردني طالب بإعادة ٣٢٠ كيلومتراً مربعاً من أراضي الأردن الواقعة في الغور ووادي عربة شمال البحر الميت وجنوبه، كما طالب بإعادة قطعة أرض مساحتها ١.٣ كيلومتراً مربعاً تقع في وادي الأردن جنوب بحيرة طبريا إلى نطاق السيادة الأردنية. في هذا الصدد، يشرح وزير الدفاع الإسرائيلي السابق أرييل شارون كيف استولى الجيش الإسرائيلي على أراضي الغور ووادي عربة في عملية خاصة نفذت سنة ١٩٧٠، بحيث تم تحريك الحدود شرقاً إلى عمق ثمانية كيلومترات وعلى امتداد مئة كيلومتر. وقد تذرع شارون بالأسباب الأمنية والاقتصادية، ومنها أن هذه المنطقة تحوي ينابيع للمياه العذبة مفيدة للمستوطنين القريبين منها(١٠). ولما تلقى الجانب الأردني إشارات إسرائيلية عن الاستعداد للبحث في ترسيم الحدود ضمن المفاوضات الثنائية، اقبلت حكومة عمان على استئناف هذه المفاوضات خشية ضياع هذه الفرصة أمام ما قد يحصل من متغيرات إقليمية ودولية، فضلاً عن انتقاد الملك حسين مراراً وتكراراً غياب التضامن العربي، والحديث عن ضغوط دولية على الأردن منذ اندلاع حرب الخليج الثانية. هكذا أقرت ثلاث وثائق مشتركة في السابع من حزيران/ يونيو ١٩٩٤ تتعلق بالمياه والحدود والاقتصاد بين الأردن وإسرائيل، وتمهد لتوقيع إعلان رسمي مشترك في وقت قريب. وأعلن الملك حسين أمام البرلمان الأردني في العاشر من تموز/ يوليو ١٩٩٤ استعداده للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحق رابين في واشنطن إثر ضغوط مارستها الولايات المتحدة على الأردن كي يتم هذا اللقاء العلني في مقابل إعفائه من ديونه المالية التي بلغت ٧٠٠ مليون دولار مستحقة للولايات المتحدة وحدها. ثم تداعت التطورات اللاحقة: نقل المفاوضات الثنائية إلى منطقة الشرق الأوسط وإجراء محادثات أردنية - إسرائيلية في وادي عربة في ١٩٩٤/٧/١٨، بحضور وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر - هي أول محادثات عربية - إسرائيلية رسمية في منطقة الصراع. وبحث الوفدان في آلية

---

(١٠) بيرح طال، «هكذا استولينا على أراض أردنية سنة ١٩٧٠»، هآرتس، ١٩٩٣/١١/١١.

معاودة المفاوضات لترسيم الحدود الدولية وتقاسم كميات المياه العذبة، وسط اهتمامات إقليمية ودولية. ولأول مرة يصل وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز إلى الأردن في زيارة رسمية علنية يوم العشرين من تموز / يوليو ١٩٩٤، ويجري لقاءً رسمياً مع رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي في حضور الوزير كريستوفر ويعرض المشاريع الاقتصادية المشتركة في ميادين التجارة والصناعة والمالية والطيران المدني والسياحة وبناء الطرق البرية بين البلدين... كل ذلك مهد لتوقيع «إعلان واشنطن» في حديقة البيت الأبيض في ١٩٩٤/٧/٢٥ في احتفال رسمي حاشد، حضره الملك حسين ورابين وكلينتون، وأهم ما كرسه هذا الإعلان:

أ ـ إنهاء حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل بشكل صريح ورسمي، والدعوة إلى تحقيق الأمن الدائم وتفادي التهديدات واستخدام القوة ورفض أي عمل إرهابي أياً كان نوعه واعتباره إخلالاً بالأمن؛

ب ـ إدخال قاعدة أخرى للسلام في الشرق الأوسط تقوم على «الحرية والمساواة والعدالة»، إضافة إلى القرارين الدوليين ٢٤٢ و٣٣٨، وهذا ما يعطي مرونة للطرفين في التوصل إلى اتفاقات ثنائية متعددة؛

ج ـ الاعتراف المتبادل بين الطرفين بحقوق كل منهما في مياه الأردن ونهر اليرموك وارتياحهما إلى عمل اللجنة الثلاثية وما تنجزه على صعيد المياه والحدود والاقتصاد، وإلى الدور الأميركي الفاعل فيها؛

د ـ الدعوة إلى تطبيع العلاقات بصورة تامة وشاملة، بما في ذلك شؤون الإتصالات والمواصلات والكهرباء والمياه وحركة انتقال الأفراد والتعاون الأمني لمكافحة الجريمة والتهريب والمشاريع الاقتصادية وعقد الاجتماعات الدورية[11].

لم يُشر «إعلان واشنطن» إلى مؤتمر مدريد للسلام وإلى المسارات التفاوضية الأخرى، بل كان بمثابة إعلان ثنائي مشترك يتركز في مضمونه على المصالح والخصوصيات الأردنية والإسرائيلية. غير أنه أثار أزمة علاقات أردنية ـ فلسطينية عندما ذكر صراحة: «تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص 'لمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإن إسرائيل ستولي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات. إضافة إلى ذلك اتفق الطرفان على العمل

(١١) انظر نص «إعلان واشنطن» في النهار، ١٩٩٤/٧/٢٦.

معاً على تعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث»، ما أدى إلى حدوث ضجة فلسطينية وعربية ودولية؛ فالفلسطينيون وجدوا في هذا الإعلان افتئاتاً على حقوقهم الوطنية المشروعة، وعرقلة لجهودهم المقبلة في المفاوضات النهائية، وخصوصاً أنهم ينظرون إلى القدس عاصمة لدولتهم، وأن السيادة عليها تكون للجانب الفلسطيني مع مراعاة حرية وصول كافة الأطراف إليها لأسباب دينية. بكلام آخر، انطوى «إعلان واشنطن» على نقطة خلاف جوهرية بين الأردن والفلسطينيين، بينما لا يحق للأردن أو أي دولة - من الوجهة القانونية - المطالبة بامتيازات خاصة في مدينة القدس، لأن القوانين الدولية والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة تعتبر القدس الشرقية بمنزلة الأراضي المحتلة التي يجب إعادتها إلى أهلها من دون تغيير أو تبديل فيها.

استند «إعلان واشنطن» في مضمونه إلى «جدول الأعمال»، وإلى المفاوضات المباشرة التي أطلقها مؤتمر مدريد، وإلى المفاوضات السرية التي امتدت طويلاً بين الأردن وإسرائيل. ويمكن القول إن الدبلوماسية السرية تعهدت تنفيذ ما عجزت عنه الدبلوماسية العلنية. لنقرأ بعض ما قاله الرئيس كلينتون والملك حسين في مناسبة توقيع «إعلان واشنطن» بحثاً عن ملامح المسار الأردني - الإسرائيلي. قال كلينتون: «قبل أقل من سنة التقى ولي عهد الأردن الأمير حسن هنا [واشنطن] علناً ولأول مرة وزير خارجية إسرائيل بيريز. وسعت إسرائيل والأردن معاً، ومع نصائح الوزير كريستوفر الحكيمة، من أجل السلام. ونحن جميعاً مدينون لهم... يا صاحب الجلالة، بعد لقائنا الأول، كتبت لي رسالة من القلب ذكرت فيها جدك المحبوب الملك عبد الله. وقلت لي إن اغتياله على مدخل المسجد الأقصى في القدس جاء في وقت كان يسعى لتحقيق السلام مع إسرائيل. ولو أكمل مهمته - كما قلت لي - لكانت منطقتكم تفادت أربعة عقود من الحرب. واليوم وبعد ٤٣ سنة، فإن حفيد عبد الله قد حقق حلمه»[١٢]. أما الملك حسين فقال في خطاب له أمام الكونغرس الأميركي: «لقد أصبحنا شركاء في صنع مستقبل جميع شعوبنا... وأنا متيقن من حاجة أبناء سيدنا إبراهيم (عليه السلام) جميعاً إلى توفير السلام لهم... فأرضنا هي مهبط الديانات السماوية، ومهد الرسالات البشرية جمعاء... إنني أثمّن عالياً الصداقة

---

(١٢) انظر كلمة كلينتون في حفل توقيع إعلان واشنطن يوم ١٩٩٤/٧/٢٥. في مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٩، ١٩٩٤، ص ٢٢٦ - ٢٢٨.

المديدة بين الأردن والولايات المتحدة والموروثة من عهد جدي... وإنه لشرف لي أن أذكر كيف وقفنا جنباً إلى جنب على مدى سنوات الحرب الباردة... إننا نريد إشاعة الأمل الواسع في سائر أرجاء المنطقة التاريخية... إننا نتطلع إلى مشاركة الجميع في صوغ نظام منطقتنا الجديد...»[١٣].

ما لم يقله «إعلان واشنطن» عن نظام المنطقة (الشرق الأوسط)، قالته المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية الموقعة في وادي عربة يوم السادس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤. والموقعون هم إسحق رابين وعبد السلام المجالي والرئيس الأميركي بيل كلينتون كشاهد، وجرى التوقيع في حضور الملك حسين.

ثالثاً: مضمون المعاهدة

يمكن اعتبار المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية إطاراً أشمل من المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٩.... لماذا؟ لأنها لم تتوقف عند المسائل العالقة بين الجانبين فحسب، مثل مسائل الحدود والأمن والمياه، بل تناولت بالتفصيل مسائل أخرى شرق أوسطية تمهد لإقامة نظام إقليمي. وهي التزمت في المادة الرابعة إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. كما امتنع الجانبان عن الانضمام إلى أي تنظيم أو حلف له صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث، إذا كانت أهداف الحلف تتضمن شن العدوان أو أي أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر. والتزم الجانبان تشجيع التعاون الاقتصادي «ليس بينهما فحسب، بل أيضاً ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي»، على ما أوردت المادة السابعة. وإذا كان أي نظام إقليمي يحتاج إلى توافر عاملين أساسيين حتى يتأسس هما الأمن والاقتصاد، فإن المعاهدة أوجدت هذين العاملين الموضوعيين مع ما يستتبع ذلك من إجراءات تنفيذية. وعلى ذلك تكون المعاهدة أسست لإقامة نظام شرق أوسطي امتداداً لما تم التوصل إليه في اتفاق أوسلو الأول. ثم إن المعاهدة تكتسب صفة الشمولية لأنها غطت مجمل العلاقات الخارجية بين الدول: ديبلوماسية وسياسية واقتصادية وثقافية وعلمية وبيئية وحركة انتقال الأفراد والمواصلات. وهذا واضح تماماً في مضمون المعاهدة وملاحقها الخمسة التي تناولت الحدود الدولية والمياه والتعاون لمكافحة المخدرات والجريمة والتعاون

---

(١٣) الدستور، ١٩٩٤/٧/٢٧.

في مجال البيئة وترتيب حركة الأفراد عبر نقاط العبور بين البلدين.

يجب التشديد على أن المعاهدة أسقطت حالة العداء، وكرست الإعتراف المتبادل بين الجانبين، ودعت إلى الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها، واتخاذ الإجراءات الضرورية للتأكد من أن الأعمال العدائية لا تنطلق من أراضيهما، وبناء أمن إقليمي على قاعدة «مكافحة الإرهاب بكل أشكاله»، والتعاون في منع التسلل عبر الحدود ومكافحته (المادة الرابعة). وحددت المادة الخامسة والعشرون أولوية هذه المعاهدة على ما عداها من المعاهدات عندما نصت على:«يتعهد الطرفان عدم الدخول في أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة»، وهذا ما يفرض على الطرفين التزامات أمنية وسياسية يجدر تنفيذها.

ويمكن التوقف عند ثلاث مسائل جوهرية تناولتها المعاهدة بالتفصيل هي الحدود والانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ أردنية وتحديد حصص المياه للطرفين والعلاقات الاقتصادية. لقد حددت بموجب المادة الثالثة الحدود الدولية على أساس تعريف الحدود في زمن الإنتداب، على أن يتم ترسيم الحدود خلال مهلة تسعة أشهر. وأشار الملحق الأول إلى أن منطقة الباقورة - نهاريم خاضعة للسيادة الأردنية مع وجود حقوق تملك إسرائيلية خاصة (Land Ownership Rights)، مثل وجود الشرطة الإسرائيلية فيها، وتطبيق القوانين الإسرائيلية على ساكينها من الإسرائيليين... على أن تجدد هذه الحقوق تلقائياً كل ٢٥ سنة. كذلك أشار الملحق الأول إلى الوضع الخاص بمنطقة الغمر - تسوفار، من حيث هي أراضٍ تحت السيادة الأردنية، ويكون للإسرائيليين حقوق استعمالها (Land Users) لمدة ٢٥ سنة قابلة للتجديد، وبالتعهدات الأردنية نفسها المشار إليها في الفقرة الخاصة بمنطقة الباقورة - نهاريم[١٤]. هذا من أغرب ما تضمنته المعاهدة، لأنها مهدت لتأجير هذه الأراضي للإسرائيليين لفترة زمنية قابلة للتجديد، وهو ما يتعارض مع حقوق السيادة الأردنية. وربما انطلق الإسرائيليون من هذه القيود على الأردن من أهمية منطقة الباقورة مائياً على الرغم من صغر مساحتها. فهي جزء من الأراضي التي يلتقي فيها نهرا الأردن واليرموك. والملاحظ في هذه الحال عدم قدرة الأردن على تطبيق قوانينه الجمركية أو فرض رسوم وضرائب على الأنشطةالقائمة في هذه

---

(١٤) محمد صقر وآخرون، المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤)، ص ٥٠ - ٥٣.

الأراضي، وعدم تمكنه من التأثير في كمية إنتاج المياه الجوفية في وادي عربة، هذا فضلاً عن حق رجال الشرطة الإسرائيليين في الدخول بلباسهم الرسمي إلى المنطقتين المذكورتين بغية التحقيق في الجرائم أو الحوادث المتعلقة حصراً بالملاك أو العاملين في الأرض.

في أي حال، بدأ الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ أردنية على طول ١٧٠ كيلومتراً يوم ١٩٩٥/١/٣٠، وأنهت القوات الإسرائيلية انسحابها من هذه الأراضي المحتلة - بما فيها الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ في شمال غرب الأردن - في ١٩٩٥/٢/٩. وهذا يساعد على ترسيم الحدود رسمياً بين الجانبين.

وفي مسألة المياه، قضت المادة السادسة باقتسام مياه نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية لوادي عربة - من دون العودة إلى رأي الجانب الفلسطيني المعني أيضاً، على أن يحصل الأردن على ٢٠ مليون متر مكعب سنوياً في فصل الصيف من مياه نهر الأردن ومن حصة إسرائيل في هذا النهر، وأن يُزوَّد الأردن بعشرة ملايين متر مكعب من نهر الأردن بدلاً من حصته من المياه المعدنية في منطقة الحمة لمدة أربع سنوات(١٥). في المقابل، ترتفع حصة إسرائيل من نهر الأردن إلى ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً، علماً أن «مشروع جونستون» لعام ١٩٥٥ خصص لها نحو ٣٧٥ مليون متر مكعب فقط. هذا فضلاً عن زيادة استهلاك إسرائيل من مياه اليرموك، إذ كانت الحصة المقررة في «مشروع جونستون» ٢٥ مليون متر مكعب، وصارت الآن مئة مليون متر مكعب سنوياً(١٦). كما سيطرت إسرائيل على المياه الجوفية في وادي عربة، واستمرت في حفر الآبار الارتوازية العميقة في وادي الأردن من جهة الضفة الغربية، مما سيؤدي إلى انخفاض منسوب المياه داخل الضفة الشرقية وزيادة نسبة الملوحة فيها. ومن شأن هذه النتائج على صعيد المياه، توليد نزاع أردني - فلسطيني حول مياه الحمة، ونزاع أردني - سوري حول مياه اليرموك. وبموجب المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية بدأ الأردن بتلقي المياه من بحيرة طبريا في ١٩٩٥/٦/٢٠، مما يدل على التزام الجانبين تنفيذ بنود المعاهدة

---

(١٥) أنظر الملحق الثاني للمعاهدة، المادتان الأولى والثانية.

(١٦) أعطى «مشروع جونستون» الأردن ٣٧٧ مليون متر مكعب من نهر اليرموك، لكنه يحصل الآن على ١٣٠ مليون متر مكعب فقط. أنظر:

Elias Salameh and Helen Bannayan, Water Resources of Jordan, 1993. P.13.

وملاحقها.

أما في المسألة الاقتصادية، فإن المادة الخامسة دعت إلى علاقة طبيعية تشمل الاقتصاد والثقافة. وألغت المعاهدة كل أشكال المقاطعة الاقتصادية، ودعت إلى إلغاء التشريعات الخاصة التي تعكس التعصب والتمييز والعبارات العدائية، وإزالة مثل هذه الإشارات أو التعابير من المطبوعات الحكومية، على ما جاء في المادة الحادية عشر. ويمكن ملاحظة الخطوات والمشاريع الآتية:

أ ـ تنظيم حركة النقل والمواصلات، بما في ذلك مسائل الطرق ونقاط العبور والإتصالات البرية والسكك الحديد، وإقامة طريق سريع يربط الأردن ومصر وإسرائيل قرب إيلات، وافتتاح خطوط الهاتف والفاكس بين الجانبين (المادة الثالثة عشر). ومن المتوقع أن تساهم هذه الخطوات في إعطاء منطقة العقبة دوراً اقتصادياً خاصاً في العلاقات الثنائية والإقليمية؛

ب ـ إبرام اتفاق سياحي في مهلة لا تزيد عن ثلاثة أشهر. ومن المتوقع ازدهار الحركة السياحية في إسرائيل، ولو بنسبة محدودة في المرحلة الأولى؛

ج ـ تنمية موارد الطاقة، بما في ذلك الطاقة الشمسية، والربط المشترك لشبكات الكهرباء في منطقة إيلات ـ العقبة؛

د ـ تنمية إخدود وادي الأردن، مع ما يستتبع ذلك من مشاريع مشتركة اقتصادية وبيئية وسياحية، وتحقيق تنمية مشتركة في مدينتي العقبة وإيلات، ويشمل ذلك إقامة منطقة تجارة حرة وتنظيم حركة النقل والرسوم الجمركية؛

هـ ـ التعاون الثنائي في مجالي الصحة والقطاع الزراعي. وإذا كان الأردن يسوّق بعض منتجاته الزراعية (بندورة وخيار ودواجن وبيض...) فإن المنتجات الإسرائيلية قد تدخل السوق الأردنية عبر إلغاء الحماية الأردنية للمنتجات الوطنية.

يصعب على الأردن تحقيق نوع من التكافؤ مع إسرائيل في العلاقات الاقتصادية، إذ يصل الناتج المحلي الإسرائيلي إلى أكثر من ٦٦ مليار دولار سنوياً (إحصاءات ١٩٩٢)، فيما لا يتعدى الناتج المحلي الأردني خمسة مليارات دولار. ويبلغ معدل الدخل الفردي السنوي في إسرائيل عشرة أضعاف الدخل الفردي الأردني، أي ١٣ ألف دولار في مقابل ١٢٠٠ دولار[١٧]. هذه مجرد نماذج عن التفاوت بين الاقتصادين.

(١٧) مجلة الأرض، دمشق، العدد ٩، ١٩٩٤، ص ١٤٣.

إضافة إلى هذه المسائل الأساسية الثلاث، اعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرين مائيين مفتوحين أمام الدول للملاحة فيهما والطيران فوقهما من دون إعاقة أو توقف. وهذا يعني إسقاط الصفة العربية عن تيران والعقبة ـ بما يناقض أحكام القانون الدولي ـ وتكرار ما وافقت عليه مصر وإسرائيل بموجب معاهدة ١٩٧٩، من دون استشارة المملكة العربية السعودية صاحبة الشاطىء البحري أيضاً على خليج العقبة ومضيق تيران، ومن دون أن تقول جامعة الدول العربية كلمة واحدة في هذه المسألة!

إضافة إلى هذا القيد المفروض على الأردن والبلاد العربية، اتفق الطرفان أيضاً على «عدم السماح بالتحركات القسرية للسكان التي من شأنها أن تؤثر سلباً على الطرف الآخر»، ما من شأنه أن يضع قيوداً على أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين مستقبلاً، وعلى حركة انتقالهم بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن. ودعت الفقرة الثالثة من المادة الثامنة الجانبين إلى مساعدة اللاجئين والنازحين «في مجال العمل على توطينهم». وهكذا، فإن ما كان يُقال همساً حول موضوع التوطين ظهر واضحاً في المعاهدة، وهذا سينتقص من أهمية قضية فلسطين، وسيضغط على الدول العربية المحيطة بإسرائيل كي توطن الفلسطينيين عندها.

ولفت المراقبين في طريقة تنفيذ المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، أوما اصطلح على تسميته اتفاق وادي عربة، دينامية الطرفين الإسرائيلي والأردني وتحركهما السريع على كل المستويات وفي مختلف ميادين العلاقات بين الدول. حتى ليمكن القول إن وتيرة تطبيع العلاقات بين الجانبين فاقت وتيرة التطبيع المصري ـ الإسرائيلي في عهد الرئيس أنور السادات. وهنا بعض الاتفاقات التفصيلية الموقعة خلال فترة قصيرة، والمرتبطة بمضمون المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية:

أ ـ اتفاق التعاون السياحي الموقع في «دير علا» في ١٩٩٥/٤/٤، والقاضي بتسهيل الحركة السياحية بين البلدين، بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها وتطوير التعاون الفني في مجال التدريب المهني السياحي، وزيادة التعاون السياحي بينهما في إطار الهيئات الدولية والإقليمية، وتبادل المعلومات في خصوص الأمور المتعلقة بالسياحة والسفر [١٨]؛

---

(١٨) الرأي، ١٩٩٥/٤/٥.

ب ـ توقيع اتفاق ثنائي للتعاون في مجال الطاقة في ١٩٩٥/٨/٢٠ لدعم البحوث المشتركة في مجال التنقيب عن النفط والغاز والطاقة البديلة والمتجددة والطاقة الشمسية وطاقة الرياح وإجراء مسوحات جيولوجية وزلزالية شاملة لوادي عربة سعياً لاستغلال المواد الخام[١٩]؛

ج ـ توقيع اتفاق التعاون الصحي والطبي في ١٩٩٥/٨/٢٨ بعد محادثات سريعة أجراها شمعون بيريز مع المسؤولين الأردنيين في عمان؛

د ـ توقيع اتفاق لحماية البيئة ومواجهة أخطار التلوث في ١٩٩٥/٩/٧، في إطار الالتزام بمضمون المعاهدة. وينص الاتفاق على وضع برامج مشتركة للحفاظ على خليج العقبة والتعاون بين الجانبين في مجال التخطيط البيئي والإدارة والتشريعات والأنظمة والبحث التطبيقي والتكنولوجي وتبادل المعلومات والتنسيق ومراقبة الإشعاعات الخطرة...

ثم توالت الاتفاقات الأخرى المتعلقة بنقاط العبور على الحدود والتعاون الأمني لمكافحة الجريمة ومنع الإتجار بالمخدرات على طول الحدود المشتركة والعلاقات التجارية التي تشمل درس مشاريع مشتركة لخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الأردنية والإسرائيلية، وتبادل المنتجات الزراعية مع تحديد الصادرات الزراعية الأردنية (الخضار والفاكهة والمواشي والأجبان وزيت الزيتون...)[٢٠]. وتحققت هذه الاتفاقات خلال شهري أيلول / سبتمبر وتشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٥، أي بعد مرور سنة على توقيع المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية في ٢٦ / ١٩٩٤/١٠، ثم تبعتها اتفاقات أخرى. وهذا يفسّر دينامية العلاقات الثنائية وسرعة حركة التطبيع الرسمي بين الجانبين، وما يمكن أن تولّده هذه العلاقات من انعكاسات ومفاعيل قانونية وسياسية.

رابعاً: أبعاد إقليمية ودولية

على الرغم من تطور العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية عقب حرب ١٩٦٧، وما بلغته من نتائج، تعرّض الأردن لضغوط أميركية سياسية واقتصادية منذ حرب الخليج الثانية، وحوصر خليج العقبة تحت ذريعة منع الأردن من إيصال مواد اقتصادية

---

(١٩) النهار، ١٩٩٥/٨/٢١.

(٢٠) النهار، ١٩٩٥/١٠/٢٧.

إلى العراق من طريق البر إنفاذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بفرض حصار اقتصادي شامل على العراق. ومن المعروف أن الأردن عارض قيام تحالف غربي بقيادة الولايات المتحدة لإرغام الحكم العراقي على الانسحاب من الكويت، وحاول التوصل إلى موقف عربي مشترك من تدهور العلاقات الكويتية ـ العراقية في أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الطارىء في القاهرة صيف ١٩٩٠. غير أن المحاولة الأردنية باءت بالفشل، وانحدر العمل العربي المشترك إلى أضعف حالاته.

في هذه الفترة الحرجة، تدهورت العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وبرزت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية داخل الأردن بالتزامن مع عودة الفلسطينيين المقيمين في الكويت إلى الضفتين الشرقية والغربية. ووجد الملك حسين صعوبات متراكمة أمامه، حيث لا حماية للأردن من أي جهة دولية أو عربية، واشتدت المعاناة الداخلية(٢١). غير أن هذه المعاناة على صعوبتها لم تدفع وحدها الأردن نحو السلم والتطبيع مع إسرائيل لأن تطور العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية قبل مؤتمر مدريد وبعده كان سيفضي إلى معاهدة سلام. وربما ساعدت تلك المعاناة على تبرير توقيع المعاهدة وتسويغ مضمونها أمام الرأي العام العربي. وهنا تجدر ملاحظة المعارضة الشعبية الأردنية للاندفاع نحو إبرام الاتفاقات الأمنية والتجارية والاقتصادية والبيئية، وإطلاق عملية التطبيع بوتيرة أسرع من تلك التي شهدتها العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية سابقاً. واتخذت هذه المعارضة أطراً ثقافية ـ رابطة الكتاب الأردنيين ـ وسياسية بواسطة أحزاب معارضة إسلامية وقومية ويسارية(٢٢). كذلك ظهرت مواقف معارضة لمؤتمر عمان الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي انعقد بين ٢٩ و٣١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٥.

يتداخل هذا الجانب الداخلي الأردني مع الجانب الفلسطيني، نتيجة العوامل الديموغرافية والجيوبوليتيكية، وهو أمر مطروح منذ نشوء قضية فلسطين. لكنه لم يحل دون ظهور أزمة ثقة في العلاقات الثنائية الفلسطينية ـ الأردنية، كما لم يعالج هذه الأزمة بعد اتفاق وادي عربة. وثمة مجموعة ظواهر سلبية في ملف هذه العلاقات الثنائية جديرة بالدراسة:

---

(٢١) أنظر: خطاب الملك حسين أمام مجلس النواب الأردني في ١٩٩٤/٧/٩، المنشور في اليوم التالي في الصحافة الأردنية.

(٢٢) عمر شبانة، «في معركة التطبيع ومقاومته»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ١٥٧ ـ ١٦٤.

أ ـ حذر فلسطيني من ترسيم الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية لجهة إضعاف التمهيد لقيام دولة فلسطينية، وحذر من الولاية الأردنية الدينية على القدس، ومن اقتسام المياه بين الأردن وإسرائيل من دون موافقة فلسطينية؛

ب ـ حذر أردني من الصيغة الكونفيدرالية مع الكيان الفلسطيني، وتراجع زخم الفيدرالية بعد اتفاقي أوسلو ووادي عربة، بينما يجري تأجيل حسم المسائل الأساسية، مثل الحدود والأمن واللاجئين والقدس والمستوطنات، إلى المفاوضات النهائية التي ستقرر مستقبل صيغة الحكم الذاتي؛

ج ـ إخفاق اتفاق التعاون بين الأردن ومنظمة التحرير (١٩٩٤/١/٧)، واتفاق التعاون الآخر (١٩٩٥/١/٢٦)، في معالجة أزمة الثقة القائمة. ثمة أهمية لهذين الاتفاقين، من حيث تنظيم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتنظيمي، وتسهيل حركة انتقال الأفراد والأموال والسلع والمنتجات والخدمات.. على ما ورد في الاتفاق الأول[٢٣]، ومن حيث تفعيل اللجنة العليا المشتركة لمتابعة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتحديد ميادين التعاون الاقتصادي والتعاون الإداري والتعليمي داخل الضفة الغربية، كما حدّد الاتفاق الثاني[٢٤]. ويمكن لنجاح التطبيق أن يخفف من وطأة أزمة الثقة، إلا أن التطبيق رهن قيام مؤسسات أردنية ـ فلسطينية مشتركة على قاعدة المتابعة.

كان من الطبيعي أن تتعامل إسرائيل مع نقاط الخلاف الأردني ـ الفلسطيني، وتوظّفها لصالح مشروعها «الشرق أوسطي». فهي تتدخل تدريجاً في تفاصيل العلاقات المثلثة الأطراف تحت عنوان «العلاقات الإقليمية»، وتجيّر أزمة الثقة الأردنية ـ الفلسطينية لمصلحة أنماط جديدة من العلاقات «الشرق أوسطية» أساسها مشاركة إسرائيل في صوغها وتحديد مستقبلها. وتستند الحكومة الإسرائيلية في هذا التوجّه إلى تأييد الرأي العام الإسرائيلي لمعاهدة سلام شاملة مع الأردن واعتقاده بقدرة الأردن على لجم التطلعات السياسية للفلسطينيين[٢٥]. وهناك إسرائيليون يؤمنون بقدرة اتفاق وادي عربة على ممارسة الضغط على السوريين أيضاً[٢٦]، بعد

---

(٢٣) انظر: مضمون الاتفاق في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦.

(٢٤) راجع مضمون الاتفاق في النهار، ١٩٩٥/١/٢٥.

(٢٥) راجع على سبيل المثال راي المراسل العسكري لصحيفة هآرتس، زئيف شيف المنشور في ١٩٩٤/٧/٢٩.

(٢٦) تؤيد هذا الرأي النائب في حزب العمل ياعيل دايان، صحيفة معاريف، ١٩٩٤/٧/٢٩.

انجاز الاتفاق المرحلي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. مع الإشارة هنا إلى رفض سوريا لاتفاق وادي عربة - دون التصدّي له - وانتقاد صيغة تأجير الأراضي الأردنية لإسرائيل، واعتبار الرئيس السوري حافظ الأسد هذه الصيغة بمثابة الكفر[٢٧]، وإلى تراجع العلاقات الأردنية - السورية بعدما تراجعت العلاقات السورية - الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو الأول. وإذا ما أضفنا إلى هذا المشهد الإقليمي اضطراب الأوضاع الداخلية في العراق، والحديث عن رغبة الأسرة الهاشمية في احياء فكرة الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق، ما قد يؤدي إلى إعادة النظر بالجغرافيا السياسية في المشرق العربي[٢٨]، ندرك تعقيدات العلاقات العربية - العربية في ظل عملية التسوية السلمية وتداعياتها وآثارها. وهذا ما يساهم في التحضير لصوغ نظام - أو أنظمة - إقليمية جديدة في الشرق الأوسط منسجمة مع الاستراتيجيات الدولية، وخصوصاً الأميركية منها. على أن هذه التعقيدات ليست عربية فحسب، بل هي إسرائيلية كذلك، وقد ظهر جانب منها عشية اغتيال رئيس الحكومة إسحق رابين[٢٩].

تقوم الاستراتيجية الأميركية على تشكيل ائتلاف إقليمي محوره إسرائيل، ويضم كلاً من مصر والأردن وسوريا ولبنان وبعض الدول العربية الخليجية، على أن يشكّل المثلث الإسرائيلي - الفلسطيني - الأردني محوراً ثابتاً، وأهمية اقتصادية وجيوستراتيجية من حيث قدرته على النفاذ إلى شبه الجزيرة العربية. إن أعمال اللجان الفرعية المنبثقة عن المفاوضات المتعدّدة تصبّ في هذا الاتجاه، سواء لجنة اللاجئين ذات الطابع الأردني والفلسطيني والمصري والإسرائيلي التي وضعت آلية للمفاوضات المقبلة، أو اجتماعات وزراء الخارجية - بمشاركة وزير الخارجية الأميركي - لتذليل العقبات أمام تنفيذ الاتفاقات المبرمة، وتشجيع التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط من خلال إقامة مناطق التبادل الحر في طابا وإيلات والعقبة، وإقامة بنك إقليمي للتنمية، وغير ذلك من المشاريع التي عرضها مؤتمر عمان الاقتصادي بعدما ساهم مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي قبل سنة في التحضير

---

(٢٧) أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ - اذار / مارس ١٩٩٥.

(٢٨) راجع محاضرة محمد حسنين هيكل في باريس، ١٩٩٥/١٢/٨، في: صحيفة النهار، بيروت، ١٩٩٥/١٢/٩.

(٢٩) New York Times, 8-9/7/1995.

للبحث في مشاريع اقتصادية واستثمارية وسط مشاركة وتشجيع من الولايات المتحدة. ويُلاحظ أن الدول العربية المعنية مباشرة بالتسوية تحرص على إقامة علاقات متطورة مع الولايات المتحدة بالتزامن مع تقدم المفاوضات الثنائية والمتعدّدة. فما اعتمدته السياسة المصرية بعيد اتفاقيات «كامب ديفيد»، يحصل مع الأردن والفلسطينيين بعد توقيع اتفاقي أوسلو ووادي عربة - كما يرى رئيس مركز موشي دايان لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أشر سيسار[٣٠] - ويتجدّد على المسارين السوري واللبناني. إلا أن هذا النفوذ الأميركي المتزايد لن ينجح بالضرورة في صوغ علاقات إقليمية مستقرة لأسباب كثيرة منها تناقضات عربية - إسرائيلية، خصوصاً حول القدس واللاجئين والسلاح النووي والمياه، وتناقضات عربية - عربية ذات طابع إقليمي، ويمكن أن ترتبط بمستقبل اللاجئين وتقاسم المياه والتنمية الاقتصادية واستقرار النظام والحكومات... هذا فضلاً عن التناقضات الإقليمية مع دول الجوار في الخليج وشمال العراق والقرن الإفريقي. ثمة مجموعة تناقضات إقليمية وسط اهتمامات دولية، وتقدم للنفوذ الأميركي في الشرق الأوسط في مرحلة دقيقة من المتغيرات الدولية على المستوى العالمي.

نستنتج أن المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية أو اتفاق وادي عربة، جاء في إطار العلاقات الثنائية بعضها له طابع سرّي. وما كان يُهمس بالأمس حول التطبيع والشرق أوسطية صار أمراً معلناً تُعقد حوله المؤتمرات والندوات واللجان المتخصصة في غير عاصمة عربية وأجنبية. وأهمية هذه المعاهدة لا تنبع من محتوى العلاقات الثنائية بقدر ما تتضح من محدّدات العلاقات الإقليمية الشرق أوسطية حيث إسرائيل طرف مشارك وأساسي في صوغ أنماط هذه العلاقات الإقليمية.

إن تدهور العلاقات العربية - العربية سيفضي إلى مزيد من التدخلات الإسرائيلية، وهذه المرة تحت ستار تنفيذ المعاهدات والاتفاقات المبرمة مع الدول العربية. إلا أن هذا المشهد لا يحمل بالضرورة استقراراً أمنياً وسياسياً واجتماعياً في الشرق الأوسط، إذ إن هناك مفاهيم متباعدة حول مضامين السلم والأمن الإقليميين؛ وأساس هذا التباعد المفهوم الإسرائيلي نفسه للسلم المستند إلى هدف التطبيع والاحتواء الإقليمي.

---

(٣٠) يديعوت احرونوت، ١٩٩٤/٧/١٩.

الفصل السابع

تعثر التسوية



تعثّر التسوية

هناك أسباب موضوعية لتعثّر العملية السلمية في الشرق الأوسط تتجسّد في تلك الإشكاليات المتراكمة التي نتجت عن الإتفاقات والمعاهدات العربية ـ الإسرائيلية، وما حملته من اختلالات في أسبابها ونتائجها لصالح اسرائيل. وكيف إذا شكّل وصول بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة سبباً إضافياً لتعثّر تلك العملية، وتراجع ما أنجز من التسوية؟

ثمة تعثّر مستمر على المسارين السوري واللبناني، وتعقيدات إضافية مع حكومة نتنياهو في ظل متغيرات إقليمية ودولية... وذلك من شانه التاثير في مسار التسوية، وطرح عدّة خيارات تتعلق بمستقبل العملية السلمية.

أولاً: تعثّر المسارين السوري واللبناني

منذ مفاوضات مدريد للتسوية في «الشرق الأوسط»، والمساران السوري واللبناني في صعوبات ظاهرة وتعقيدات إقليمية. على أن هذه الصعوبات زادت بعد وصول نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية بالتحالف مع الأحزاب الدينية الصهيونية المتشدّدة. تجدر الإشارة إلى تجميد المفاوضات الثنائية على هذين المسارين منذ شهر شباط / فبراير ١٩٩٤، وتدخل الإدارة الأميركية على غير مستوى مع الرئيس السوري حافظ الأسد والمسؤولين السوريين واللبنانيين لتشجيع المفاوضات. وقد ذكرت وسائل إعلام عدّة وجود اتفاق مبدئي ـ على نقاط محدّدة ـ بين السوريين والإسرائيليين منذ حكومة إسحق رابين على الإنسحاب الإسرائيلي من الجولان في مقابل إقامة سلام سوري ـ إسرائيلي على مستويات مختلفة، بالتزامن مع إعلان الرئيس السوري حافظ الأسد عن شعار «السلام الكامل في مقابل الإنسحاب الكامل»[١].

---

(١) ذكر الرئيس الأسد أن الجانبين توصلا إلى إقرار الإنسحاب الإسرائيلي من مرتفعات الجولان في مقابل الدخول بتفاصيل السلام =

إن تجميد المفاوضات الثنائية الرسمية التي جرت في واشنطن، لم يمنع تدخل الإدارة الأميركية لدفع هذه المفاوضات بطرق غير مباشرة. لكنها دخلت في صعوبات ظاهرة منذ مطلع العام ١٩٩٦ في عهد حكومة شمعون بيريز، وكانت تأثرت سلباً بالتصعيد الأمني على الجبهة اللبنانية ـ الإسرائيلية، وبالحرب الإسرائيلية الجوية على لبنان في صيف العام ١٩٩٣، ثم في عملية «عناقيد الغضب» في ربيع العام ١٩٩٦ وما تخللهما من مجازر وتدهور أمني وسياسي[٢]. وما ظهرت بين هاتين الحربين من محاولات إسرائيلية لفصل المسارين اللبناني والسوري، وإضعاف التنسيق بينهما.

ثمة صعوبات أمنية أساسية على المسار السوري، مثل تحديد سلاح الجيش السوري، وإقامة مناطق منزوعة السلاح تحت إشراف دولي. ومطالبة إسرائيل في غير مناسبة بمياه الجولان بدون إعتبار لقواعد القانون الدولي. هذا فضلاً عن المطالبة الإسرائيلية بإلغاء وجود المقاومة اللبنانية وسحب سلاحها من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، قبل التعهد بالإنسحاب من الأراضي اللبنانية إنفاذاً لقرار مجلس الأمن الدولي (رقم ٤٢٥).

مع تعثّر في المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية، ثمة قناعة دولية بصعوبة نجاح العملية السلمية في الشرق الأوسط بدون التسوية السورية ـ الإسرائيلية، وتاليا اللبنانية ـ الإسرائيلية. وقد عبّرت الإدارة الأميركية عن هذه القناعة في غير مناسبة[٣]، خصوصاً وأن سوريا استطاعت استيعاب نتائج «قمة شرم الشيخ» (١٢ ـ ١٩٩٦/٣/١٥) التي عقدت لمواجهة «الإرهاب العربي» بمشاركة ٢٩ دولة عربية وأوروبية وأميركية وآسيوية، وإسرائيل. وتمكنت من إعادة تأكيد دورها الإقليمي

= وذكر الرئيس السابق للوفد الإسرائيلي المفاوض أوري سافير أن الجانبين توصلا إلى «نقاط توافق» هي بين ٥٠ و ٦٠ نقطة بشأن «العلاقات الطبيعية»، وان الأميركيين صاغوا النقاط التي اتفق عليها، لكن هذه الإتفاقات لم توقّع.

(٢) شنّت إسرائيل حرباً جوية على لبنان في تموز (يوليو) ١٩٩٣، ونتج عنها «صيغة تفاهم تموز»، ثم شنّت حربا جوية في نيسان (ابريل) ١٩٩٦، تخللتها «مجزرة قانا» الرهيبة، ونتج عنها «صيغة تفاهم نيسان» التي تضمنت تشكيل لجنة مراقبة دولية تضم كلا من فرنسا والولايات المتحدة وسوريا الى جانب إسرائيل ولبنان.

(٣) أكد الرئيس كلينتون في أول مؤتمر صحافي يعقده في ولايته الثانية أنه لن يكون سلام شامل في الشرق الأوسط، ما لم تحل المشكلة بين سوريا وإسرائيل. انظر: صحيفة «النهار»، ١٩٩٧/١/٢٩.

والدولي بعد الحرب الإسرائيلية الجوية في جنوب لبنان، والتوصل إلى «صيغة تفاهم نيسان» التي أشركت سوريا بفاعلية. كما لم تنجح المحاولات الإسرائيلية لفصل المسارين اللبناني - والسوري على رغم التعقيدات الداخلية اللبنانية، وانكفاء سياسة التضامن العربي في غير مرحلة، وتعرّض سوريا ولبنان لضغوط اسرائيلية ودولية مستمرة لدفعهما نحو الإنخراط بالعملية السلمية، والتراجع عن المبادىء الأساسية التي دخلا على أساسها مؤتمر مدريد والمفاوضات الثنائية التي أعقبته. ومن المتوقع أن تستمر تلك الضغوط في المدى المنظور.

ثانياً: تعثّر العملية السلمية في عهد نتنياهو

أحدث فوز نتنياهو برئاسة الحكومة الإسرائيلية بعد انتخابات عامة جرت يوم ٢٨ أيار / مايو ١٩٩٦، مفاجأة لكثير من الإسرائيليين والعرب والمراقبين في العالم، وذلك لأسباب عدّة:

أ - حديث شمعون بيريز عن «شرق أوسط جديد» تتحقق فيه التنمية الإقتصادية، وذلك قبل انعقاد قمة الدار البيضاء للشرق الأوسط وشمال افريقيا (١٩٩٤) وبعدها. مع الإشارة إلى أن عصر الحروب العسكرية قد ولّى ولا بد من الإلتفات إلى بناء مقومات السلام والعلاقات المفتوحة في إطار التطبيع الشامل[٤].

ب - انعقاد «قمة شرم الشيخ» الدولية وسط حشد دولي لم يتأمن إلا في حرب الخليج الثانية سابقاً. وتركيز القمة على إيجاد ضوابط وعلاقات إقليمية جديدة تحفظ دور إسرائيل وأولوية أمنها في مواجهة «الإرهاب». وقد أراد بيريز توظيف نتائج هذه القمة في الانتخابات العامة التي شاءها مبكّرة.

ج - موافقة المجلس الوطني الفلسطيني على تعديل الميثاق الوطني، في اجتماع مصيري عقد في غزة (٢٢ - ١٩٩٦/٤/٢٤). بناء على طلب الإسرائيليين. وانسجاماً مع الإعتراف بإسرائيل الذي تمّ بموجب «اتفاق أوسلو»[٥] ومن شأن هذا التعديل إدخال العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية في طور جديد بعدما اختلت موازين القوى الإقليمية والدولية لصالح إسرائيل. وعلى رغم أن هذا التعديل حصل بالتزامن مع

---

(٤) Shimon Peres, The New Middle East, Henry Holt and Company, Inc. New York, 1993.

(٥) طالبت إسرائيل بتعديل المواد: ٢ و ٩ و ١٠ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من الميثاق الوطني الفلسطيني لأنها تتعارض مع وجودها، ومع تصورها للتسوية مع الفلسطينيين

الحرب الإسرائيلية الجوية على لبنان، التي أرادها بيريز لتحسين فرص نجاحه في الإنتخابات ـ فضلاً عن أهداف أخرى ـ فإن نتيجة الإنتخابات جاءت مخيّبة لآمال بيريز وحزب العمل والإتجاه العلماني الإسرائيلي. لقد ارتدّت نتائج هذه الحرب بصورة سلبية على بيريز، وخصوصاً بعد وقوع «مجزرة قانا» التي أدانها المجتمع الدولي.

د ـ تأييد الإدارة الأميركية لشمعون بيريز في إطار التحالف الأميركي ـ الإسرئيلي، والعمل لدفع العملية السلمية في الشرق الأوسط. وكان الرئيس بيل كلينتون، وحزبه الديمقراطي، يجدان في نجاح بيريز عاملا مساعدا لنجاحهما في الإنتخابات الأميركية التي جرت خلال خريف العام ١٩٩٦. لقد تقاطعت مصالح مشتركة بين الطرفين وبدا التنسيق قائماً بينهما على كافة الصعد ومختلف المستويات.

طغت هذه الاسباب، وغيرها، على المراقبين الذين دهشوا بنتائج الإنتخابات الإسرائيلية التي حملت التحالف الديني ـ اليميني إلى الحكم والسيطرة على أغلبية «الكنيست». ثم أخذت تتردد تصريحات نتنياهو المتشددة لتزيد أجواء التشنج في العلاقات الإسرائيلية مع العرب، والقوى الدولية، وساهمت أفكاره السياسية في ايجاد تراجع ملحوظ للعملية السلمية:

يعتقد نتنياهو أن التطرف في الشرق الأوسط ينحصر في الإسلام والقومية العربية، ومنهما جذور النزاع الحقيقي في هذه المنطقة. وأن «العداء الشديد والتاريخي للغرب» هو من أسباب عدم تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

ويرى أن الحياة السياسية العربية منطوية على العنف والإرهاب. وأن العرب المسلمين يضطهدون الأقليات العربية غير الإسلامية، والأقليات غير العربية. ولا سبيل لتغيير «الذهنية العربية» هذه إلا بالقوة والضغط على العرب بصورة مستمرة.

في المقابل، يجد أن إسرائيل هي «واحة الديمقراطية» في هذه المنطقة، وهي تبني دولتها فوق أرضها التاريخية. فالضفة الغربية هي جزء من «إسرائيل التاريخية»، والقدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لها، وعلى الفلسطينيين المقيمين في الضفة قبول هذا الواقع والتأقلم معه إذا أرادوا العيش في إسرائيل، أو التوجه إلى شرق الأردن حيث المكان الذي تقوم فيه دولة للفلسطينيين الذين يشكلون مع الأردنيين شعباً واحداً.. على ذلك، لن تعود إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران / يونيو

١٩٦٧، ومسائل الحدود والمناطق والعمق الإستراتيجي هي أمور مصيرية.

ويسخر نتنياهو من «الأكاديميين» الذين يتحدثون عن التفوق الديمغرافي العربي مستقبلاً، منبهاً إلى عاملين: عامل الهجرة اليهودية إلى إسرائيل الذي يجب تشجيعه دائماً، وعامل النزوح الفلسطيني إلى خارج كيان إسرائيل مع مرور الزمن.. ويأمل في أن يصل عدد يهود إسرائيل إلى أكثر من ثمانية ملايين نسمة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث يمكن ساعتها تأمين الإحتياجات الإقتصادية والدفاعية في وقت واحد.

ويشدّد نتنياهو على أمن إسرائيل أولاً، والأمن هو العامل الذي سيقود إلى السلام: «في الشرق الأوسط يعتبر الأمن - قوة الردع المعتمدة على قوة الحسم - هو العنصر الحيوي للسلام ولا بديل له». والأمن بمفهوم نتنياهو هو القدرة على الردع والى فترة طويلة، أي إلى أن تتبدل «الذهنية العربية» ونظرة العرب إلى إسرائيل(٦).

إذا، نحن أمام أطروحة متشددة وإن كان مضمونها معروفاً عند المطلعين على الفكر السياسي الصهيوني. إنها تحمل آليات وديناميات مختلفة عن تلك التي طرحها حزب العمل اليساري، وهي لذلك تركت انكماشاً في الأوساط العربية والدولية، وعند قطاعات إسرائيلية مدنية وعسكرية. وكان من الطبيعي أن تزيد من المخاطر على العملية السلمية، وتقلل من فرص التسوية، مع الإشارة إلى أن هذه التسوية كانت تصادف أصلاً عقبات موضوعية في عهود سابقة سيطر فيها حزب العمل وأحزاب يسارية متحالفة معه.

١ - الإنقسام في الداخل الإسرائيلي

يخطىء من يظن أن إسرائيل في مأمن عن الإنقسامات والصراعات الداخلية، وأنها عصيّة على الخلافات السياسية والإجتماعية. لقد نبّه اغتيال إسحق رابين على يد شاب يهودي متطرف إلى عمق الهوّة القائمة بين العلمانيين والمتدينين، والى إمكانية انقسام داخلي كما يعتقد جزء من الرأي العام الإسرائيلي(٧).

ما يزيد من حدة الإنقسام تحالف الليكود مع الأحزاب الدينية الثلاثة: «شاس»،

---

(٦) انظر: بنيامين نتنياهو، مكان بين الأمم، ترجمة محمد عودة الدويري، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٩٩٦.

(٧) نصف الإسرائيليين لا يستبعدون حرباً بين المتدينين والعلمانيين، كما أظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي، في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ١٩٩٦/١٢/٢

«المفدال»، «اغودات إسرائيل»، في حكومة واحدة برئاسة نتنياهو. فضلاً عن صعود التيار الأصولي اليهودي وحصوله على ٢٣ مقعداً في انتخابات الكنيست (١٩٩٦)، بعدما كان حصل على ١٦ مقعدا في انتخابات ١٩٩٢، وعلى ثمانية مقاعد في انتخابات ١٩٨٤. ثمة أصولية نامية وفاعلة، ومسيطرة على جزء من الرأي العام اليهودي أكثر من السابق، وإنها أكثر تطرفاً من بعض الأصوليات الإسلامية والمسيحية(٨).

وتظهر معالم الإنقسام كذلك مع تراجع الحزبين الكبيرين (الليكود والعمل) في عدد مقاعدهما لحساب الأحزاب الصغيرة كحزب«الطريق الثالث» المنشق عن حزب العمل، وحزب «إسرائيل بعليا» الممثل لليهود الروس الذين استوطنوا في السنوات الأخيرة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي. ثمة مناخ سياسي واجتماعي مشحون بالإنقسام والتطرف، وسيقود إلى مزيد من الفرز السياسي والعقيدي، وتاليا إلى التصدّع الداخلي.

لنلاحظ على سبيل المثال عودة الإعتبار إلى المدرسة التقليدية التوسعية التي تجد في السيطرة العسكرية على الهضاب والوديان - من مجرى نهر الأردن إلى مرتفعات الجولان - ضرورة أمنية استراتيجية لإسرائيل. وهناك من عاد إلى الحديث عن مشاريع إيغال آلون ورافائيل إيتان وموشي دايان وغيرهم من الجنرالات العسكريين الذين ما فتئوا يتمسكون بمعتقداتهم الفكرية والسياسية، وينتقدون نتنياهو لأنه سيفقدهم الروح القتالية(٩).

في المقابل، ترى الجبهة العلمانية اليسارية في تغليب الأمن على السلام - كما يطرح نتنياهو - ضربا من الخيال، وأن السيطرة على المرتفعات والموانع الجغرافية ليست سبيلاً لحماية أمن إسرائيل. لذلك هم يفضلون بناء جسور ثقة مع العرب. وإقامة مشروعات إقتصادية مشتركة في إطار حلم شمعون بيريز: «الشرق الأوسط الجديد». إنهم يطرحون التوازن بين الأمن والسلام، ويصل بعضهم إلى إعلان تأييده لفكرة الدولة الفلسطينية ذات السيادة المحدودة، وفي طليعة هؤلاء النائب العمالي يوسي بيلين(١٠).

---

(٨) انظر: دور رجال الدين في تهديد وجود إسرائيل، في: Le Monde, Paris.11/1/1997.

(٩) صحيفة «النهار»، ١٩٩٦/١٠/١٤.

(١٠) أقر حزب العمل في مؤتمره العام المنعقد بتل أبيب بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وفي إقامة دولة ذات سيادة محدودة. انظر صحيفة «النهار»، ١٩٩٧/٥/١٥.

نعم، يوجد انقسام داخلي إسرائيلي مفتوح على احتمالات شتى لأنه يرتبط بالأوضاع العربية والعالمية الضاغطة. فبقدر ما تتبلور الإستراتيجيا العربية المشتركة، والوحدة الوطنية الفلسطينية، والضغط العالمي المؤيد للدولة الفلسطينية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بقدر ما يبرز أكثر من السابق الإنقسام الداخلي الإسرائيلي. لنتأمل رأي نتنياهو في هذا الإنقسام الحاصل:

«إن الشعب اليهودي مرّ بتجارب كثيرة مؤلمة، من خراب هيكل سليمان إلى اغتيال إسحق رابين. نحن نقف اليوم أمام مفاوضات صعبة، وعلينا بذل جهود لردم الهوة القائمة بيننا، وتوحيد صفوفنا، لأن في وحدتنا قوتنا وخصوصاً حيال الأطراف الذين نتفاوض معهم. إن الخيار الماثل أمامنا هو إما أن نرأب الصدع ونتحد، وإما نوسّع الإنقسام وننهار»[١١].

تجدر ملاحظة الفشل في إقامة حكومة وحدة وطنية بين الليكود والعمل، على رغم الجهود المشتركة التي بذلها الجانبان بعد تعثر العملية السلمية مع حكومة نتنياهو. إلا أن هذا الفشل لا يعني وجود خلاف جوهري وأساسي بينهما على الخيارات الأساسية. هذا ما تؤكده الوثيقة المشتركة التي أقرّاها، بتاريخ ١٩٩٧/١/ ٢٦، تمهيداً للمفاوضات على الوضع النهائي للحكم الذاتي الفلسطيني، وهي تتضمن:

أ ـ الإتفاق على ترسيم «حدود جديدة» بين إسرائيل والكيان الفلسطيني. هذا يعني أن الإسرائيليين سيرفضون العودة إلى حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧.

ب ـ القدس خارج الكيان الفلسطيني، وهي عاصمة موحدة لإسرائيل، وتحت السيادة الإسرائيلية. وعلى الفلسطينيين الإعتراف بهذا الواقع.

ج ـ الإبقاء على معظم المستوطنات، والمستوطنين اليهود، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبقى المستوطنات في وادي نهر الأردن بمثابة «مناطق أمنية خاصة» تضم إلى إسرائيل أو تستخدم قاعدة إرتكاز لقواتها[١٢]...

إذا تفحصنا هذا المضمون لا نجده يختلف جوهريا عن مضمون وثيقة سابقة

---

(١١) صحيفة «النهار»، ٢٥/١٠/١٩٩٦.

(١٢) انظر ما نشر عن وثيقة الليكود والعمل في: صحيفة «النهار» ٢٧/١/١٩٩٧.

للجانبين، أقرتها الحكومة الإسرائيلية الإئتلافية بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩. نلاحظ في تلك الوثيقة رفضاً لإنشاء دولة فلسطينية في قطاع غزة والمنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن، ورفضا للتغيير في وضع «يهودا والسامرة» وغزة، وأن السلام يستند في أسسه إلى اتفاقات «كامب ديفيد»(١٣).

نستنتج أن التوجه الإسرائيلي الرسمي مستمر في رفض الإنسحاب الكامل، والتمسك بالقدس تحت السيطرة الإسرائيلية، وإبقاء المستوطنات حيث هي.. وإن كانت توجد بعض الخلافات على فكرة الدولة الفلسطينية التي يراها بعض الإسرائيليين مرتبطة بالأردن (صيغة فيدرالية أو كونفدرالية)، ولكنها دولة منزوعة السلاح وذات سيادة محدودة في مجمل الأحوال. على أن هذا التوجه الرسمي الإسرائيلي المستند إلى أساس عقيدي صهيوني لا يلغي وجود انقسامات سياسية واجتماعية داخل إسرائيل كما أشرنا. إنها إنقسامات قابلة للتفاعل وسط ظروف إقليمية ودولية معيّنة.

٢ - تغييرات في السياسات العربية:

تراجعت العملية السلمية مع حكومة نتنياهو التي راحت تركز على الأمن الإسرائيلي، والأمن هنا يعني تفوقا إسرائيليا على العرب. صحيح أن هذا المفهوم لم يكن غائباً عند شمعون بيريز، لكن أولويات التحرك السياسي كانت مختلفة بين التوصل إلى أمن إسرائيلي من خلال عملية السلام (كما يرى بيريز)، وبين تأكيد أمن إسرائيل قبل إنجاز تلك العملية السلمية (كما يرى نتنياهو).

تعددت مظاهر التراجع للعملية السلمية من تأخر حكومة نتنياهو عن تنفيذ انسحاب الجيش الإسرائيلي من الخليل (لم يكن انسحابا تاما إضافة إلى بقاء المستوطنين قرب الحرم الإبراهيمي). إلى تعثّر بدء المفاوضات على الوضع النهائي للحكم الذاتي. إلى توسّع الإستيطان في القدس (جبل أبو غنيم)، وشق نفق بالقرب من المسجد الأقصى مما أثار استياء فلسطينياً وعربياً وإسلامياً عاماً.

لو أضفنا إلى كل ذلك، جمود المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، بعد الإعلان عن لاءات نتنياهو الشهيرة: لا للإنسحاب من الجولان (لأن الجولان ضروري لأمن إسرائيل ولمواردها المائية). لا للإنسحاب من القدس أو تقسيمها. لا

(١٣) راجع مجلة «الإنتفاضة»، تونس، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد ٥، حزيران ١٩٧٩، ص ٧٧.

لإزالة المستوطنات. لا للدولة الفلسطينية... ندرك أسباب تعثّر العملية السلمية، واضطرار الحكومات العربية إلى إجراء إعادة نظر شاملة، والإحجام عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل، خصوصاً بعدما كانت دول عربية أقامت اتصالات مباشرة، وعلاقات اقتصادية (في إطار رجال الأعمال والشركات الخاصة)، منذ عهد حكومة إسحق رابين بعد توقيع «اتفاق أوسلو». بل أكثر من ذلك، حصلت تراجعات واضحة في العلاقات بين إسرائيل وكل من مصر والأردن والفلسطينيين، وتوترت العلاقات الإسرائيلية مع سوريا ولبنان.

الحكومة المصرية ترى أن إسرائيل تريد الإفادة من الأسواق العربية، وإقامة علاقات إقليمية - شرق أوسطية جديدة كما ظهر في المؤتمرات الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء وعمّان والقاهرة، دون مراعاة الدور المصري في المنطقة. هذا فضلاً عن الخلاف الإستراتيجي بين مصر وإسرائيل على وجود أسلحة دمار شامل في الترسانة الإسرائيلية، مع ما يحمل ذلك من تهديدات للأمن والسلم إقليمياً ودولياً(١٤).

وينطلق الموقف الأردني من ضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ الإتفاقات المبرمة، وعدم التنصل من أحكامها. ومن الحذر الشديد تجاه أعمال الإستيطان الإسرائيلية، وتهويد القدس وإخضاعها إلى السيادة الإسرائيلية. هذا عدا عن الخلافات على اقتسام المياه العذبة، ومستقبل العلاقات مع الفلسطينيين.

أما التوتر على المسارين السوري واللبناني، فإنه ظاهر من خلال التهديدات والإتهامات المتبادلة بين السوريين والإسرائيليين حول امتلاك الأسلحة الكيميائية والنووية. ومن خلال الإعتداءات الإسرائيلية - شبه اليومية - على جنوب لبنان، ودخول صيغة «تفاهم نيسان ١٩٩٦» في اختبار عسير. هذا بالإضافة إلى انعكاسات الإتفاقات التركية - الإسرائيلية في السنوات الأخيرة على الموقف السوري لجهة تعثّر العملية السلمية، واتجاه دمشق بفاعلية لإحياء التضامن العربي.

أمام هذه التداعيات، بتنا نلحظ تغييرات محدودة في السياسات الرسمية العربية تجاه العملية السلمية وما آلت إليه. وحسبنا الإشارة إلى جملة تغييرات ومواقف:

---

(١٤) اعتبر تقرير صادر عن «الموساد» في آذار ١٩٩٥ أن مصر هي العدو الأول لإسرائيل في: مجلة «شؤون الأوسط»، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد ٥٤، ١٩٩٦، ص ١٠١

أ ـ انعقاد قمم عربية مصغّرة في العقبة (أردنية ـ مصرية ـ فلسطينية)، وفي القاهرة (مصرية ـ سورية)، وفي دمشق (مصرية ـ سورية ـ سعودية) خلال حزيران / يونيو ١٩٩٦ مهدت للقمة العربية الشاملة بالقاهرة (٢٢ ـ ٢٣ حزيران / يونيو ١٩٩٦) التي أعادت التأكيد على أسس العملية السلمية: «الأرض في مقابل السلام»، وتنفيذ مضمون الإتفاقات المعقودة بين العرب وإسرائيل، والتلويح بتجميد عمليات التطبيع إذا بقي التصعيد في الموقف الإسرائيلي.. إلى أن قرر مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى وزراء الخارجية، في دورته رقم ١٠٧ خلال نيسان / ابريل ١٩٩٧، إيقاف خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها مع إسرائيل، وإيقاف التعامل معها...

ب ـ إعادة اجتماعات ولقاءات على مستويات عدّة. والإتفاق على تجميد عمليات التطبيع مع إسرائيل، والبحث مجددا في صيغة للعمل العربي المشترك[١٥]. ولا شك في أن الأدوار المصرية والسعودية والسورية لعبت دوراً محورياً في اعتماد هذه السياسة التضامنية.

ج ـ صدور تصريحات ومواقف رسمية عربية (مصرية وسعودية وسورية وأردنية وفلسطينية ولبنانية...) منددّة بالتصلّب الإسرائيلي، ومحذرة من مخاطر السياسة التصعيدية لحكومة نتنياهو، وذلك في مناسبات ومراحل مختلفة خلال سنة (بين أيار ١٩٩٦ وأيار ١٩٩٧). وقد تنامت هذه التصريحات والمواقف مع تراجع العلاقات السورية ـ التركية، وتطور العلاقات الاسرائيلية ـ التركية.

على رغم كل ما يقال من نقد للعمل العربي المشترك في آلياته وسياساته، فإن التغييرات في السياسات العربية تجاه السياسة الإسرائيلية التصعيدية باتت واضحة. هذا متغير مهم قد يقود إلى عمل عربي مشترك إذا ما تلازم مع وعي عميق بالمصالح العربية المشتركة التي تفترض التوصل إلى تخطيط عربي على المستوى الإستراتيجي. غير أن هذا التحوّل محكوم بالظروف الصعبة التي يعانيها النظام العربي، ويصعب التوقع حيال فاعليته ونتائجه.

---

(١٥) أقر وزراء خارجية «إعلان دمشق» في ختام اجتماعهم بالقاهرة، يوم ١٩٩٦/١٢/٢٩، وثيقة إطار العمل العربي المشترك التي تضمنت التنسيق سياسياً وأمنياً واقتصاديا. انظر: صحيفة «السفير»، بيروت، ١٩٩٦/١٢/٣٠.

٣ - العملية السلمية والمصالح الدولية:

تابعت الإدارة الأميركية في العهد الأول للرئيس كلينتون العملية السلمية في كافة تفاصيلها وتشعباتها، في إطار التصور الأميركي الإستراتيجي لأهمية الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية، وفي ضوء التحالف الإستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي الذي لا يجاريه تحالف آخر في هذه المنطقة من العالم. وكانت ترغب الإدارة الديموقراطية بإعادة انتخاب شمعون بيريز، لذلك هي ساهمت في دعمه سياسياً وأمنياً وإقتصاديا. لقد شاركت الولايات المتحدة بفاعلية في «مؤتمر شرم الشيخ» عقب عملية التفجير التي نفذتها «حركة حماس» داخل القدس وتل أبيب وعسقلان، وذلك لمحاصرة التأييد اليهودي لتكتل ليكود بعد تحوّل الرأي العام الإسرائيلي لصالح التطرّف الديني - اليميني. كما أكدت على ضمان تفوق إسرائيل الأمني في الشرق الأوسط، مع ما يستتبع ذلك من تقديم مساعدات مادية وإجراءات سياسية. وعملت على تغطية الهجوم الجوي الإسرائيلي على لبنان في نيسان (ابريل) ١٩٩٦، وسعت - وما تزال - للتخفيف من الدور الأوروبي في الشرق الأوسط في سياق تجاذب المصالح الدولية.

بعد مجيء نتنياهو إلى الحكم، مهدت الإدارة الأميركية لعقد «قمة واشنطن» في مطلع تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٦، بحضور ممثلي مصر والأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبعد استبعاد الإتحاد الأوروبي عن المشاركة في هذه القمة. لكن هذه القمة لم تثمر عن تقدم ملموس، بعدما اقتصر دورها على تحقيق «هدنة مهددة» بين العرب وإسرائيل.

وعلى رغم التحالف الإستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي المستمر، وموافقة الإدارة الأميركية على طلبات إسرائيل الأمنية التي حملها وزير الدفاع إسحق موردخاي إلى واشنطن في نيسان (ابريل) ١٩٩٧، في إطار ضمان التفوق الإسرائيلي النوعي[١٦].. وعلى رغم تحرك «اللوبي اليهودي» الضاغط على الإدارة الأميركية - خصوصاً منظمة «إيباك» - لدعم إسرائيل في مختلف الحقول... تجدر ملاحظة تراجع أولوية العملية السلمية في الشرق الأوسط إلى درجة ثانوية في

(١٦) وافقت الإدارة الأميركية على تطوير صاروخ (أرو) المضاد للصواريخ، وبيع إسرائيل طائرات هيلكوبتر من طراز (بلاك هوك)، وتمكينها من استخدام وسائل قتالية متطورة، موجودة في مستودعات الأسلحة الأميركية داخل إسرائيل. ومنح إسرائيل مساعدات مالية لشراء عتاد لمكافحة «الإرهاب».

برنامج العهد الثاني للرئيس كلينتون، بعدما قفزت العلاقات الإقتصادية مع القوى الأوروبية والآسيوية إلى صدارة البرنامج، إضافة إلى هدف توسيع حلف الأطلسي شرقا ليضم دولا من أوروبا الشرقية.

إن هذه الملاحظة لا تعني تخلي الإدارة الأميركية عن العملية السلمية في الشرق الأوسط، فهي ما تزال فاعلة في المؤتمرات الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتسعى لمحاصرة الدور الأوروبي. كما أن الإدارة الأميركية حريصة على الإمساك أمنياً بالشرق الأوسط، في إطار الضغط على إيران وحلفائها من العرب، بالتنسيق مع تركيا وإسرائيل[١٧]. ومن خلال تقوية الدور الأمني الإسرائيلي، وتشجيع إقامة شبكة علاقات إقليمية جديدة.. إنما، ثمة تراجع في وتيرة العملية السلمية بعد بروز العقبات الموضوعية على كافة المسارات، وتراجع عمليات التطبيع، وانحسار المفاوضات المتعددة الطرف التي تركزت سابقاً على مسائل: المياه والأمن والبيئة واللاجئين والتنمية الإقتصادية.

على صعيد التطلعات الأوروبية إلى الشرق الأوسط والعملية السلمية، فإن المشهد الدولي لا يخلو من الدينامية. ثمة أهداف اقتصادية للإتحاد الأوروبي من خلال التعاون الأوروبي - المتوسطي، ظهرت في مشروعات مؤتمري برشلونة (١٩٩٥) ومالطا (١٩٩٧). إن المطلوب أوروبيا شراكة أوروبية - متوسطية سياسيا واقتصادياً وثقافياً، وهذا لن يتحقق مع تجميد العملية السلمية والعودة إلى التوتر في الشرق الأوسط. لذلك، لاحظنا أن تراجع العملية السلمية أثر سلباً في نتائج مؤتمر مالطا، إذ كيف يمكن إقرار وثائق أمنية وإقتصادية، مع تزايد احتمالات العنف والمواجهة المسلحة؟

كان يمكن تحقيق تقارب عربي - أوروبي أوسع وأشمل، انعكاسا للمواقف السياسية الأوروبية المؤيدة لتطبيق القرارات الدولية ولمبدأ "الأرض مقابل السلام"، والمؤيدة كذلك لحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني..، وترجمة للمصالح الأوروبية الإقتصادية مع الدول العربية (خصوصاً الدول النفطية). إلا أن الدور الأميركي الضاغط، وضعف التنسيق الإستراتيجي العربي الشامل، حالا دون تحقيق هذا الهدف. مع الإشارة هنا إلى بروز الدور الأوروبي من خلال تمويل مشروع الحكم

---

(١٧) انظر: Pursuing Peace: An American Strategy for the Arab-Israeli Peace Process, Washington Institute for Near East Policy, October1992.

الذاتي الفلسطيني، ومن خلال الدور الفرنسي المتنامي عبر العلاقات مع مصر ولبنان وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية..

ثمة رهانات أوروبية، وأسيوية (الصين واليابان) على إنجاح العملية السلمية في الشرق الأوسط، بغية إطلاق المشروعات الإقتصادية إلى حيِّز التنفيذ. وثمة تحفز روسي لاستعادة دور ما من خلال إبرام اتفاقات تجارية مع عدد من الدول العربية. وهذا يضغط دائما باتجاه إنجاز التسوية السلمية على رغم ما يعترضها من عقبات موضوعية.

ثالثاً: مسار التسوية ومستقبل العلاقات بين الدول

تبلورت منذ مؤتمر مدريد خمسة معالم للتسوية السلمية، وظلت تضغط على الأوضاع العامة السائدة في منطقة الصراع العربي - الإسرائيلي، إنها:

أ - الضغط الدولي لإنجاز التسوية، وظهر ذلك مع الجانب الأميركي المتدخل دائماً كوسيط ضاغط على الأطراف المعنيين، وفي موقف الإتحاد الأوروبي المشجّع للتسوية والذي يربط مستقبل المشروعات الإقتصادية والإستثمارات الأوروبية في الشرق الأوسط بمدى نجاح العملية السلمية[١٨]. كما أظهرت القوى الآسيوية (الصين واليابان ودول جنوب المحيط الهادىء) استعداداً مستمراً لتشجيع العملية السلمية من خلال المشاركة في المفاوضات المتعددة الطرف المتعلقة بمسائل الأمن والمياه واللاجئين والتنمية الإقتصادية والبيئة، والبحث في علاقات إقليمية جديدة تكون مقبولة دوليا على قاعدة مراعاة مصالح القوى الدولية. هذا بالإضافة إلى التوجه الروسي الجديد لإقامة علاقات متوازنة بين العرب وإسرائيل، وللمساهمة بشكل أو بآخر في إنجاز عملية التسوية تمكينا لروسيا من استعادة بعض الدور الذي فقدته في الشرق الأوسط...

إذاً، ثمة ضغوط دولية عدّة لإنجاز التسوية على كافة المسارات، وسط تركيز شديد للقوى الدولية الكبرى على مصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

---

(١٨) ظهر الربط الأوروبي للشراكة المتوسطية - الأوروبية بعملية التسوية السلمية من خلال «مؤتمر برشلونة» (١٩٩٥). وتأكد هذا الربط في «مؤتمر مالطا» (١٩٩٧)

ب ـ التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي، المستند إلى اتفاقات استراتيجية منذ عهد الرئيس رونالد ريغان تقضي بتمكين إسرائيل من لعب دور مميز على الصعيد الأمني. لقد انتقلت الإدارة الأميركية من مرحلة «ملء الفراغ الأمني» في عهد الحرب الباردة عقب تراجع الدورين الفرنسي والبريطاني بعد حرب السويس، إلى مرحلة «الإجماع الإستراتيجي» مع اندفاع عملية التسوية غداة اتفاقات «كامب ديفيد» التي أعطت لإسرائيل دوراً مميزاً في الأمن الإقليمي[١٩]، إلى مرحلة ترتيب نظام إقليمي شرق أوسطي بعد مؤتمر مدريد يكون لإسرائيل فيه دور محوري بعد إنجاز اتفاقات ثنائية مع الفلسطينيين والعرب الآخرين. ويصعب على الإدارة الأميركية الدخول في علاقات تحالفية مماثلة لتلك الموجودة مع إسرائيل مع أية دولة في الشرق الأوسط ـ عربية أو غير عربية ـ لأسباب شتى، هذا ما يتأكد في أنظمة التسلح الإقليمية وفي امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل بشكل مميز.

ج ـ تراجع فاعلية القرارات الدولية، من خلل تجميد تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وخصوصاً القرار ٢٤٢ المتعلق بالإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧، والقرار ٤٢٥ المتعلق بالإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية في اجتياح ١٩٧٨... فضلاً عن تراجع دور الأمم المتحدة في مؤتمر مدريد (عضو مراقب)، وفي المفاوضات الثنائية والمتعددة الطرف. هذا ما أفاد الدور الأميركي، بالتزامن مع تكريس التحالف الإستراتيجي الأميركي ـ الإسرائيلي، ومع تحجيم ـ أو استبعاد ـ الأدوار الأخرى للقوى الأوروبية والآسيوية في عملية التسوية.

د ـ التصعيد الإسرائيلي، المستمر منذ عهد حكومة حزب العمل إلى عهد حكومة التحالف اليميني ـ الديني، والذي يتمظهر في: توسيع أعمال الإستيطان، وتهويد القدس الشرقية حتى تبقى عاصمة إسرائيل، والتمسك بالتفوق النوعي الإستراتيجي على العرب بالتزامن مع المطالبة بتجريد سلاحهم، ورفض الإنسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ (الجولان والقدس وأجزاء من الضفة الغربية)، والتخطيط لإستقدام مزيد من المهاجرين اليهود، والقيام بأعمال عسكرية مباشرة ضد أهداف عسكرية ومدنية في لبنان... هذا التصعيد يرمي إلى

---

(١٩) انظر: William Quandt, Camp David-Peace Making and Politics, the Brooking Institution, Washington D.C,1986.

جرّ العرب لعقد اتفاقات سلمية في ضوء اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، سواء موازين القوى الإقليمية أو الدولية.

هـ تراجع النظام العربي، بعد حرب الخليج الثانية وما أحدثه من متغيرات إقليمية ودولية، بحيث دخل العرب - حكومات وشعوب - في حروب أهلية وإقليمية استنزفت قدراتهم المادية والسياسية. والمقصود بالنظام العربي شبكة العلاقات العربية - العربية على المستويين الرسمي والشعبي، التي تعطلت أو تراجعت بصورة واضحة. هذا ما انعكس سلباً على أطر العمل العربي المشترك، سواء جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية المتخصصة أو المنظمات الإقليمية والثنائية القائمة... في هكذا مشهد، يطرح إنشاء نظام إقليمي جديد على أنقاض نظام عربي قديم ومتهالك. نظام شرق أوسطي يستند إلى ما تتوصل إليه المفاوضات الثنائية والمتعددة الطرف في ظل اختلال موازين القوى الإقليمية والدولية.

رابعـاً: مشهدان وخيارات مطروحة

كيف ستغدو هذه المعالم الخمسة مع تقدم مشهد من المشهدين الآتيين: مشهد استمرار العملية السلمية وسط تعثر إنجاز بعض تفاصيلها، ومشهد تجميد العملية السلمية في الشرق الأوسط؟

١ - في مشهد استمرار العملية السلمية:

يصعب تصور إنجاز العملية السلمية على كافة المسارات التفاوضية بسهولة ويسر، خصوصاً بعد إهمال القرارات الدولية والتركيز على نتائج المفاوضات الثنائية، وما يكتنفها من اتصالات وتدخلات سرية. وثمة منعطفات وصعوبات حقيقية أمام إنجاز العملية السلمية، لكن لنتصور أن الضغوط الدولية بقيت متصاعدة على العرب وإسرائيل لتحقيق هذا الهدف، ولو على مراحل متلاحقة، فإن جملة أسئلة تنتظر الإجابات:

هل سيقبل الفلسطينيون بالتخلي عن مشروع الدولة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وهل يمكنهم التخلي عن القدس الشرقية والموافقة على بقاء المستوطنات الإسرائيلية من وادي نهر الأردن إلى الخط الأخضر؟

رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو يجد الحل في صيغة الحكم الذاتي، أو في كيان فلسطيني مجرد من السيادة وخاضع أمنياً لإسرائيل. كما هي الحال في

علاقة بورتوريكو مع الولايات المتحدة، أو في علاقة إمارة أندورا الجبلية مع فرنسا[٣٠]. أما القدس الشرقية فهي جزء من العاصمة الإسرائيلية - الأبدية - والمستوطنات ستبقى في أماكنها خصوصاً تلك الموجودة في وادي نهر الأردن، وفي محيط القدس، وعلى المرتفعات وبالقرب من مجاري الأنهار.. في هذه الحال، ماذا يبقى من السيادة الوطنية الفلسطينية؟

قد يطرح الإسرائيليون توسيع «الخيار الأردني»، أي أن تُضم المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية - باستثناء القدس الشرقية - إلى منطقة شرق نهر الأردن لتؤلفان معا اتحادا فيديراليا، أو كونفيديراليا، يكون لإسرائيل فيه دور أمني وسياسي واقتصادي. لكن هذا الخيار مفتوح على خلافات فلسطينية - أردنية قد تدور على السلطة، فضلاً عن أنه يقود إلى تصفية قضية فلسطين بصورة شاملة. ثمة صعوبة في تصور قبول الفلسطينيين لهذا الخيار بدون مشكلات وانقسامات داخلية.

ثم، هل يقبل السوريون بالتخلّي عن جزء من مرتفعات الجولان تحت ذريعة «حماية الأمن الإسرائيلي»؟ أو هل يتخلون عن مياه الجولان لإسرائيل في إطار المفاوضات المتعددة الطرف؟ وما هي احتمالات التطبيع في العلاقات السورية - الإسرائيلية؟

هذه الأسئلة هي الأصعب أمام المفاوض السوري، على رغم إدراكه المتغيرات الإقليمية والدولية وفي مقدمها سقوط الإتحاد السوفياتي. ويدرك الإسرائيليون صعوبة قبول السوريين أية حلول جزئية، مع الإشارة إلى أن السوريين والإسرائيليين توصلوا في عهد حكومة حزب العمل إلى اتفاق على مبدأ الإنسحاب الإسرائيلي من الجولان مقابل الدخول في تفاصيل السلام. لكن سرعان ما تراجعت حكومة نتنياهو عن هذه النتيجة، كما تراجعت الإدارة الأميركية عن تعهدها لسوريا بإنجاز الإنسحاب الإسرائيلي من الجولان[٣١]. كيف ستتحرك المفاوضات

---

(٣٠) راجع حديث نتنياهو مع السفراء المعتمدين في اسرائيل، المنشور في: صحيفة «النهار»، ١٩٩٦/١١/٩.

(٣١) ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، ١٩٩٧/١/١٩، أن وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر نقل في ١٩٩٦/٩/١٨ رسالة سرية الى نتنياهو تعتبر التعهد الأميركي لسوريا، غير الموقّع، لاغيا وباطلا.

إذا على المسار السوري، وتالياً على المسار اللبناني؟

لنفترض إمكانية حدوث ضغوط وتدخلات دولية جديدة (وخصوصاً أميركية). كيف ستحدث؟

من الصعوبة بمكان أن تجبر الإدارة الأميركية حكومة نتنياهو على العودة إلى حيث توصلت المفاوضات السورية - الإسرائيلية في عهد حكومتي إسحق رابين وشمعون بيريز، خصوصاً وأن العملية السلمية في الشرق الأوسط لم تعد في رأس أولويات هذه الإدارة. كما يصعب على هذه الإدارة إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل بشن هجوم مسلح على سوريا لإرغامها على الدخول في مفاوضات جديدة، لأن هذا الخيار سيطيح بما تحقق على المسارات العربية الأخرى، أو على الأقل سيعرقل العملية السلمية بشكل عام في الشرق الأوسط، وسيفتح هذه المنطقة على احتمالات التدخلات الأوروبية والآسيوية بقوة، وهذا ما لا تريده الإدارة الأميركية التي جهدت لعقد المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء (١٩٩٤) وعمّان (١٩٩٥) والقاهرة (١٩٩٦) والدوحة (١٩٩٧) لإيجاد أنماط جديدة من العلاقات الإقتصادية.

في هذه الحال، يعود مشهد اللاسلم واللاحرب إلى الواجهة على الجبهة الشمالية من جهة سوريا ولبنان، على رغم ما قد يحصل من توجيه ضربات إسرائيلية محدودة بواسطة سلاح الجو للسوريين واللبنانين بحجة مواجهة «الإرهاب الأصولي». ويصعب والحال هذه، تصور إقامة منظمة أمنية شرق أوسطية، على غرار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، كما طالب وزير خارجية بريطانيا مالكولم ريفكيند، طالما أن أسباب النزاع ما تزال قائمة. إن الحد الأقصى الذي يتحقق هو عدم الوصول إلى حرب شاملة تعيد الشرق الأوسط إلى ما قبل «مؤتمر مدريد»، أو حتى إلى ما قبل اتفاقات «كامب ديفيد».

أمام هذا المشهد، ستكون العلاقات العربية - العربية متأرجحة بين التعاون والخلاف، وقد تبرز خلافات سياسية بين الدول المحيطة بإسرائيل، ومعها الكيان الفلسطيني. وقد تلجأ الحكومة الإسرائيلية إلى الإفادة من هذه الخلافات، وتوظيفها لصالح مشاريع الإستيطان والهيمنة على جزء من الثروة المالية العربية، وعلى القدس الشرقية.

تبقى قضية القدس هي القضية الأساسية التي يمكن أن تلتقي حولها مجموعة

من الحكومات العربية والإسلامية، لأسباب دينية وحضارية. وطالما أن المسائل الأخرى المتعلقة بالمياه واللاجئين والحدود والأمن والمستوطنات لم تحلّ بصورة واضحة ونهائية، لن تطرح قضية القدس على طاولة المفاوضات. مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة، وغيرها من القوى الدولية، تؤثر تأجيل بحث هذه القضية إلى نهاية المفاوضات. قد يعود الطرح القديم، الموجود في قرار الجمعية العامة لتقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧[٣٢]، إلى صدارة الإهتمامات الدولية، وهو ينطوي على إقامة نظام دولي خاص للقدس (القدس الشرقية) يسمح للزائرين بدخولها على مختلف عقائدهم الدينية. لكن إسرائيل ستطالب في هذه الحال بالسيادة الأمنية عليها، وستعتبرها جزءا من عاصمتها السياسية. هذا تحد كبير أمام الفلسطينيين والعرب، وربما أمام العالم.

لا سبيل للتخفيف من وطأة هذه الخسائر الفلسطينية والعربية المتوقعة إلا في استعادة النظام العربي على قواعد فاعلة. مع ما يكتنف هذا المطلب من صعوبات ذاتية وموضوعية. ثمة صعوبات داخلية عربية، كانت موجودة قبل حرب الخليج الثانية وتفاقمت بعدها، وهي تتصل بالبنى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية العربية، إنها تتصل بالتكوين المجتمعي والسياسي القائم. وثمة صعوبات خارجية دولية، لا يمكن إنكارها. بتعبير آخر، سيصطدم هذا المطلب بمعارضة دولية متفاوتة أميركية وأوروبية وآسيوية، طالما أن الحكومات العربية لم تنجح بعد بتوظيف الإمكانات المادية والبشرية والحضارية في لعبة المصالح الدولية، ولم تضع استراتيجية عربية مشتركة تجري متابعتها بجدية ومسؤولية.

٢ ـ في مشهد تجميد العملية السلمية:

إذا ما تجمدت العملية السلمية على المسار الفلسطيني، من حيث صعوبة الدخول في المفاوضات على الوضع النهائي للحكم الذاتي. وبقيت المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية معلقة مع ما يحدث من توتر سياسي وأمني، وكذلك المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية مع ما يقع من تصعيد من جانب المقاومة اللبنانية ومن جانب إسرائيل التي تنفّذ أعمالا عسكرية شبه يومية..

---

(٣٢) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ قرار تقسيم فلسطين (رقم ١٨١)، ويقضي بإقامة دولة عربية ودولة يهودية، وإخضاع القدس الى نظام دولي خاص.

وإذا ما برزت متغيرات واهتمامات دولية مهمة في غير جهة من العالم، فإنها تضع الشرق الأوسط في مرتبة متأخرة من أولويات الإدارة الأميركية والقوى الدولية ولو بنسب متفاوتة.

من المتوقع أن تصل العملية السلمية في الشرق الأوسط إلى طريق مسدود. وهل هذا يعني الدخول في حرب عسكرية شاملة بين العرب وإسرائيل؟

ليس أكيدا هذا الخيار. ثمة مجموعة حقائق وتحولات لا بد من التوقف عندها:

تراجع خيار الحرب الشاملة عند العرب مسألة واضحة، على رغم ما تعقد من صفقات تسليحية على الجبهة السورية وغيرها من الجبهات. ثم أن هذا الخيار مكلف مادياً وبشرياً مع تطور أسلحة الدمار، ولن يحقق نتائج حاسمة لصالح طرف من الأطراف المتحاربين(٣٣).

كما أن تجدد الإنتفاضة الفلسطينية ليس مسألة مضمونة بعد الإعياء الذي أصاب الفلسطينيين، وبعد إبرام اتفاقات بين الإسرائيليين والسلطة الفلسطينية تحول دون تجدد الإنتفاضة واللجوء إلى وسائل عنيفة(٣٤). لا يجب أن ننسى تشابك الإقتصادات الفلسطينية والإسرائيلية، واضطرار أكثر من مئة ألف عامل فلسطيني العمل داخل إسرائيل وعبور الخط الأخضر مع ما ينعكس هذا الأمر على الواقع الإجتماعي لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة.

في خيار الحرب الشاملة، لن يقف المصريون على الحياد سياسيا على الأقل. ولن تستطيع الحكومة الأردنية التزام الحياد والتقيد بمضمون اتفاق «وادي عربة» تحت وطأة الضغط الشعبي. وهذا يعني العودة بالشرق الأوسط إلى ما قبل اتفاقات «كامب ديفيد»، أي إلى خيار لا تريده إسرائيل لما له من نتائج سلبية عليها في الشرق الأوسط والعالم.

صحيح أن الجنرالات الإسرائيليين يلوّحون بالحرب، ويحرصون على التمسك بنفوذهم العسكري والسياسي، ويدفعون الحكومة الإسرائيلية إلى توجيه ضربات عسكرية متلاحقة على الجبهات العربية. لكنهم يدركون أن خيار الحرب الشاملة

---

(٣٣) انظر: ممدوح نوفل، العمل العسكري في الاستراتيجيا الفلسطينية. في مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٠، ١٩٩٧، ص ٨٧.

(٣٤) مرجع سابق، ص ٩١.

مكلف، ولا يحظى بتأييد دولي مهما تراجعت العملية السلمية.

إذا، قد نصبح أمام خيار آخر غير خيار الحرب الشاملة، إنه خيار الضغوط المتبادلة بين العرب وإسرائيل، بما فيها توجيه ضربات إسرائيلية محدودة في الضفة الغربية والجولان ولبنان. هناك من يطرح داخل إسرائيل (الأحزاب الدينية وعدد من جنرالات الجيش) إمكانية طرد قسم كبير من الفلسطينيين إلى شرق نهر الأردن، لإحداث تغيير جذري في الديمغرافيا بحيث لا يبقى الفلسطينيون أغلبية سكانية في (يهودا والسامرة) أرض إسرائيل التاريخية!

لكن هذا الإجراء سيحدث دويًا هائلا في الشرق الأوسط، وردود فعل واسعة ليس أقلها انطلاق مقاومة عربية مسلحة، إنه «الإرهاب العربي» أو «الإرهاب الأصولي» كما تصفه إسرائيل وبعض الدوائر الغربية.

أمام خيار الضغوط المتبادلة هذه، قد تتوسّع الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد سوريا ولبنان بحجة مكافحة «الإرهاب»، وتسعى حكومة إسرائيل إلى تطوير علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا وصولاً إلى وضع أساس لنظام أمني في الشرق الأوسط على أن يكون مؤيدا من الولايات المتحدة، في مواجهة النفوذ الإيراني في الخليج والشرق الأوسط المستند إلى تعاون مع سوريا[٣٥]. وهناك من يطرح إمكانية قيام تعاون سوري - عراقي - إيراني ذي مدى جيوبوليتيكي واسع من شرق المتوسط إلى أواسط آسيا، في مواجهة التحالف الإسرائيلي - التركي المدعوم أميركيا. هذا يعني إعادة رسم تحالفات واستراتيجيات جديدة في الشرق الأوسط، والمنطقة العربية، مع ما يحتمل هذا الخيار من دخول قوى دولية أخرى (أوروبية وآسيوية) إلى ساحة الفرز الإقليمي ذي الأبعاد الدولية الواضحة.

وأمام خيار الضغوط المتبادلة، ستتوسع مصادرة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، وستعمد سلطات الإحتلال إلى مزيد من السيطرة على كميات إضافية من مياه نهر الأردن ونهر اليرموك، ومياه الجولان، ونهر الليطاني (إضافة إلى مياه الحاصباني والوزاني) في جنوب لبنان.. وذلك بحجة الأمن الإسرائيلي اقتصاديا واجتماعيا، وتحت وطأة التهديد باستخدام القوة المسلحة، ومع تجميد العملية

---

(٣٥) عقدت حكومتا اسرائيل وتركيا بعد اتفاقات أوسلو ووادي عربة مجموعة معاهدات واتفاقات تجارية وتسليحية وأمنية، فضلاً عن الإتفاق على جرّ المياه من نهري دجلة والفرات الى اسرائيل بالتزامن مع توتر العلاقات بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى.

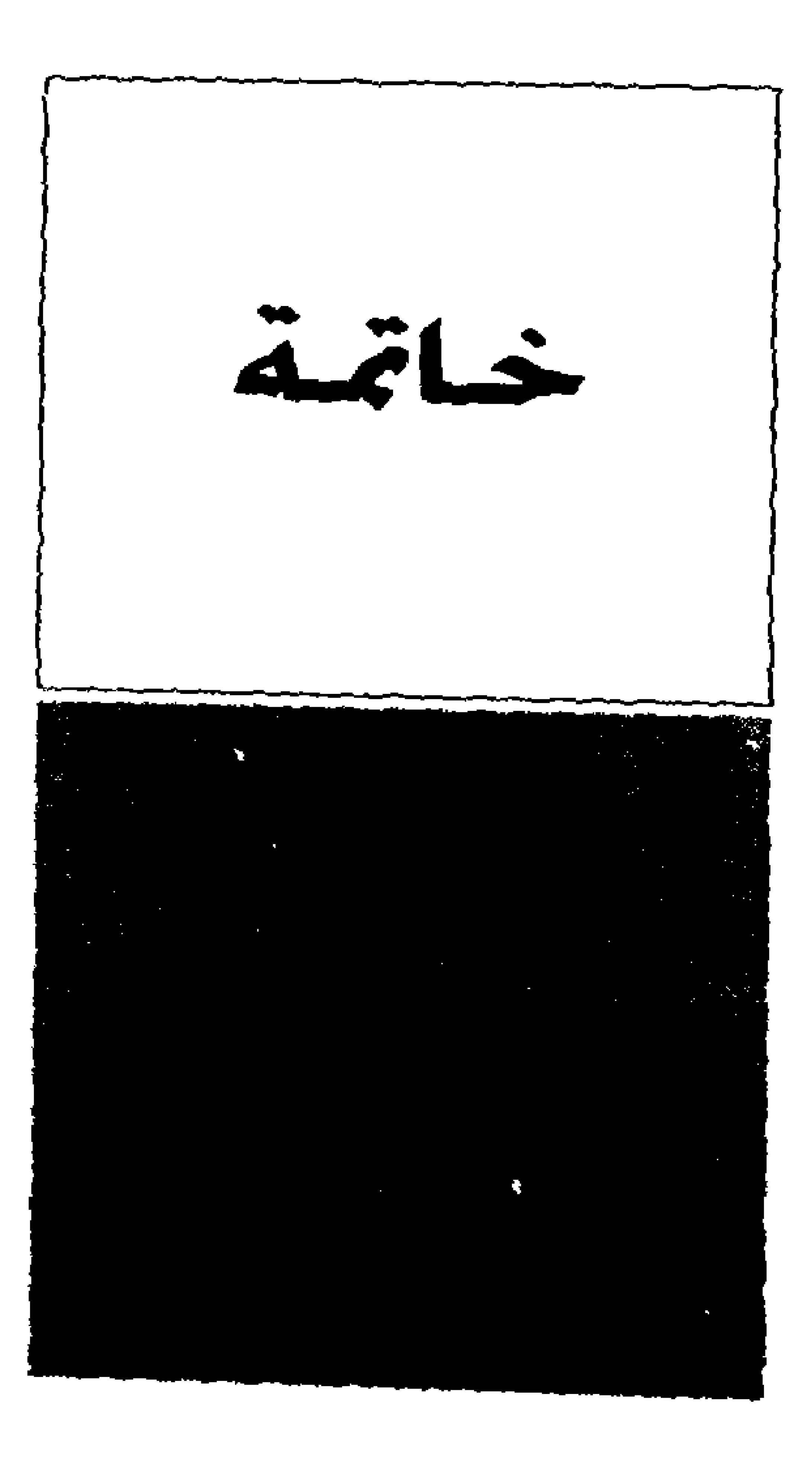
السلمية. إذا حصلت هذه التطورات، ستكون المفاوضات المقبلة على المياه في الشرق الأوسط صعبة، وسينطلق المفاوض الإسرائيلي من الأمر الواقع الذي فرضه بقوة الإحتلال.

مع تجميد العملية السلمية، واندفاع خيارات الضغوط المتبادلة، يصبح مطلب إحياء النظام العربي أكثر إلحاحاً إذا أراد العرب ـ شعوباً وحكومات ـ تجنّب عمليات الفرز الإقليمي في ظل التدخلات الدولية، وما قد تجرَه على العرب من انقسامات وصراعات سياسية واجتماعية. إنه نظام للعلاقات بين الدول العربية، والشعوب العربية، ويجري تأسيسه في ضوء تجربة خمسين عاما من العمل العربي المشترك وتأسيس جامعة الدول العربية، وفي ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية التي حصلت وتحصل بعد انتهاء الحرب الباردة.

سواء استمرت العملية السلمية، أو جرى تجميدها، فإن مطلب إيجاد نظام، أو نسق جديد، للعلاقات العربية - العربية مطلب مهم. في حال استمرار تلك العملية، من شأن قيام النظام العربي المتطور تحسين موقع العرب التفاوضي والإقليمي والدولي. وفي حال تجميدها، يساعد مثل هذا النظام على تجنّب الإنقسامات والتصدعات الداخلية والإقليمية.



خاتمة





تنطوي التسوية في الشرق الأوسط على إشكاليات صعبة ما تزال بدون حلول.

نحن أمام تسمية موروثة هي «أزمة الشرق الأوسط». وكثيرة هي الأزمات العاصفة في الشرق الأوسط، غير تلك الناشئة مع قضية فلسطين وتفاقم الصراع العربي - الإسرائيلي. من المشكلة الكردية بين العراق وإيران وتركيا، إلى المشكلة القبرصية بين اليونان وتركيا، إلى مشكلة أمن الخليج مع تزايد الأهمية النفطية... وغير هذا من الأزمات القديمة والجديدة فلماذا حصر أزمة الشرق الأوسط بقضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي؟

ربما لأن هذه الأزمة هي الأعقد في تاريخ الصراعات الدولية.

لأول مرة يطرد شعب من بلاده، ويغير اسم وطنه، وتنتهك حقوقه الوطنية بهذا الشكل، فيتحول مجموعة لاجئين وسط مجموعة قرارات وسياسات دولية حولت إسرائيل إلى كيان ثابت في المنطقة، ودعت العرب إلى الإعتراف به والتعامل معه.

الشعب الأصلي يطرد من وطنه، لتحل مكانه مجموعات يهودية مجمعة من أنحاء العالم على اختلاف وطنياتها وقومياتها.

ثم، لا توجد أزمة دولية استحوذت على نحو ثلث قرارات الأمم المتحدة كأزمة الشرق الأوسط هذه، على مدى خمس وأربعين عاماً.

أما عن تسوية هذه الأزمة، فالإشكالية الأكبر تكمن في مضمونها. ثمة مفهوم عالمي للتسوية (قانوني - سياسي) ينطوي على التوصل إلى حل وسط بين أطراف النزاع. بحيث تقوم التسوية على العدل والتكافؤ بين أطرافها. وبذلك تحقق التسوية تصفية الأسباب التي أدت إلى النزاع من خلال الحفاظ على جزء من حقوق الأطراف المعنيين ومصالحهم.

كما يمكن أن تأتي التسوية مخلة بمصالح أحد أطرافها، او بعضهم، تبعاً لسياسة القوة وتكريس غلبة المنتصر في الحرب. وهذه هي حال التسوية المطروحة في الشرق الأوسط.

ثمة أسباب قانونية وسياسية لهذه الفرضية، تجدر ملاحظتها والتعرف عليها في

هذا الخضم الهائل من المواقف والتطورات والتدخلات الإقليمية على مدى نصف قرن من الزمان.

* * *

في الأسباب القانونية، نجد قراراً لتقسيم فلسطين (رقم ١٨١) صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، دون اختصاص. فالجمعية العامة تقدم توصيات ولا تصدر قرارات ملزمة في هكذا مسائل. ثم أن قرار التقسيم مكن إسرائيل من الإنتقال من فكرة الوطن القومي اليهودي (كما دعا وعد بلفور) إلى فكرة الدولة. لذلك رفض العرب قرار التقسيم، ولو قبله الفلسطينيون بعد أكثر من أربعين عاماً في دورة المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر سنة ١٩٨٨. صحيح أن قرار التقسيم المذكور كان أفضل بالنسبة للعرب فيما لو طبق، ولم تصل حال العرب والفلسطينيين إلى ما هي عليه لاحقاً. غير أن الرجاء العربي بإحقاق الحق بقي رجاء، وسط إصرار دولي شامل على إقامة «دولة إسرائيل»، ووسط تراجع عربي عام ظهر في الهزيمة العسكرية سنة ١٩٦٧ التي أعطت لإسرائيل أراض عربية جديدة خارج جغرافية فلسطين. فكان القرار ٢٤٢، الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢، الذي دعا إلى تحقيق انسحاب إسرائيلي مشروط من الأراضي العربية المحتلة، أي أنه ربط تحقيق الإنسحاب بالتسوية السلمية مع العرب. فضلاً عن إغفاله لقضية فلسطين واختصارها في مجموعة لاجئين. بتعبير آخر، لم يتعامل القرار ٢٤٢ مع الشعب الفلسطيني كشعب يحق له تقرير المصير. وساعد إسرائيل في الإفادة من توسعها الجغرافي بالقوة في حرب ١٩٦٧، عندما نقلها إلى مرحلة التسوية مع العرب، والتمهيد للقبول بها طرفاً من أطراف النزاع والتسوية.

وإذا كان من دوافع حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ الضغط لتنفيذ القرار ٢٤٢، بمعزل عن الإرادة العربية التي ظهرت وتريد المواجهة، فإن هذا التنفيذ بقي بعيداً، على رغم قبول المصريين والأردنيين بذاك القرار. ثم قبله السوريون بعد حرب ١٩٧٣ عندما قبلوا القرار ٣٣٢، وعاد الفلسطينيون ليقبلوه لاحقاً في العام ١٩٨٨. إن الذي راح يتحقق شيء آخر مختلف في مضمونه عن قواعد القانون الدولي، وعن القرارات الدولية إنه تسويات ثنائية متعاقبة بدءاً باتفاقات «كامب ديفيد»، ومروراً بـ «اتفاقي أوسلو»، وصولاً إلى اتفاق «وادي عربة».. وعكست تلك الاتفاقات في مجملها اختلالاً في توازن القوى لصالح إسرائيل وسط متغيرات إقليمية ودولية

صاخبة.

أقرت «كامب ديفيد» مبدأ الإعتراف الكامل بإسرائيل، وهذا ما لم يبلغه القرار ٢٤٢. وتجاهلت حتى حقوق اللاجئين قبل حرب ١٩٦٧. ونقلت المفاوضات من عهدة الأمم المتحدة إلى عهدة الولايات المتحدة والفارق كبير. كما أجهضت هذه الإتفاقات فكرة المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات الملزمة من خلال اعتماد مضامين جديدة للتسوية تحت عناوين عريضة مثل:

إنهاء حالة الحرب، الإعتراف الكامل، التطبيع وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية، ووضع ترتيبات أمنية، واعتماد الحكم الذاتي الفلسطيني، ثم التقدم نحو نظام إقليمي شرق أوسطي بديل عن نظام عربي متهالك وصل إلى مرحلة الإعياء في حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١.

وحتى تختصر قضية فلسطين بمجموعة لاجئين، ويتم الضغط على سوريا ولبنان للإنخراط في عملية التسوية. كان غزو لبنان في صيف ١٩٨٢ ليدمر مقومات بلد نازف يعاني من مشكلات معقدة. وبقي الإحتلال الإسرائيلي جاثماً في جنوب لبنان على رغم مطالبة قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٩، بانسحاب القوات الإسرائيلية بدون شروط. ولم تفلح قرارات مجلس الأمن اللاحقة في حمل إسرائيل على الإنسحاب من لبنان الذي أجبر على الدخول في صيغة مدريد بدون مراعاة لخصوصية وضعه في الصراع العربي - الإسرائيلي. ولعل أهم نتائج مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١ تقدم فكرة مؤتمر محدود الصلاحية برعاية الولايات المتحدة، وتراجع فكرة المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك مع سقوط الإتحاد السوفياتي ووقوع حرب الخليج الثانية. هكذا أمن مؤتمر مدريد انتقال الأطراف المعنيين إلى ثنائية المفاوضات، وبالتالي إلى التطبيع الشامل من خلال المفاوضات المتعددة الطرف بمشاركة القوى الدولية الفاعلة.

* * *

على هامش صيغة مدريد، انتعشت الديبلوماسية السرية بين العرب وإسرائيل، وهي كانت قائمة سابقاً بأشكال مختلفة. وقادت هذه الديبلوماسية إلى توقيع اتفاق أوسلو الأول، باريخ ١٩٩٣/٩/١٣، الذي انطوى على مضمون عام قابل للتأويل وتضارب التفسيرات في كثير من البنود. لذلك لاحظنا تعقد وتشعب المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية على كل بند من بنود الإتفاق، من الانتخابات الفلسطينية

إلى إنسحاب الجيش الإسرائيلي إلى التفاوض على الوضع النهائي للحكم الذاتي بما فيه مصير القدس والاستيطان واللاجئين والأمن ومشكلات الحدود.

الإتفاق هو مجموعة مبادىء عامة للتسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية المرحلية التي يجب أن تمهد لإجراء مفاوضات لاحقة على الوضع النهائي للحكم الذاتي. ومن أهم الإلتزامات الناشئة عنه: الإعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتزام المنظمة إلغاء مواد من الميثاق الوطني الفلسطيني تتعارض مع وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة، وهذا يعتبر انعطافاً حاسماً في مسار القضية الفلسطينية. لقد حصلت إسرائيل على اعتراف كامل بها، فيما حصل الفلسطينيون على اعتراف منقوص بحقوقهم الوطنية لا يعني اعترافاً بدولة فلسطينية.

وأقر الإتفاق نقل بعض الصلاحيات من سلطة الإحتلال إلى سلطة الحكم الذاتي، وانتخاب مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني، لكن مفاوضات صعبة دارت بين الجانبين خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، في طابا والقاهرة، على الصلاحيات المدنية للحكم الذاتي المتعلقة بالصناعة والتجارة والنقل والتأمين والبريد والزراعة والإحصاء والشؤون البلدية. وقد دارت تلك المفاوضات تحت ضغط الحصار الإسرائيلي لمناطق الحكم الذاتي.

وتحت عنوان الإنسحاب، نجد«إعادة انتشار» للقوات الإسرائيلية وليس انسحاباً تاماً من الأراضي الفلسطينية (مادة ١٣ من اتفاق أوسلو الأول). وبذلك بقي الجيش الإسرائيلي في جزء من قطاع غزة بحجة حماية أمن المستوطنين، فضلاً عن سيطرته على المعابر التي تربط قطاع غزة بمصر وإسرائيل. وكذلك بقي مسيطراً على خمس مساحة مدينة الخليل بعد طول عناء المفاوضات المعقدة بحجة حماية المستوطنين الذين يحاصرون الحرم الإبراهيمي. هذا بالإضافة إلى إصرار سلطات الإحتلال على ابقاء جيشها على طول مجرى نهر الأردن وفي القدس الشرقية وبالقرب من تجمعات الإستيطان وعلى الطرق الرئيسية داخل الضفة الغربية... فماذا يبقى من معنى الإنسحاب؟

وعن السيادة الوطنية الفلسطينية، نحن أمام سياسة محدودة، من حيث تقييد الحريات العامة والتشريع الداخلي والتدخل في طريقة إجراء الإنتخابات وعمل مؤسسات السلطة الوطنية. ثمة وصاية إسرائيلية على هذه السلطة تحت دواعي الأمن «وامتلاك إسرائيل للسيادة» في الأراضي المحتلة.

أما عن إنهاء حالة الحرب، فإن النصوص تفضي إلى وقف الأعمال العسكرية وعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة والإمتناع عن العودة إلى الصراع. وهذا يعني وقف الكفاح المسلح الفلسطيني وإسقاط حق المقاومة المسلحة ضد قوات الإحتلال.

إضافة إلى ذلك، ركز الملحقان الثالث والرابع على التعاون الاقتصادي في إطار إقليمي وثنائي، بحيث باتت المسألة الإقتصادية رئيسية في اتفاق أوسلو، وهي تمهد لإقامة محور فلسطيني - أردني - إسرائيلي. ثمة خصوصية اقتصادية في علاقات مناطق الحكم الذاتي بإسرائيل، وتبدو واضحة في العلاقات التجارية وانتقال العمالة الفلسطينية (أكثر من مئة ألف عامل فلسطيني) يومياً للعمل داخل الخط الأخضر. ويمكن ملاحظة الإطار الإقليمي في استغلال منطقة البحر الميت وتحلية مياه البحر وربط شبكات الكهرباء ونقل النفط والغاز وتنمية السياحة والنقل والإتصالات، إضافة إلى إقامة «صندوق تنمية للشرق الأوسط»... يرمي هذا التركيز على البعد الإقتصادي إلى إيجاد شبكة علاقات إقليمية (شرق أوسطية) بحيث تصبح إسرائيل طرفاً أساسياً في هذه الشبكة.

إذاً نحن أمام اتفاق عام يحتاج إلى مزيد من التفاوض على التفاصيل، وهذا ما تأكد في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التي دارت خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، وتوصلت إلى اتفاقات عدة خاصة بالمعابر، والتدابير الأمنية، ودخول الشرطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا، والعلاقات الإقتصادية، ونقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، وتوسيع الحكم الذاتي.... ولعل اتفاق طابا لتوسيع الحكم الذاتي، المعروف باسم «اتفاق «أوسلو الثاني»، والموقع بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨، هو الدليل الآخر على عمومية اتفاق «أوسلو الأول». وقد ركز هذا الإتفاق الثاني على إعادة الإنتشار الإسرائيلي خارج المدن الفلسطينية، وعلى الإنتخابات الفلسطينية. وهو يفضي إلى حكم ذاتي محدود الصلاحيات للفلسطينيين على غالبية السكان العرب في الضفة الغربية، في مقابل سيطرة إسرائيل على غالبية مساحة الأرض بحجة الإعتبارات الأمنية. بل أكثر من ذلك، ثمة تملص اسرائيلي مستمر من تنفيذ اتفاقي أوسلو، وسعي لتعديل المساحات الجغرافية التي ينسحب منها الجيش الإسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني.

* * *

أما العلاقات الإسرائيلية ـ الأردنية فقد اتصفت بدينامية ظاهرة قبل مؤتمر مدريد وبعده، مع الإشارة إلى تعرض الأردن لضغوط أميركية بعد حرب الخليج الثانية برزت في الحصار الإقتصادي لميناء العقبة، وفي تفاقم أزمات اقتصادية ومعيشية أخذت تؤثر سلباً في استقرار النظام السياسي الأردني. وقد أتت المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، أو اتفاق وادي عربة، الموقع يوم ١٩٩٤/١٠/٢٦، ليحدد إطاراً عاماً للعلاقات الثنائية والإقليمية هو أشمل من الإطار الذي رسمته المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية سابقاً في العام ١٩٧٩، ذلك لأن هذا الإتفاق تحدث عن تعاون إقليمي (شرق أوسطي)، ودعا إلى عقد مؤتمر للأمن والسلام في الشرق الأوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي تحول لاحقاً إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. بتعبير آخر، أسس الإتفاق لإقامة نظام شرق أوسطي امتداداً لما تم التوصل إليه في اتفاق أوسلو.

ثمة ثلاث مسائل أساسية توقف عندها اتفاق وادي عربة هي: المياه والحدود والعلاقات الإقتصادية. على صعيد المياه، تحصل إسرائيل من نهر الأردن على ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً (علماً أن مشروع جونستون لعام ١٩٥٥ خصص لها نحو ٣٧٥ مليون متر مكعب فقط)، على أن يزود الأردن بثلاثين مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الأردن. هذا فضلاً عن زيادة استهلاك إسرائيل من مياه نهر اليرموك، وسيطرتها على المياه الجوفية في وادي عربة، وحفر الآبار الإرتوازية في وادي الأردن. ومن شأن هذه المسألة توليد نزاعات أردنية ـ فلسطينية حول مياه منطقة الحمة، ونزاعات أردنية ـ سورية حول مياه اليرموك، إضافة إلى تجاذب أردني ـ إسرائيلي محتمل.

وعلى صعيد الحدود، حددت المادة الثالثة من الاتفاق الحدود الدولية على أساس تعريف الحدود في زمن الإنتداب البريطاني. لكن الملحق الأول أشار إلى وجود حقوق تملك إسرائيلية خاصة في منطقة الباقورة ـ نهاريم، وإلى وضع خاص لمنطقة الغمر ـ تسوفار بحيث يحق للإسرائيليين استعماله لمدة ٢٥ سنة قابلة للتجديد. هذا ما يتعارض مع حقوق السيادة الأردنية، وربما أراد الإسرائيليون التأثير في كمية إنتاج المياه الجوفية في وادي عربة بما يؤمن مصالحهم المستقبلية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد ألغى الإتفاق كل أشكال المقاطعة الإقتصادية ودعا إلى علاقات طبيعية في الاقتصاد والثقافة. ومهد لابرام اتفاقات سياحية

وصحية وبيئية وزراعية، وفي مجالات الطاقة والنقل والمواصلات والتعاون الأمني والتجارة.... بحيث تركزت العلاقات الثنائية على كافة أوجه التطبيع، بما يتجاوز ما تحقق في العلاقات المصرية - الإسرائيلية. وهذا ما حرك معارضة أردنية شعبية أخذت تظهر في مواجهة التطبيع، فضلاً عن حذر فلسطيني من مفاعيل اتفاق وادي عربة لجهة إقراره بدور معين للأردن في رعاية المقدسات الإسلامية بمدينة القدس، ولجهة إبرام اتفاقات اقتصادية وأمنية ومائية قد تضر بمصالح الفلسطينيين في الضفة الغربية.

* * *

تبلورت منذ مؤتمر مدريد خمسة معالم للتسوية السلمية هي: الضغط الدولي لإنجاز التسوية على رغم تراجع أولوية العملية السلمية في العهد الثاني للرئيس الأميركي كلينتون، واستمرار التحالف الإستراتيجي - الأميركي بأبعاده الأمنية والإقتصادية، وتراجع فاعلية القرارات الدولية بعد تزايد الشكوك حول تطبيق قواعد القانون الدولي، والتصعيد الإسرائيلي المستمر وخصوصاً في عهد حكومة نتنياهو، وتراجع النظام العربي على رغم محاولات دول «إعلان دمشق» لاستعادة حد أدنى من التضامن بين الحكومات العربية.

ثمة مشهدان محتملان للعملية السلمية في المدى المنظور: إما استمرار العملية السلمية مع خلافات على تفاصيلها. أو تجميد العملية السلمية تحت وطأة التصعيد.

في المشهد الأول، ستدور الخلافات حول الدولة الفلسطينية، ووضع مدينة القدس، ومستقبل الإستيطان في الضفة الغربية، ومياه الجولان وجنوب لبنان... وهذا لن يمكن الإسرائيليين من إقامة تطبيع إقتصادي واسع مع العرب على رغم الدعم الأميركي لسياسة التطبيع وخصوصاً من خلال المؤتمرات الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. قد تنشأ علاقات إسرائيلية مع غير عاصمة عربية، إنما في حدود متواضعة. مع ما يرافقها من خلافات حكومية عربية لن تقود إلى استعادة نظام عربي متطور وفاعل.

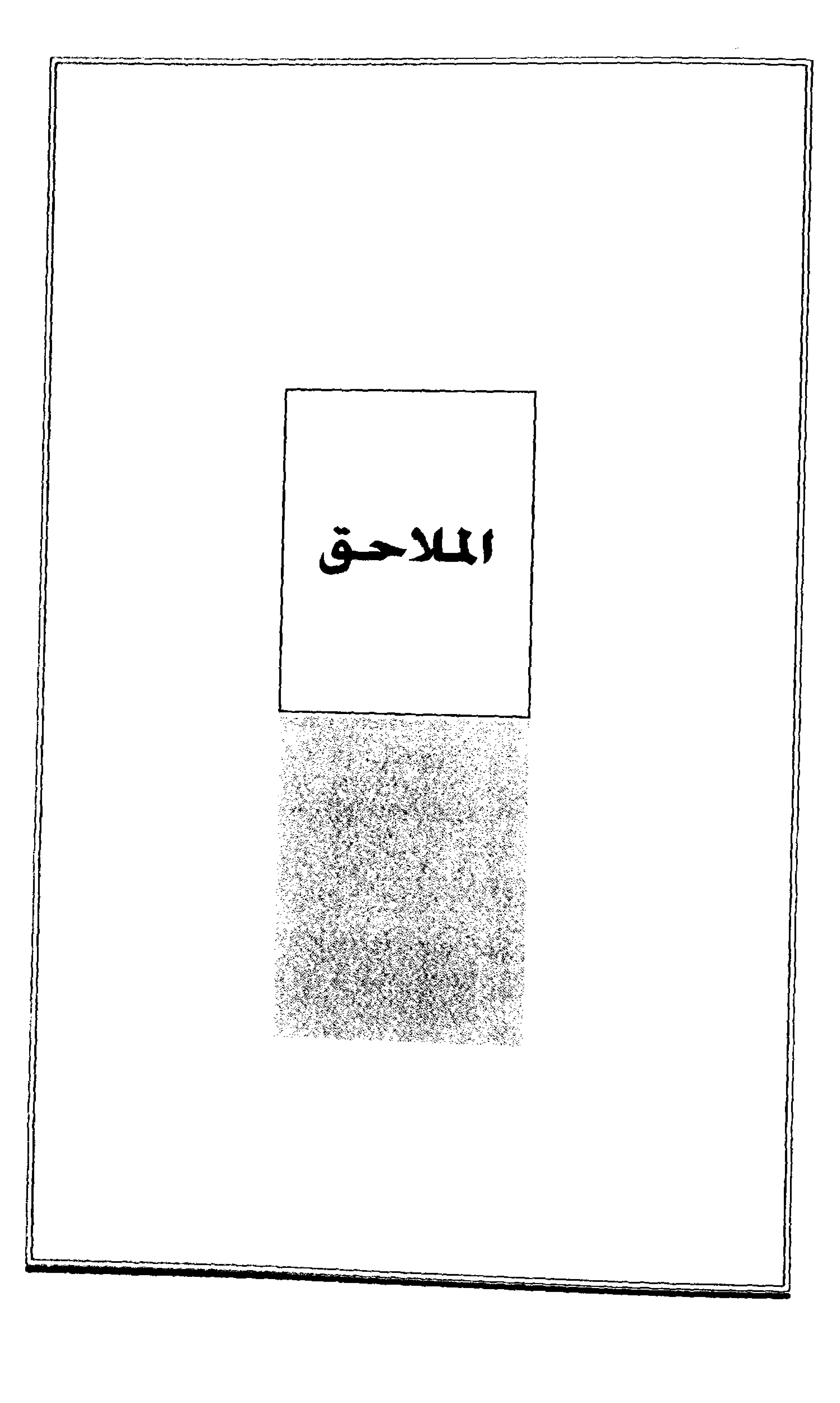
وفي المشهد الثاني - مشهد تجميد العملية السلمية - ستدخل صيغة الحكم الذاتي في واقع صعب، بانتظار متغيرات إقليمية ودولية مهمة. لكن التجميد لن يقود بالضرورة إلى حرب شاملة في الشرق الأوسط، فخيارات الحرب الشاملة تراجعت عند إسرائيل والدول العربية. مع امكانية توجيه ضربات عسكرية إسرائيلية محدودة

ضد سوريا ولبنان، وربما في الضفة الغربية بحجة مكافحة «الإرهاب» للتخفيف من الكثافة الديمغرافية الفلسطينية، ولفرض الأمر الواقع على العرب في إطار السياسة الإسرائيلية المعهودة. في المقابل، لن يكون تجدد الإنتفاضة الفلسطينية سهلاً بعد الإتفاقات المبرمة والتحولات الحاصلة داخل مناطق الحكم الذاتي.

في هذا المشهد الثاني، قد يأخذ القرار الإقليمي أبعاداً دولية واضحة، كأن يتطور الحلف الإسرائيلي ـ التركي المدعوم أميركياً في مواجهة التعاون السوري ـ الإيراني الذي قد يستقطب العراق. وسيتعمق هذا الفرز بفعل الصراع على المياه العذبة في الشرق الأوسط. فضلاً عن الصراعات الأمنية والإقتصادية... أمام هذا المشهد، يصبح مطلب إحياء النظام العربي ضرورياً لتجنب الفرز الإقليمي ذي الأبعاد الدولية.

أما المراهنة على الدور الأميركي الضاغط على إسرائيل فهي غير مضمونة النتائج، وتبقى المراهنة على الدور الأوروبي محدودة النتائج، وحتى لو توفر هذا الضغط الأميركي والدور الأوروبي فإنهما لن يصبحا فاعلين مع تفكك النظام العربي. لا بد من التنبه إلى عامل القوة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتطور العملية السلمية التي دخلت مرحلة صعبة، والنظام العربي أحد مكونات هذه القوة. بل يمكن القول أن مسار هذا الصراع يكشف عن هوة سحيقة بين القانون الدولي والسياسة الدولية القائمة على القوة. هذا ما يبرر إعادة تركيز النظام العربي على قواعد جدية وعصرية إذا أراد العرب اكتساب القوة الى جانب حقوقهم المشروعة.

بدلاً من تراشق الإتهامات الرسمية بين الحكومات العربية حول العلاقة مع إسرائيل ـ بوجهيها السري والعلني ـ وحول الظروف الإقليمية والدولية التي «قادت الى التسوية». وعوضاً عن عبارات الإتهام بـ «الخيانة» و«الإستسلام» التي راجت في وسائل الإعلام العربية بغير جدوى. ليتركز العمل العربي في الحقبة المقبلة على أولويات بناء الدولة العصرية والإنسان العربي الجديد في مواجهة أصناف التخلف التي بددت قدراته. هذا بالتزامن مع التيقظ للمشروع الإسرائيلي في السيطرة على موارد العرب وثرواتهم وتكريس ضعفهم وتخلفهم، ومع الإنفتاح على تفهم ما يدور في العالم من متغيرات وتطورات سريعة ومفاجئة. قد يتوقف الصراع المسلح، أو ينكفىء إلى زمن، لكن الميادين الأخرى للصراع ستبقى مفتوحة بفعل العنصرية الصهيونية والسيطرة الإسرائيلية قبل أي عامل آخر.



الملاحق

الملحق الأول

قرار مجلس الأمن ٢٤٢(*)

قرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧

إقرار مبادىء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق،

١ ـ يؤكد أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ ـ انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير،

ب ـ إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة او استعمالها.

٢ ـ يؤكد أيضاً الحاجة إلى :

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة،

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين،

(*) المصدر : موسوعة السياسة، الجزء السابع، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤، ص ٥٨٩.

ج ـ ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣ ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤ ـ يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ١٣٨٢، بإجماع الأصوات.

الملحق الثاني

اتفـاق «كامـب ديفيـد» الأول (*)
إطـار السـلام في الشـرق الأوسط

«اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأميركية في كامب ديفيد من ٥ إلى ١٧ أيلول ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الأوسط وهم يدعون اطراف النزاع العربي الإسرائيلي الى الانضمام إليه.

المقدمة

ان البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي:

ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ بكل اجزائه.

بعد أربعة حروب خلال ثلاثين عاماً وعلى رغم الجهود الانسانية المكثفة، لم يستمتع الشرق الأوسط، مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاث، بعد بنعم السلام. ان شعوب الشرق الأوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم.

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيغن للاسماعيلية رداً على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها الزعيمان كلاهما وما لقيته هذه المهمات من استقبال حار من شعبي البلدين، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم

(*) المصدر: عدنان السيد حسين، عصر التسوية، بيروت، دار النفائس ١٩٩٠، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٩.

يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب اضاعتها اذا كان يراد انقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسي الحرب.

وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول.

وان تحقيق علاقة سلام وفقاً لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض في شأن السلام والأمن معها هي أمور ضرورية لتنفيذ جميع البنود والمبادىء في قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و٣٣٨.

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو اعمال عنف. وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الامن.

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية. واضافة الى ذلك في ظل معاهدات السلام، يمكن الاطراف ـ على اساس التبادل ـ الموافقة على ترتيبات امن خاصة من مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي تتفق على انها ذات فائدة.

الاطار :

ان الاطراف اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة وشاملة ومعمرة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و٣٣٨ بكل فقراتهما، وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار، وهي تدرك ان السلام لكي يصبح معمراً يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير، لذا فانها تتفق على ان هذا الاطار مناسب في رأيها ليشكل اساساً للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب بل كذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الاخرين ممن يبدون استعداداً للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس.

ان الاطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار قد اتفقت على المضي قدماً على النحو الآتي:

أ ـ الضفة الغربية وغزة:

اولاً: ينبغي أن تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها. ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

أ ـ تتفق مصر واسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع أخذ الاهتمامات بالأمن من جانب كل الاطراف في الاعتبار، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة الى الضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة، فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية. ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الاردن ستكون مدعوة الى الانضمام الى المحادثات على اساس هذا الاطار. ويجب ان تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الاراضي ولاهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع.

ب ـ ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تضم وفداً يضم مصر والأردن ووفداً من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين وفقاً لما يتفق عليه.

وسيتفاوض الأطراف في شأن اتفاق يحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع امن معينة وسيتضمن الاتفاق أيضاً ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام. وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين. اضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود.

جـ ـ وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزة في اسرع وقت ممكن من دون ان تتأخر

عن السنة الثالثة بعد بداية الفترة الانتقالية. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية. وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين لكنهما مترابطتان. احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الاطراف الاربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها، وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن التي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض في شأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه في شأن الضفة الغربية وغزة وسترتكز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢.

وستقرر هذه المفاوضات ضمن اشياء اخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن. ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

١ ـ ان يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

٢ ـ ان يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

٣ ـ اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين من السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق.

٤ ـ المشاركة كما ذكر اعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض في شأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن.

ثانياً: سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية. وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة. وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط

الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعنيين للبحث في الامور المتعلقة بالامن الداخلي.

ثالثاً : خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب واوجه التمزق. ويجوز ايضاً لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك.

رابعاً: ستعمل مصر واسرائيل بعضهما مع البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

ب ـ مصر ـ اسرائيل

١ ـ تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء الى التهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات وان اية نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة.

٢ ـ توافق الاطراف من اجل تحقيق السلام في ما بينها على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار فيما تتم دعوة الاطراف الاخرى في النزاع الى التقدم في الوقت نفسه الى التفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة.

وان اطار ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينها وستتفق الاطراف على الشكليات والجدول الزمني او تنفيذ التزاماتها في ظل المعاهدة.

ج ـ المبادىء المرتبطة

١ ـ تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة ادناه ينبغي ان تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وكل من جيرانها مصر والاردن وسوريا ولبنان.

٢ ـ على الموقعين ان يقيموا في ما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حال سلام كل منها مع الاخرى.

وعند هذا الحد ينبغي ان يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة ويجب

ان تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

أ ـ اعتراف كامل.

ب ـ الغاء المقاطعات الاقتصادية.

ج ـ ضمان ان يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء الى القضاء.

٣ ـ يجب على الموقعين استكشاف امكانات التطور الاقتصادي في اطار اتفاقات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفاً مشتركاً لهم.

٤ ـ يجب اقامة لجان للدعاوى القضائية في الحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية.

٥ ـ يجري دعوة الولايات المتحدة الى الاشتراك في المحادثات في شأن مواضيع معلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف.

٦ ـ سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها. وسيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن توقيع معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها كما سيطلب اليهم مطابقة سياساتهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار».

عن حكومة جمهورية مصر العربية :

انور السادات

عن حكومة اسرائيل :

مناحيم بيغن

الشاهد :

جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية

الملحق الثالث

اتفاق «كامب ديفيد» الثاني (*)
اطار عمل من اجل عقد
معاهدة سلام بين مصر واسرائيل

«توافق اسرائيل ومصر من اجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار. وقد تم الاتفاق على ان تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة في موقع او مواقع يتفق عليها الجانبان.

تطبق كل مبادىء قرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢ في هذا الحل للنزاع بين مصر واسرائيل.

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تراوح بين سنتين او ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام.

وقد وافق الطرفان على المسائل الآتية:

أ ـ الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

ب ـ انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء.

ج ـ استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للاغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول.

د ـ حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول. وتعتبر

(*) المصدر: عصر التسوية، مصدر سابق، ص ٣١١ ـ ٣١٢.

مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كل الدول للملاحة والطيران من دون اعاقة او تعطيل.

هـ - انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والاردن.

و - تمركز القوات العسكرية كما هو وارد ادناه.

تمركز القوات العسكرية كما يأتي :

أ - الا تتمركز اكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية او مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلو متراً شرق خليج السويس وقناة السويس.

ب - فقد تتمركز قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة لاداء المهمات العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يراوح عرضها بين ٢٠ و٤٠ كيلومتراً.

ج - ان توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلومترات شرق الحدود الدولية قوات اسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى اربع كتائب مشاة ومراقبون من الامم المتحدة.

د - تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفاً.

يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقاً لما يتقرر خلال مفاوضات السلام.

يجوز ان تقام محطات الانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق.

سيتم تمركز قوات الامم المتحدة :

أ - في جزء من المنطقة في سيناء الواقعة على بعد ٢٠ كلم من البحر المتوسط وعلى خط مواز للحدود الدولية.

ب - في منطقة شرم الشيخ لتأمين حرية المرور في مضائق تيران.

ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن التابع للامم المتحدة على مثل هذا الابعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين.

وبعد توقيع اتفاق سلام وبعد اتمام الانسحاب الموقت تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل تتضمن: «الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية

واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وفقاً للقانون».

الانسحاب المؤقت :

خلال فترة ٣ ـ ٩ اشهر التي تعقب توقيع معاهدة السلام، تنسحب جميع القوات الاسرائيلية شرق الخط الممتد من نقطة الى الشرق من العريش وحتى رأس محمد، وسيتم الاتفاق على تحديد هذا الخط تماماً».

عن حكومة مصر العربية :

انور السادات

عن حكومة اسرائيل :

م. بيغن

الشاهد :

جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية.

الملحق الرابع

معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية (*)

معاهدة السلام

بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل

الديباجة

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة اسرائيل..

اقتناعاً منهما بالضرورة الماسة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨..

اذ تؤكدان من جديد التزامهما «باطار السلام في الشرق الاوسط المتفق عليه في كامب ديفيد»، المؤرخ في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨..

واذ تلاحظان ان الاطار المشار اليه انما قصد به ان يكون اساساً للسلام، ليس بين مصر واسرائيل فحسب، بل ايضاً بين اسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من اجل السلام معها على هذا الاساس..

ورغبة منهما في انهاء حالة الحرب بينهما واقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة ان تعيش في امن..

واقتناعاً منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل الى تسوية للنزاع العربي الاسرائيلي بكافة نواحيه..

واذ تدعوان الاطراف العربية الاخرى في النزاع الى الاشتراك في عملية السلام مع اسرائيل على اساس مبادىء اطار السلام المشار اليها أنفاً واسترشاداً بها..

(*) المصدر : عصر التسوية، مصدر سابق، ص ٣١٣ ـ ٣١٦.

وإذ ترغبان أيضاً في انماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم..

قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من اجل تنفيذ الاطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل..

المادة الاولى

١ ـ تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٢ ـ تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.

٣ ـ عند اتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الاول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة (فقرة ٣).

المادة الثانية

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوي.

المادة الثالثة

١ ـ يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة :

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في ان يعيش في سلام داخل

حدوده الآمنة والمعترف بها.

(جـ) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها، احدهما ضد الآخر، على نحو مباشر او غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

٢ ـ يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من افعال الحرب او الافعال العدوانية او افعال العنف او التهديد بها من داخل أراضيه او بواسطة قوات خاضعة لسيطرته او مرابطة على أراضيه ضد السكان او المواطنين او الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم او التحريض او الاثارة او المساعدة او الاشتراك في فعل من افعال الحرب او الافعال العدوانية او النشاط الهدام او افعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الافعال للمحاكمة.

٣ ـ يتفق الطرفان على ان العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وانهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الافراد والسلع. كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى اقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام لهذه المعاهدة.

المادة الرابعة

١ ـ بغية توفير الحد الاقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على اساس التبادل تقام ترتيبات امن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والاسرائيلية وقوات امم متحدة ومراقبين من الامم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الاول وكذلك اية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان.

٢ ـ يتفق الطرفان على تمركز أفراد الامم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الاول ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الافراد وعلى ان سحب هؤلاء الافراد لن يتم الا بموافقة مجلس الامن التابع للامم المتحدة بما في ذلك التصويت

الايجابي للاعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان خلاف ذلك.

٣ ـ تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لما هو منصوص عليها في الملحق الاول.

٤ ـ يتم بناء على طلب احد الطرفين اعادة النظر في ترتيبات الامن المنصوص عليها في الفقرتين ١ . ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

المادة الخامسة

١ ـ تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الابيض المتوسط وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول. كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الاشخاص والسفن والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

٢ ـ يعتبر الطرفان ان مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق او ايقاف لحرية الملاحة او العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من والى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة السادسة

١ ـ لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على اي نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الامم المتحدة.

٢ ـ يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن اي فعل او امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن اية وثيقة خارج هذه المعاهدة.

٣ ـ كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما احكام الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الاخطار المناسب للامين العام للامم المتحدة وجهات الايداع الاخرى لمثل هذه

الاتفاقيات.

٤ ـ يتعهد الطرفان بعدم الدخول في اي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

٥ ـ مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الاطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة.

المادة السابعة

١ ـ تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة.

٢ ـ اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق او تحال الى التحكيم.

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على انشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية.

المادة التاسعة

١ ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.

٢ ـ تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر واسرائيل في ايلول / سبتمبر ١٩٧٥.

٣ ـ تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

٤ ـ يتم اخطار الامين العام للامم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة.

حررت في واشنطن دي. سي. في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩م، ٢٧ ربيع الأول ١٣٩٩ هـ من ثلاث نسخ باللغات الانكليزية والعربية والعبرية وتعتبر جميعها متساوية الحجية، وفي حالة الخلاف حول التفسير فيكون النص الانكليزي هو الذي يعتد به.

عن حكومة اسرائيل :　　　عن حكومة جمهورية مصر العربية :

شهد التوقيع :

جيمي كارتر، رئيس الولايات المتحدة الاميركية.

الملحق الخامس

رسائل الاعتراف المتبادلة بين إسرائيل وم.ت.ف (*)

من عرفات إلى رابين

«٩ أيلول ١٩٩٣

السيد رئيس الوزراء

ان توقيع اعلان المبادىء يمثل بداية حقبة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط. ومن منطلق اقتناع راسخ بذلك اود ان اؤكد الالتزامات الآتية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة اسرائيل في الوجود في سلام وأمن.

تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الأمن الرقمين ٢٤٢ و٣٣٨.

تلزم منظمة التحرير الفلسطينية نفسها عملية السلام في الشرق الأوسط وحلاً سلمياً للنزاع بين الجانبين وتعلن ان كل القضايا العالقة المتعلقة بالوضع النهائي ستحل من طريق المفاوضات.

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية ان توقيع اعلان المبادىء يشكل حدثاً تاريخياً يفتتح عهداً جديداً من التعايش السلمي يخلو من العنف وكل الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار ووفقاً لذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ استخدام الارهاب وغيره من اعمال العنف وستتحمل المسؤولية عن كل عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وافرادها كي تضمن امتثالهم وتمنع العنف وتؤدب المخالفين.

وفي ضوء الوعد بحقبة جديدة وتوقيع اعلان المبادىء وعلى أساس القبول

(*) المصدر: موسوعة السياسة، الجزء السابع، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤، ص ٦٤٤ و٦٤٥

الفلسطيني بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ فإن منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد ان بنود الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق اسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي لا تنسجم والالتزامات الواردة في هذه الرسالة هي الآن غير سارية وباطلة. وتالياً فإن منظمة التحرير الفلسطينية تتعهد ان ترفع الأمر الى المجلس الوطني الفلسطيني للاقرار الرسمي وادخال التعديلات اللازمة في ما يتعلق بالميثاق الفلسطيني».

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية»

من رابين الى عرفات

«٩ ايلول ١٩٩٣

السيد الرئيس

رداً على رسالتكم في ٩ ايلول ١٩٩٣، اود ان اؤكد لكم انه في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في رسالتكم، قررت حكومة اسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية في اطار عملية السلام في الشرق الاوسط.

اسحق رابين

رئيس وزراء اسرائيل»

من عرفات الى هولست

«٩ ايلول ١٩٩٣

العزيز الوزير هولست

اود أن اؤكد لكم انه لدى توقيع اعلان المبادىء سأضمن المواقف الآتية في

تصريحاتي العلنية :

في ضوء الحقبة الجديدة التي يمثلها توقيع اعلان المبادىء، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه الى المشاركة في الخطوات التي تؤدي الى اعادة الحياة الى طبيعتها ورفض العنف والارهاب والتي تساهم في السلام والاستقرار والمشاركة بنشاط في تشكيل اعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية والتعاون.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية»

الملحق السادس

إعلان مبادىء بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (إتفاق أوسلو الأول) واشنطن، ١٣/٩/١٩٩٣(*)

إن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني («في الوفد الأردني - الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط») («الوفد الفلسطيني») ممثلاً الشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه فإن الطرفين يتفقان على المبادىء التالية:

المادة ١

هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب، («المجلس»)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

من المفهوم أن الترتيبات الإنتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

(*) المصدر: مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ١٧٥ - ١٨٣.

المادة ٢

إطار الفترة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادىء هذا.

المادة ٣

الانتخابات

١ ـ من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادىء ديمقراطية ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس في إشراف ومراقبة دوليين متفق عليهما بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

٢ ـ سيتم عقد إتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق ١ بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.

٣ ـ هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة ٤

الـولاية

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة ٥

الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

١ ـ تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا.

٢ ـ سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

٣ ـ من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أُخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤ ـ يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

المادة ٦

النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

١ ـ فور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين هذه المهمة كما هو مفصل هنا. سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

٢ ـ مباشرة بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية : التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق وإلى أن يتم تنصيب المجلس يمكن الطرفين أن يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

المادة ٧

الاتفاق الانتقالي

١ ـ سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على إتفاق حول الفترة الانتقالية («الاتفاق الانتقالي»).

٢ ـ سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى هيكلية المجلس وعدد

أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس. وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً للمادة ٩ المذكورة أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

٣ ـ سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه سابقاً وفقاً للمادة ٦ المذكورة أعلاه.

٤ ـ من أجل تمكين المجلس من النهوض، بالنمو الاقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه إضافة إلى أمور أخرى بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء وسلطة ميناء غزة البحري وبنك فلسطيني للتنمية ومجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات وسلطة فلسطينية للبيئة وسلطة فلسطينية للأراضي وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

٥ ـ بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة ٨

النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشىء المجلس قوة شرطة قوية بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة ٩

القوانين والأوامر العسكرية

١ ـ سيخول المجلس سلطة التشريع وفقاً للاتفاق الانتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.

٢ ـ سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

المادة ١٠

لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية

من أجل تأمين تطبيق هادىء لإعلان المبادىء هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الإنتقالية ستشكل فور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات.

المادة ١١

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

إقراراً بالمنفعة المتبادلة من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل سيتم إنشاء لجنة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ بأسلوب تعاوني وذلك فور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.

المادة ١٢

الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

يقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام. وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل اخرى ذات الاهتمام المشترك.

المادة ١٣

إعادة تموضع القوات الإسرائيلية

١ - بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى إنسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة ١٤.

٢ - عند إعادة موضعة قواتها العسكرية ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

٣ - وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة ٨ أعلاه.

المادة ١٤

الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

المادة ١٥

تسوية المنازعات

١ - ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادىء هذا أو أي إتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستتشكل وفقاً للمادة العاشرة أعلاه.

٢ - إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال الية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

٣ - للطرفين أن يتفقا على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق على التحكيم ومن أجل هذا الغرض وبناء على إتفاق الطرفين سينشىء الطرفان لجنة تحكيم

المادة ١٦

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في ما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعددة أداة ملائمة للنهوض بـ «خطة مارشال» وببرامج إقليمية وبرامج أخرى بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق الرابع.

المادة ١٧

بنود متفرقة

١ ـ يدخل اتفاق المبادىء هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢ ـ جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادىء هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

أبرم في واشنطن العاصمة يوم ١٣/٩/١٩٩٣.

عن حكومة إسرائيل

عن الوفد الفلسطيني

الشاهدان

الولايات المتحدة الأميركية   الفيدرالية الروسية

الملحق الأول

بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

١ ـ فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقاً لاتفاق بين الطرفين.

٢ ـ وبالإضافة يجب أن يغطي الاتفاق حول الانتخابات القضايا التالية من بين أمور أخرى :

أ ـ النظام الانتخابي.

ب ـ صيغة الإشراف والمرافقة الدولية المتفق عليها وتركيبتها الفردية.

ج ـ الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام وإمكان الترخيص لمحطة بث إذاعي وتلفزي.

٣ ـ لن يتم الإجحاف بالوضع المستقبلي للفلسطينيين المرحلين (النازحين) الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية.

الملحق الثاني

بروتوكول حول إنسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا

١ ـ سيعقد الطرفان إتفاقاً ويوقعانه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. وسيتضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسري في قطاع غزة ومنطقة أريحا على إثر الانسحاب الإسرائيلي.

٢ ـ ستنفذ إسرائيل إنسحاباً مجدولاً وبسرعة متصاعدة لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا يبدأ فوراً مع توقيع الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد توقيع هذا الاتفاق.

٣ ـ سيتضمن الاتفاق المذكور أعلاه من جملة أمور أخرى :

أ ـ ترتيبات لنقل هادىء وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

ب ـ بنية السلطة الفلسطينية وصلاحياتها ومسؤولياتها في هذه المجالات في ما عدا الأمن الخارجي والمستوطنات والإسرائيليين والعلاقات الخارجية ومسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك.

ج ـ ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التي تتشكل من ضباط الشرطة المجندين محلياً ومن الخارج (حاملي جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر). إن الذين سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية القادمين من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة.

د ـ حضور دولي أو أجنبي موقت وفقاً لما يتفق عليه.

هـ - إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل.

و - برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي تشمل إقامة صندوق طوارىء لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدعم المالي والإقتصادي.

وسيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليميين والدوليين لدعم هذه الأهداف.

ز - ترتيبات لمر آمن للأفراد وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤ - الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين في ما يتعلق بمعابر :

أ - غزة - مصر.

ب - أريحا - الأردن.

٥ - المكاتب المسؤولة عن الاضطلاع بصلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها حسب هذا الملحق رقم ٢ والمادة ٦ من إعلان المبادىء سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا في انتظار تنصيب المجلس.

٦ - باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية.

الملحق الثالث

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية

يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي تركز بين أمور أخرى على التالي :

١ - التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

٢ ـ التعاون في مجال الكهرباء بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لإنتاج الموارد الكهربائية وصيانتها وشرائها وبيعها.

٣ ـ التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة يأخذ في الاعتبار استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خاصة في قطاع غزة والنقب وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى. وسيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار كذلك بناء مركب صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة وكذلك تمديد أنابيب لنقل النفط والغاز.

٤ ـ التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطيني.

٥ ـ التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة ويأخذ في الاعتبار إنشاء خطوط نقل وإتصالات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدان أخرى وإليهما. بالإضافة سيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة والسكك الحديد وخطوط الاتصالات... الخ.

٦ ـ التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة بما يشجع التجارة الداخلية والإقليمية وما بين الإقليمية وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق والتعاون في مجالات أخرى تتعلق بالتجارة.

٧ ـ التعاون في مجال الصناعة بما في ذلك برامج التطوير الصناعي الذي سيوفر إنشاء مراكز إسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة للبحث والتطوير الصناعي والذي سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية ويضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج والمنتجات الغذائية والأدوية والالكترونيات والألماس والصناعات القائمة على الكومبيوتر والعلوم.

٨ ـ برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في مسائل الخدمات الاجتماعية.

٩ ـ خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها تأخذ في الاعتبار ورش عمل

وندوات إسرائيلية فلسطينية مشتركة وإقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك ومعلومات مشتركة.

١٠ ـ خطة لحماية البيئة تأخذ في الاعتبار إجراءات مشتركة و / أو منسقة في هذا المجال.

١١ ـ برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الاعلام.

١٢ ـ أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة.

الملحق الرابع

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية

(١) سوف يتعاون الجانبان في سياق مسعى السلام المتعدد الطرف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر إليه الدول السبع الكبرى (G.7). سيطلب الطرفان من السبعة الكبار السعي إلى إشراك دول أخرى مهتمة بهذا البرنامج مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص.

(٢) سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين :

أ ـ برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ب ـ برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي.

أ ـ برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة سيتشكل من العناصر التالية :

١ ـ برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعي بما في ذلك برنامج للإسكان والبناء.

٢ ـ خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة.

٣ ـ برنامج لتنمية البنية التحتية (المياه والكهرباء والنقل والاتصالات... الخ).

٤ ـ خطة للموارد البشرية.

٥ ـ برامج أخرى.

ب ـ ويمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي من العناصر التالية :

١ ـ إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط

كخطوة ثانية.

٢ ـ تطوير خطة إسرائيلية فلسطينية أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت.

٣ ـ قناة البحر المتوسط (غزة) ـ البحر الميت.

٤ ـ تحلية المياه إقليمياً ومشاريع تطوير أُخرى للمياه.

٥ ـ خطة إقليمية للتنمية الزراعية تتضمن مسعى إقليمياً للوقاية من التصحر.

٦ ـ ربط الشبكات الكهربائية في ما بينها.

٧ ـ التعاون الإقليمي من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعها واستغلالها صناعياً.

٨ ـ خطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٩ ـ التعاون الإقليمي في مجالات أخرى.

(٣) سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الطرف وسينسقان بهدف إنجاحها. كما سيشجِع الطرفان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات مجموعات العمل. وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية لها ضمن مجموعات العمل المتعددة الطرف المختلفة.

المحضر المتفق عليه

إعلان المبادىء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية

(أ) تفاهمات واتفاقات عامة

أية صلاحيات ومسؤوليات يتم نقلها إلى الفلسطينيين وفقاً لإعلان المبادىء قبل تنصيب المجلس ستُخضع للمبادىء نفسها المتعلقة بالمادة الرابعة كما هو مبين في المحضر المتفق عليه أدناه.

(ب) تفاهمات واتفاقات محددة

المادة الرابعة

من المفهوم أن :

١ ـ ولاية المجلس ستمتد على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك

المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم : القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والإسرائيليون.

٢ - ستسري ولاية المجلس في ما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة إليه المتفق عليها.

المادة السادسة

من المتفق عليه أن يكون نقل السلطة كما يلي :

١ - يقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الإسرائيلي أسماء الفلسطينيين المفوضين الذي سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنتقل إلى الفلسطينيين وفقاً لإعلان المبادىء في المجالات التالية : التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة وأية سلطات أخرى متفق عليها.

٢ - من المفهوم أن حقوق هذه المناصب والتزاماتها لن تتأثر.

٣ - ستستمر كل المجالات الموصوفة أعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الموازنة وفقاً لترتيبات يتم الاتفاق عليها من الطرفين. وستأخذ هذه الترتيبات في الاعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تتم جبايتها من مكتب الضرائب المباشرة.

٤ - فور تنفيذ إعلان المبادىء سيباشر الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقاً للتفاهمات المذكورة أعلاه.

المادة السابعة

كما سيتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات للتنسيق والتعاون.

المادة الثامنة

انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة إسرائيل الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

المادة التاسعة

من المفهوم أن الاتفاق الانتقالي سيتضمن ترتيبات للتعاون والتنسيق في هذا الخصوص. كما أنه من المتفق عليه أن يتم إنجاز نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى الشرطة الفلسطينية بطريقة ممرحلة كما هو متفق عليه في الاتفاق الانتقالي.

المادة العاشرة

من المتفق عليه أنه فور دخول إعلان المبادىء حيز التنفيذ سيقوم الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني بتبادل أسماء الأفراد المعنيين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الاسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة.

كما أنه من المتفق عليه أن يكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق ويمكن للجنة المشتركة أن تضيف تقنيين وخبراء أخرين حسب الضرورة وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة اجتماعاتها ومكان أو أماكن عقدها.

الملحق الثاني

من المفهوم أنه لاحقاً للانسحاب الإسرائيلي ستستمر إسرائيل في مسؤولياتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين.

ويمكن القوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا.

أبرم في واشنطن العاصمة في تاريخ ١٩٩٣/٩/١٣

عن حكومة إسرائيل عن الوفد الفلسطيني

الشاهدان

الولايات المتحدة الأميركية الفيدرالية الروسية

الملحق السابع

نص الاتفاق المرحلي
بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية
على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني
في الضفة الغربية (اتفاق أوسلو الثاني) (*)
طابا، ٢٤/٩/١٩٩٥(**)

عــام :

يتكون الاتفاق المرحلي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك ملاحقه المختلفة، من ٤٠٠ صفحة تبين مستقبل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. وملحق بالجسم الرئيسي للاتفاق ستة ملاحق تتعامل مع: ترتيبات الأمن، والانتخابات، والشؤون المدنية (نقل السلطات)، والمسائل القانونية، والعلاقات الاقتصادية، والتعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

ينص الاتفاق على أن مجلساً فلسطينياً سينتخب لفترة انتقالية لا تزيد على خمس سنوات اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق غزة ـ أريحا (أي في موعد لا يتجاوز أيار / مايو ١٩٩٩). وسوف تبدأ المفاوضات على ترتيبات الوضع النهائي في موعد لا يتجاوز أيار / مايو ١٩٩٦.

وسوف تتناول مفاوضات الوضع النهائي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، واللاجئون، والمستوطنات، وترتيبات الأمن، والحدود والعلاقات والتعاون مع البلدان المجاورة... إلخ.

(*) وقعه بالاحرف الاولى كل من أحمد قريع (أبو علاء) عن الجانب الفلسطيني، واوري سافير عن الجانب الاسرائيلي.

(**) المصدر : مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٢٤، ص ٢٠٦ ـ ٢١١.

الانتخابات :

المجلس هو هيئة منتخبة، ووفقاً لذلك فإن الاتفاق يبين ترتيبات لانتخابات ديمقراطية للمجلس يشارك فيها جميع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة ممن هم فوق الثامنة عشرة من العمر المسجلين في سجل السكان. وتُجرى الانتخابات بعد ٢٢ يوماً من إكمال جيش الدفاع الإسرائيلي إعادة انتشاره خارج المناطق الآهلة بالسكان في الضفة الغربية.

سوف تكون الانتخابات للمجلس شخصية وبحسب المناطق. وسيُجرى انتخاب منفصل في الوقت ذاته لرئيس السلطة التنفيذية للمجلس.

سيرفض ترشيح أي فرد، أو حزب أو ائتلاف أحزاب إذا كان هذا الفرد أو الحزب أو ائتلاف الأحزاب يشهر وجهات نظر أو أعمالاً عنصرية في صورة غير قانونية أو غير ديمقراطية. سيكون في مقدور سكان القدس الفلسطينيين أن يشاركوا في الانتخابات وفقاً لترتيبات خاصة مبينة بالتفصيل في الاتفاق. وسيجري التصويت في أماكن خارج القدس وبواسطة مغلفات خاصة سترسل من مكاتب بريد إلى اللجنة المركزية للانتخابات. ولن يكون في مقدور أي فلسطيني له عنوان في القدس ويرغب في الترشح لانتخابات المجلس الفلسطيني أن يفعل ذلك إلا إذا كان له أو لها عنوان إضافي ساري المفعول في الضفة الغربية أو قطاع غزة. ستكون كل مراحل عملية الانتخابات مفتوحة للمراقبة الدولية لضمان أنها حرة ونزيهة. وقد وافق الاتحاد الأوروبي، بناء على طلب الجانبين، على تنسيق مراقبة الانتخابات. وسيكون وفد المراقبة مؤلفاً من ممثلين عن الدول والمنظمات الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الروسي، كندا، مصر، اليابان، الأردن، النروج، جنوب إفريقيا، دول عدم الانحياز، منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

المجلس الفلسطيني :

يتولى المجلس الفلسطيني الذي سيقام بعد الانتخابات سلطات ومسؤوليات في المجالات الأمنية والمدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مبين أدناه. ومع تشكيل المجلس، سيجري سحب الحكم العسكري الإسرائيلي وحل الإدارة المدنية. وسيتولى المجلس المسؤولية عن كل الحقوق، والمطالبات، والالتزامات في المجالات المنقولة إليه. وفي الوقت نفسه تحتفظ إسرائيل بتلك السلطات والمسؤوليات غير

المنقولة إلى المجلس.

سيكون للمجلس الذي سيتألف من ٨٢ عضواً سلطات تشريعية وتنفيذية. وينص الاتفاق على أن السلطات التشريعية يمارسها المجلس ككل، بينما تمارس سلطاته التنفيذية لجنة من المجلس، هي السلطة التنفيذية. وستتألف هذه اللجنة من أعضاء في المجلس مع مجموعة صغيرة من المسؤولين المعينين.

وتشمل صلاحيات المجلس كل المسائل ضمن اختصاصاته. ويجب ملاحظة أنه لن يكون له صلاحيات في مجال العلاقات الخارجية. غير أن الاتفاق ينص على عدد من المجالات التي يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري فيها، نيابة عن المجلس، مفاوضات وأن توقع اتفاقات (اقتصادية، مع البلدان المانحة، وفي مجال التنمية الإقليمية).

الأمن وإعادة الانتشار :

سيعيد جيش الدفاع الإسرائيلي نشر قواته في الضفة الغربية وفقاً للجدول الزمني المبين في الاتفاق. وفي المرحلة الأولى الرامية إلى تسهيل إجراء الانتخابات، سينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي من مناطق الضفة الغربية الآهلة بالسكان : المدن الست ـ جنين، ونابلس، وطولكرم، وقلقيلية، ورام الله وبيت لحم (في مدينة الخليل ستطبق ترتيبات أمن خاصة وفقاً لنص الاتفاق) ـ و٤٥٠ بلدة وقرية. وفي نهاية إعادة الانتشار لن يكون أي وجود تقريباً لجيش الدفاع الإسرائيلي في مراكز السكان الفلسطينية.

وفي صورة عامة، سيكون لإسرائيل في كل أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، المسؤولية العليا عن الأمن الخارجي وأمن الإسرائيليين والمستوطنات.

وفي ما يتعلق بالأمن الداخلي والنظام العام، يحدد الاتفاق ثلاثة ترتيبات مختلفة لثلاثة أنواع من المناطق :

ـ المنطقة «أ» تشمل المدن الست المذكورة أعلاه. وفي هذه المناطق سيكون للمجلس التنفيذي المسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي والنظام العام وكذلك المسؤوليات المدنية الكاملة.

ـ المنطقة «ب» تشمل البلدات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية. وفي هذه المناطق، التي تضم نحو ٦٨ في المئة من السكان الفلسطينيين، سيمنح المجلس

سلطة مدنية كاملة، كما هو الحال في المنطقة«أ». وسيناط بالمجلس الحفاظ على النظام العام، بينما تتولى إسرائيل سلطة الأمن العليا لحماية مواطنيها ومكافحة الإرهاب. وستكون لهذه المسؤولية الأسبقية على المسؤولية الفلسطينية عن النظام العام.

ستقام ٢٥ محطة شرطة فلسطينية في بلدات وقرى فلسطينية محددة لتمكين الشرطة الفلسطينية من ممارسة مسؤوليتها عن النظام العام. ويتضمن الاتفاق نصوصاً تتطلب تنسيق وتأكيد حركة الشرطة الفلسطينية مع إسرائيل. في المنطقة «ج» التي تشمل المناطق غير المأهولة، والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل والمستوطنات اليهودية، ستحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الكاملة عن الأمن والنظام العام. وسيتولى المجلس كل تلك المسؤوليات المدنية غير المتصلة بالأرض كالشؤون الاقتصادية، والصحية والتعليمية، إلخ.

عمليات إعادة الانتشار الإضافية :

إضافة إلى إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية الموصوفة أعلاه، ينص الاتفاق على أن تتم سلسلة أخرى من عمليات إعادة الانتشار على مراحل مدة كل منها ستة شهور بعد تنصيب المجلس. وفي سياق عمليات الانتشار هذه ستنقل أجزاء إضافية من المنطقة «ج» إلى الاختصاص الإقليمي للمجلس بحيث تشمل مسؤولية الفلسطينيين عن الأراضي، بحلول نهاية مراحل إعادة الانتشار، أراضي الضفة الغربية باستثناء المناطق التي سيقرر الـ Jurisdiction بالنسبة إليها في المفاوضات على الوضع النهائي (المستوطنات، المواقع العسكرية، إلخ).

إلغاء ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية :

يتضمن الاتفاق تعهداً بإلغاء تلك المواد في الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى تدمير إسرائيل، في غضون شهرين من تدشين المجلس.

سياسة الأمن لمنع الإرهاب والعنف :

ينص الاتفاق على تشكيل قوة شرطة قوية، قوامها ١٢٠٠٠ شخص، تتكون

منها قوة الأمن الفلسطينية الوحيدة. ويحدد ملحق الأمن انتشار قوة الشرطة، ومعداتها المقرة وطرق عملها.

وينص ملحق الأمن على التزام إسرائيل والمجلس الفلسطيني بالتعاون في الكفاح ضد الإرهاب ومنع الهجمات الإرهابية، وفقاً للإطار التالي :

أ ـ الشرطة الفلسطينية هي سلطة الأمن الفلسطينية الوحيدة.

ب ـ ستتصرف الشرطة الفلسطينية بطريقة منظمة ضد كل مظاهر العنف والإرهاب.

ج ـ سيصدر المجلس تراخيص من أجل جعل حيازة المدنيين وحملهم أسلحة أمراً قانونياً. وستصادر الشرطة الفلسطينية أي أسلحة غير قانونية.

د ـ ستعتقل الشرطة الفلسطينية وتقدم للمحاكمة أي أفراد يشتبه بأنهم يقومون بأعمال عنف وإرهاب.

سيتصرف الجانبان، وفقاً لهذا الاتفاق، لضمان التعامل فوراً وبفاعلية وكفاءة مع أي حادث ينطوي على تهديد أو أعمال إرهاب، أو عنف أو تحريض، سواء ارتكبه فلسطينيون أو إسرائيليون. ومن أجل هذه الغاية، سيتعاونان في تبادل المعلومات وسينسقان سياستهما ونشاطاتهما.

ستشكل لجان أمن مشتركة بين جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة الفلسطينية. وستعمل المكاتب الإقليمية ٢٤ ساعة يومياً. وستضمن الدوريات المشتركة الحركة الحرة والآمنة على الطرق المعينة في المنطقة «أ». وستعمل وحدات مشتركة متنقلة كوحدات رد سريع في حال وقوع حوادث أو حالات طارئة.

نقل السلطات والمسؤوليات المدنية :

يحدد الاتفاق ترتيبات نقل السلطات والمسؤوليات المدنية المتفق عليها من الإدارة المدنية إلى المجلس. في المنطقة «ج» تنقل السلطات والمسؤوليات التي لا تتعلق بالأرض إلى المجلس، ويتم نقل السلطات والمسؤوليات المتعلقة بالأرض تدريجياً مع إعادة الانتشار في تلك الأراضي. ويخضع نقل المزيد من السلطات والمسؤوليات المدنية إلى شروط مفصلة تضمن، من بين ما تضمن، حقوق الأرض للإسرائيليين واستمرار توفير الخدمات (الكهرباء، الماء، الاتصالات، إلخ) إلى المستوطنات.

حرية الحركة للإسرائيليين :

سيستمر جيش الدفاع الإسرائيلي والإسرائيليون في التنقل بحرية على طرق الضفة الغربية وغزة. في المناطق «أ» ستقوم دوريات مشتركة بمرافقة وسائط النقل الإسرائيلية. ولا يخضع الإسرائيليون في أي ظرف من الظروف للاعتقال أو الاحتجاز من قبل الشرطة الفلسطينية، ولا يطلب منهم سوى تقديم الهويات والوثائق المتعلقة بواسطة النقل. وليس لغير الطرف الإسرائيلي من الدورية المشتركة حق طلب الهويات.

البحث عن المفقودين :

سيتعاون الطرفان ويقدمان المساعدة إلى بعضهما بعضاً في البحث عن المفقودين، وسيتشاركان في المعلومات المتعلقة بذلك.

القضايا القانونية :

يحدد الملحق القانوني للاتفاق الترتيبات التي تحكم العلاقات القانونية بين إسرائيل والمجلس الفلسطيني. وستحدد هذه الشروط السيادة القانونية الجنائية والمدنية للمجلس، وتشمل ترتيبات للمساعدة القانونية في القضايا الجنائية والقانونية، من ضمن ذلك التعاون في ما يخص التحقيقات التي تقوم بها الشرطة.

الحقوق الدينية :

ستحول المسؤولية عن المواقع ذات الأهمية الدينية في الضفة الغربية وغزة إلى الطرف الفلسطيني. في المنطقة «ج» سيتم التحويل في شكل تدريجي خلال «مرحلة توسيع إعادة الانتشار»، عدا تلك القضايا التي ستخضع للتفاوض خلال مفاوضات الوضع النهائي. وسيحترم الطرفان ويحميان حقوق اليهود والمسيحيين والمسلمين والسامريين، أي :

أ ـ حماية المواقع المقدسة.

ب ـ السماح بحرية زيارة المواقع المقدسة.

ج ـ السماح بحرية العبادة والممارسة الدينية.

وتم تسجيل الأماكن المقدسة اليهودية في الاتفاق.

يضمن الاتفاق حرية زيارة الأماكن المقدسة وحرية العبادة فيها، ويحدد ترتيبات الزيارة في المناطق «أ» و«ب». ويحدد الاتفاق ترتيبات خاصة بالنسبة إلى قبر راحيل في بيت لحم وقبر يوسف في نابلس تضمن أيضاً حرية الزيارة وحرية العبادة.

الخليل :

نظراً للحضور اليهودي في قلب الخليل والأوجه التاريخية والدينية الحساسة المتعلقة، سيتم اتخاذ ترتيبات خاصة لهذه المدينة. وستمكن هذه الترتيبات الشرطة الفلسطينية من ممارسة المسؤوليات تجاه السكان الفلسطينيين فيما تحتفظ إسرائيل في الوقت نفسه بالسلطات والمسؤوليات الضرورية لحماية السكان الإسرائيليين الذين يقيمون في الخليل ويزورون الأماكن المقدسة.

حقوق الانسان :

ينص الاتفاق على أن على إسرائيل والمجلس القيام بمهامهما ومسؤولياتهما مع المحافظة على المقاييس الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون، يهديهما في ذلك واجب حماية العموم، واحترام الآخرين ومنع الاضطهاد.

الماء :

يتضمن الاتفاق تعهداً من إسرائيل بزيادة كمية الماء المخصصة للفلسطينيين بما مقداره ٢٨ مليون متر مكعب. وستقوم أية زيادة لأي من الطرفين على زيادة موارد المياه التي ستطور من خلال التمويل والقنوات الدولية، ومن بينها المنبر الثلاثي الأميركي - الفلسطيني - الإسرائيلي الذي سيعقد اجتماعه الأول بعد التوقيع على الاتفاق الموقت. ويشمل الاتفاق إنشاء لجنة مائية مشتركة تدير الموارد المائية وتنفذ السياسة المائية وتحمي مصالح كل من الطرفين عن طريق منع التنقيب غير الخاضع للسيطرة عن طريق تنفيذ المعايير الموضوعة، إلخ.

إطلاق السجناء :

ستقوم إسرائيل، من أجل توفير جو إيجابي متوافق مع تنفيذ الاتفاق، ولتوليد الثقة وتوفير اساس للتعاون بين الشعبين، بإطلاق سجناء فلسطينيين هم الآن تحت الاحتجاز الإسرائيلي في ثلاث مراحل حسب الصيغة التالية :

المرحلة الأولى : مع توقيع الاتفاق.

المرحلة الثانية : عشية الانتخابات للمجلس.

المرحلة الثالثة : حسب مبادىء أخرى تحدد بصورة منفصلة.

سيضم الاتفاق التفاصيل عن عدد السجناء الذين سيتم إطلاقهم.

سيتم إنشاء لجنة إسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة للبحث في تفاصيل إطلاق السجناء.

التعاون والعلاقات الاقتصادية :

تم إدراج الملحق الاقتصادي لاتفاق غزة ـ أريحا في الاتفاق الموقت، وستطبق ملحقاته، ومن ضمنها إقامة منطقة اقتصادية واحدة لأغراض الجمارك وسياسة الاستيراد، على كل الضفة الغربية وقطاع غزة.

بالإضافة إلى ذلك، يتناول ملحق كامل من الاتفاق التعاون بين إسرائيل والمجلس الفلسطيني. ويلتزم الطرفان برامج للتعاون على صعيد المسؤولين والمؤسسات والقطاع الخاص في مختلف المجالات، مثل الإقتصادي والعلمي والثقافي والاجتماعي. وسيتم إنشاء لجنة دائمة لتشجيع ذلك التعاون. سيركز التعاون على خمسة حقول رئيسية، هي البيئة والاقتصاد والتقنيات والعلوم وتشجيع الحوار والعلاقات بين الشعبين.

في هذا السياق، سيعمل الطرفان على تطوير الاتصال بين القطاعات الاقتصادية والزراعية والعلمية والتعليمية، والبحث عن حلول مشتركة للحماية البيئية، مثل إزالة النفايات وتوفير مصادر نظيفة للطاقة. وسيعملان على تطوير السياحة من خلال الاستثمار في البنى الاساسية والمشاريع المشتركة، وتطوير التعليم عن طريق ترقية برامج التعليم والدورات للمدربين الرياضيين وبرامج التبادل ومنع المخدرات، إلخ.

التعليم من أجل السلام :

يعرف الاتفاق العلاقة بين إسرائيل والمجلس. وسيعمل الطرفان على تقوية التفاهم والتسامح ومنع التحريض والدعاية العدائية من قبل المجموعات أو الأفراد. وتعهد الطرفان أن يعمل نظامهما التعليميان على التقدم في مجال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

الملحق الثامن

معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية(*)

عمان، ١٧/١٠/١٩٩٤

الديباجة

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل إذ تأخذان في عين الاعتبار إعلان واشنطن، الموقع من قبلهما في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٩٤ وتتعهدان بالوفاء به.

وإذ تهدفان إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بجوانبهما كلها.

وإذ تأخذان في عين الاعتبار أهمية المحافظة على السلام وتقويته على أسس من الحرية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان الأساسية، متخطيتين بذلك الحواجز النفسية ومعززتين للكرامة الإنسانية.

وإذ تؤكدان إيمانهما بأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة، وتعترفان بحقهما وواجبهما في العيش بسلام بينهما ومع الدول كافة ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وإذ ترغبان في تنمية علاقات صداقة وتعاون بينهما بحسب مبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم.

وإذ ترغبان أيضاً في ضمان أمن دائم لدولتهما وعلى نحو خاص بتجنب التهديد بالقوة واستعمالها في ما بينهما.

وإذ تأخذان في عين الاعتبار أنهما أعلنتا انتهاء حالة العداء بينهما بموجب إعلان واشنطن الموقع في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٩٤.

وإذ تقرران إقامة سلام بينهما بموجب معاهدة السلام هذه، فقد اتفقتا على ما يلي:

(*) المصدر: مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٢٠، ١٩٩٤، ص ١٨٣ ـ ١٩٣.

المادة ١

إقامة السلام

يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل («الطرفين») اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢

المبادىء العامة

سيطبق الطرفان في ما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلم، وبصورة خاصة:

١ ـ يعترفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وسيحترمانها.

٢ ـ يعترفان بحق كل منهما بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وسيحترمان ذلك الحق.

٣ ـ سينميان علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان أمن دائم، وسيمتنعان من التهديد بالقوة ومن استعمالها، وسيحلان جميع النزاعات بينهما بالوسائل السلمية.

٤ ـ يحترمان ويعترفان بسيادة كل دولة في المنطقة وبسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

٥ ـ يحترمان ويعترفان بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية والثنائية.

٦ ـ ويعتقدان أيضاً أن تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد تؤثر سلباً في أي من الطرفين ينبغي الا يسمح بها.

المادة ٣

الحدود الدولية

١ ـ تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب، كما هو مبين في الملحق ١ (أ)، المشار إليها في المواد الخرائطية المضافة

إليه والإحداثيات (المحددة فيه).

٢ ـ تعتبر الحدود كما هي محددة في الملحق ١/١ (أ) الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها دولياً بين الأردن وإسرائيل من دون المساس بوضع أية أراض دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي سنة ١٩٦٧.

٣ ـ يعتبر الطرفان أن الحدود الدولية، بما في ذلك حدود كل منهما، والمياه الإقليمية والمجال الجوي لكل منهما حدود لا يجوز اختراقها، وسيحترمانها ويتقيدان بها.

٤ ـ سيتم ترسيم الحدود بحسب ما هو منصوص عليه في الملحق الفرعي (١) من الملحق ١، وسيتم الانتهاء منه في فترة لا تزيد عن ٩ اشهر بعد توقيع المعاهدة.

٥ ـ من المتفق عليه أنه حيثما تبعت الحدود مجرى نهر فإنه إذا تغير مسيل مجرى النهر تغييراً طبيعياً، كما موضح في الملحق ١ (أ)، فإن الحدود تتبع المجرى الجديد للمسيل. وأنه في حالة حدوث أية تغييرات أخرى فإن الحدود لن تتأثر إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.

٦ ـ مباشرة، عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، سيعيد كل طرف الانتشار إلى جهته من الحدود الدولية بحسب ما هو معرف في الملحق ١ (أ).

٧ ـ مباشرة، عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، سيدخل الطرفان مفاوضات للوصول إلى اتفاق خلال ٩ أشهر على تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة.

٨ ـ آخذين في عين الاعتبار الأوضاع الخاصة بمنطقة الباقورة / نهارايم، والتي هي تحت السيادة الأردنية، وفيها حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية، يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق ١ (ب).

٩ ـ في ما يتعلق بمنطقة الغمر / تسوفار تطبق المواد المنصوص عليها في الملحق ١ (ج).

المادة ٤

الأمن

١ ـ أ ـ إذ يتقبل الطرفان أن التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقة

بالأمن سيكونان جزءاً مهماً من علاقاتهما وسيؤديان أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة، يأخذان على عاتقيهما أن يؤسسا علاقتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة والتعاون، وأن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام.

ب ـ نحو ذلك الهدف، يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويلتزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط.

ويعني هذا الالتزام تبني أطر إقليمية على النحو الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية (على الخطوط نفسها التي سار عليها مؤتمر هلسنكي) بما يتوج بمنطقة أمن واستقرار.

٢ ـ لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٣ ـ يتعهد الطرفان، بمقتضى هذه المادة بما يلي:

أ ـ الامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية أو من أي نوع آخر ضد بعضهما ومن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر.

ب ـ الامتناع من تنظيم الأعمال والتهديدات العدائية أو المعادية أو ذات الطبيعة التخريبية أو العنيفة، ومن التحريض عليها والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر.

ج ـ اتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة للتأكد من أن الأعمال أو التهديدات بالعداء أو المعاداة أو التخريب أو العنف لا ترتكب من أراضيهما (وحيثما وردت كلمة أراض بعد هذه الفقرة فإنها تشمل المجال الجوي والمياه الإقليمية) أو من خلال أو فوق أراضيهما.

٤ ـ بما يتماشى مع حقبة السلام ومع الجهود لبناء أمن إقليمي وما يمنع ويحول دون العدوان والعنف، يتفق الطرفان أيضاً على الامتناع مما يلي:

أ ـ دخول أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث، أو مساعدته بأية طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو أنشطته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري

ضد الطرف الآخر بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة.

ب ـ السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود إلى طرف ثالث على أراضيهما في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر.

٥ ـ سيتخذ الطرفان إجراءات ضرورية وفعالة، وسيتعاونان على مكافحة الإرهاب بأشكاله كلها، ويتعهد الطرفان:

ـ اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضيهما أو من خلال أراضيهما، واتخاذ إجراءات ضرورية فعالة لمكافحة هذه الأنشطة ومرتكبيها.

ب ـ من دون المساس بالحريات الأساسية للتعبير عن الرأي والتنظيم، اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول ووجود وعمل أية مجموعة أو منظمة وبنيتهما الأساسية على أراضيهما إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله.

ج ـ التعاون على منع ومكافحة التسلل عبر الحدود.

٦ ـ إن أية مسألة تتعلق بتنفيذ هذه المادة تتم معالجتها ضمن آلية للتشاور تضم جهاز الارتباط والتحقق والإشراف، وحيثما كان ذلك ضرورياً آليات للتشاور أخرى ومشاورات على مستوى أعلى، وسيضم اتفاق سيجري الانتهاء منه ضمن مدة ٣ أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة والتفصيلات المتعلقة بآلية التشاور.

٧ ـ العمل على أساس الأولوية، وبالسرعة الممكنة، ضمن المجموعة المتعددة الطرف المتعلقة بضبط التسلح والأمن الإقليمي وبصورة مشتركة لما يلي:

أ ـ إيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدائية في الشرق الأوسط؛

ب ـ إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، سوءا منها التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط، ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالامتناع من استعمال القوة، ويتصف بالتوفيق والنيات الحسنة.

المادة ٥

العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى

١ ـ يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين، وذلك خلال شهر واحد من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٢ ـ يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضاً العلاقات الاقتصادية والثقافية.

المادة ٦

المياه

بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لجميع مشكلات المياه القائمة بين الطرفين:

١ ـ يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما، وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة. وذلك بموجب المبادىء المقبولة والمتفق عليها وبحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم ٢، والتي يصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الاتم.

٢ ـ انطلاقاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي عادل ومتفق عليه لمشكلاتهما المائية، إذ يشكل موضوع الماء أساساً لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان معاً العمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما في الإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر بأي شكل من الأشكال.

٣ ـ يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء بحاجاتهما، الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية، بغية استخدامها، وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة، بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٤ ـ في ضوء أحكام الفقرة (٣) أعلاه، وعلى أساس أن التعاون في الموضوعات المتعلقة بالمياه يكون لمنفعة الطرفين، الأمر الذي من شأنه التخفيف من حدة ما يعانيانه من شح في المياه، وأن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد من أن تتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة، بما في ذلك إمكان نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها التخفيف من حدة شح المياه، وعلى العمل ضمن أطر المجالات التالية:

أ ـ تنمية الموارد المائية، الموجود منها والجديد، والعمل على زيادة وفرة كميات المياه، بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي كما هو ملائم، وجعل ما يهدر من الموارد المائية بالحد الأدنى، وذلك عبر مراحل استخدامها.

ب ـ منع تلوث الموارد المائية.

ج ـ التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدة النقص في كميات المياه.

د ـ نقل المعلومات والقيام بأنشطة البحث والتطوير المشتركة في الموضوعات المتعلقة بالمياه، فضلاً عن عرض إمكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.

٥ ـ يضم الملحق ٢ جميع التفصيلات المتعلقة بتنفيذ التزامات كلا الدولتين بموجب أحكام هذه المادة.

المادة ٧

العلاقات الاقتصادية

١ ـ انطلاقاً من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارهما دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة في ما بين الدول والشعوب والأفراد من بين البشر، فإن الطرفين، في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها، يؤكدان رغبتهما المتبادلتين في ترويج التعاون الاقتصادي، لا بينهما فحسب، وإنما أيضاً ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

٢ ـ لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي:

أ ـ إزالة جميع أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الآخر من قبل أطراف ثالثة.

ب ـ اعترافاً من الطرفين بأن العلاقات بينهما ينبغي لها أن تسير على مبادىء انتقال السلع والخدمات بحرية، يدخل الطرفان مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقات تتعلق بالتعاون الاقتصادي، بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة تجارية حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة، وذلك لأغراض ترويج علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادىء يتم الاتفاق بشأنها. كما تقوم على

اعتبارات إقليمية خاصة بالتنمية البشرية. وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ٦ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة.

ج ـ التعاون ثنائياً، وفي المجالات المتعددة الطرف كذلك، على ترويج اقتصاداتها، وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادي مع أطراف إقليمية أخرى.

المادة ٨

اللاجئون والنازحون

١ ـ اعترافاً من الطرفين بالمشكلات البشرية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الطرفين، وبما لهما من مساهمة في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما يسعيان لتحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشكلات الناجمة على صعيد ثنائي.

٢ ـ اعترافاً من الطرفين بأن المشكلات البشرية المشار إليها أعلاه، التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بصورة كاملة على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان لتسويتها في المحافل والمنابر الملائمة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي، بما في ذلك ما يلي:

أ ـ في ما يتعلق بالنازحين، في إطار لجنة رباعية، بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب ـ في ما يتعلق باللاجئين:

١ ـ في إطار عمل المجموعة المتعددة الطرف بشأن اللاجئين.

٢ ـ من خلال إجراء حوار ثنائي، أو غير ذلك يتم في إطار يتفق عليه، ويأتي مقترناً بالمفاوضات الخاصة بالوضع القانوني الدائم، أو متزامناً معها، وذلك في ما يتعلق بالمناطق المشار إليها في المادة الثالثة من هذه المعاهدة.

ج ـ من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم.

المادة ٩

الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية

١ ـ سيمنح كل طرف لمواطني الطرف الآخر حرية دخول الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

٢ ـ وفي هذا الخصوص، وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

٣ ـ سيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام خُلُقي وحرية العبادة والتسامح والسلام.

المادة ١٠

أوجه التبادل الثقافي والعلمي

انطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بمرغوبية أوجه التبادل الثقافي والعلمي في الحقول كلها، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما. وعليه، فإنهما يقومان في أسرع وقت ممكن، على ألاّ يتجاوز ذلك فترة ٩ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، باختتام المفاوضات بشأن الاتفاقات الثقافية والعلمية.

المادة ١١

التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار

١ ـ يسعى الطرفان لتعزيز التفاهم المتبادل في ما بينهما والتسامح القائم على ما لديهما من القيم التاريخية المشتركة. وبموجب ذلك فإنهما يتعهدان ما يلي:

أ ـ الامتناع من القيام ببث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز، واتخاذ جميع الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات، وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما.

ب ـ القيام في أسرع وقت ممكن، وفي فترة لا تتجاوز ٣ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، بإلغاء كل ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية وتلك التي تعكس التعصب والتمييز والعبارات العدائية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما.

ج ـ الامتناع من مثل هذه الإشارات أو التعابير في جميع المطبوعات الحكومية.

د ـ تأكيد تمتع مواطني كل طرف المعاملة القانونية الأصولية في الأنظمة القانونية للطرف الآخر وأمام محاكم ذلك الطرف.

٢ ـ تطبيق الفقرة ١ (أ) بما لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير المنصوص عليه في المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

٣ ـ تأليف لجنة مشتركة لدرس الحوادث التي يدّعي أحد الطرفين فيها حدوث انتهاك لهذه المادة.

المادة ١٢

مكافحة الجريمة والمخدرات

سيتعاون الطرفان على مكافحة الجريمة، ولا سيما التهريب، وسيتخذان جميع الإجراءات الضرورية لمكافحة ومنع أنشطة إنتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها، وسيقومان بتقديم مرتكبي مثل هذه الأنشطة إلى المحاكمة. وفي هذا الخصوص سيأخذان في عين الاعتبار مجالات التفاهم التي توصلا إليها، مثل الملحق ٣ من هذه المعاهدة. كما يلتزم الطرفان إتمام الاتفاقات المرتبطة بهذا المجال في فترة لا تزيد عن ٩ أشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

المادة ١٣

النقل والطرق

يأخذ الطرفان في عين الاعتبار التقدم في مجال النقل. ولهذا يعترف الطرفان بالاهتمام المتبادل في إقامة علاقات جوار طبيعية في مجال النقل. ولتعزيز العلاقات في هذا المجال يتفق الطرفان على ما يلي:

١ ـ سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقلهم لحرية الحركة في

أراضيه وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدول الأخرى ووسائل نقلهم. ولن يفرض أي طرف ضرائب تمييزية أو قيوداً على حرية الحركة على الأشخاص ووسائل النقل من أراضيه إلى أراضي الطرف الآخر.

٢ ـ سيقوم الطرفان بفتح وإقامة طرق ونقاط عبور بين بلديهما. وسيدرسان إمكان إقامة اتصالات برية واتصالات بالسكك الحديدية بينهما.

٣ ـ سيستمر الطرفان في التفاوض بشأن اتفاقات النقل المتبادل في المجالات السابقة وفي مجالات أخرى، مثل المشاريع المشتركة والأمان على الطرق (المروري) ومعايير النقل وترخيص المركبات وممرات برية وشحن البضائع والأحمال والقضايا المتعلقة بالأرصاد الجوية، على أن تتم هذه الاتفاقات في ما لا يزيد عن ٦ أشهر من تاريخ تبادل الطرفين وثائق تصديق هذه المعاهدة.

٤ ـ سيستمر الطرفان في التفاوض لإقامة طريق سريع يربط بين الأردن ومصر وإسرائيل بالقرب من إيلات.

المادة ١٤

حرية الملاحة والوصول إلى الموانىء

١ ـ بما لا يتعارض مع الفقرة ٣، يعترف كل طرف بحق سفن الطرف الآخر في المرور البحري في مياهه الإقليمية، وفقاً لقواعد القانون الدولي.

٢ ـ سيمنح كل طرف سفن الطرف الآخر وأحمالها منفذاً عادياً إلى موانئه.

وكذلك السفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو التي تأتي منها. وسيمنح هذا المنفذ وفقاً للشروط نفسها المطبقة عادة على سفن وبضائع الدول الأخرى.

٣ ـ يعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرين مائيين دوليين مفتوحين لجميع الأمم للملاحة فيها والطيران فوقها من دون إعاقة أو توقف. وسيحترم كل طرف حق الطرف الآخر في الملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة ١٥

الطيران المدني

١ ـ يعترف الطرفان بتطبيق الحقوق والامتيازات والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات المتعددة الطرف التي يكونان طرفين فيها، لا سيما اتفاقية الطيران المدني الدولي لسنة ١٩٤٤ (اتفاقية شيكاغو) واتفاقية خدمات المرور الجوي الدولي (ترانزيت) لسنة ١٩٤٤.

٢ ـ في حال إعلان حالة الطوارىء الوطنية في أي طرف وفقاً للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاغو، فلن يطبق هذا الإعلان على الطرف الآخر على أساس تمييزي.

٣ ـ يأخذ الطرفان في عين الاعتبار المفاوضات بينهما لافتتاح ممر جوي بين بلديهما وفقاً لإعلان واشنطن. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد التصديق على هذه المعاهدة، سيدخل الطرفان مفاوضات تهدف إلى الوصول إلى اتفاقية نقل مدني بينهما، وسيجري إتمام هذه المفاوضات خلال فترة لا تزيد عن ٦ أشهر من تايرخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ١٦

البريد والاتصالات

يأخذ الطرفان في عين الاعتبار افتتاح خطوط الهاتف والفاكس بينهما طبقاً لإعلان واشنطن. أما في ما يتعلق بالربط البريدي، والذي اختتمت جولة المفاوضات في شأنه، فسيجري تشغيله عند توقيع هذه المعاهدة. كما يتفق الطرفان على إنشاء اتصالات سلكية ولاسلكية عادية، وإنشاء خدمات الربط التلفازي بالأسلاك والراديو والأطباق اللاقطة (ساتيلايت) وفقاً للمعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال.

وسيجري إتمام المفاوضات في هذه الموضوعات في فترة لا تزيد عن ٩ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ١٧

السياحة

يؤكد الطرفان رغبتهما المتبادلة في تعزيز التعاون بينهما في حقل السياحة.

وبغية تحقيق هذا الهدف ـ ويأخذ الطرفان هنا في عين الاعتبار التفاهم المشترك الذي توصلا إليه في ما يتعلق بالسياحة ـ يتفق الطرفان على التفاوض في أسرع وقت ممكن والتوصل إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن ٣ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، وذلك بغية تسهيل وتشجيع السياحة المتبادلة والسياحة من الدول الأخرى.

المادة ١٨

البيئة

يتعاون الطرفان في الموضوعات المرتبطة بالبيئة ـ وهو مجال يوليه الطرفان أهمية كبرى ـ ومنها موضوعات المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث كما هو وارد في الملحق ٤. وسيدخل الطرفان مفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي بهذا الشأن في فترة لا تزيد عن ٦ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ١٩

الطاقة

١ ـ سيتعاون الطرفان على تنمية موارد الطاقة، بما في ذلك تنمية المشاريع المتعلقة بالطاقة، كاستخدام الطاقة الشمسية.

٢ ـ نظراً إلى إتمام الطرفين التفاوض بشأن الربط المشترك لشبكات الكهرباء في منطقة إيلات ـ العقبة، سيقومان بتنفيذ هذا الربط عند توقيع هذه المعاهدة. ويعتبر الطرفان هذه الخطوة جزءاً من مفهوم ثنائي وإقليمي أوسع. ويتفق الطرفان على استئناف المفاوضات بينهما في أسرع وقت ممكن لتوسيع مجال الربط المشترك للشبكات الكهربائية.

٣ ـ سيتوصل الطرفان إلى اتفاقات مشتركة في مجال الطاقة خلال ٦ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢٠

تنمية أخدود وادي الأردن

يولي الطرفان أهمية كبرى للتنمية الكاملة لمنطقة أخدود وادي الأردن.

ويشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئية، والمشاريع المتعلقة بالطاقة والسياحة، آخذين في عين الاعتبار الإطار المرجعي الذي وضع ضمن اللجنة الاقتصادية الثلاثية الأردنية ـ الإسرائيلية ـ الأميركية، بهدف الوصول إلى خطة رئيسية لتنمية أخدود وادي الأردن. وسيبذل الطرفان قصارى جهدهما لإتمام التخطيط والسير في التطبيق.

المادة ٢١

الصحة

سيتعاون الطرفان في مجال الصحة وسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق خلال فترة لا تزيد عن ٩ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢٢

الزراعة

سيتعاون الطرفان في مجال الزراعة، بما في ذلك الخدمات البيطرية، وحماية النباتات، والتقنية الحيوية، والتسويق. وسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون ٦ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢٣

العقبة وإيلات

يتفق الطرفان على دخول المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، على الترتيبات التي ستمكنهما من تحقيق التنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات تتعلق بتنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة تجارة حرة،

والتعاون في الطيران، ومكافحة التلوث، والأمور البحرية، والرسوم الجمركية. ويقوم الصرفان بإتمام هذه الاتفاقات في غضون ٩ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢٤

التعويضات

يتفق الطرفان على إقامة لجنة تعويضات لحل جميع المشكلات المتعلقة بالتعويضات المالية على أساس متبادل.

المادة ٢٥

الحقوق والواجبات

١ - لا تؤثر هذه المعاهدة، ويجب ألا تفسر على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال، في حقوق وواجبات الطرفين المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - يتعهد الطرفان تنفيذ التزاماتهما بموجب هذه المعاهدة بحسن نية ومن دون الالتفات إلى الأفعال أو الامتناع عن الأفعال من قبل أي طرف آخر، وعلى نحو مستقل عن أي وثيقة لا تتماشى مع هذه المعاهدة. ولأغراض هذه الفقرة، يبين كل طرف للآخر أنه بحسب رأيه وتفسيره لا يوجد أي تعارض بين التزاماته التعاقدية القائمة وبين هذه المعاهدة.

٣ - يتعهد الطرفان أيضاً اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتطبيق مواد المعاهدات المتعددة الطرف ، التي هما طرفان فيها، في إطار علاقاتهما، بما في ذلك تقديم إشعارات ملائمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وغيره ممن يمارسون مهمات المؤتمنين على المعاهدات الدولية.

٤ - سيتخذ الطرفان جميع الإجراءات اللازمة لإزالة الإشارات المسيئة إلى الطرف الآخر في المعاهدات الدولية التي هما طرفان فيها، في حال وجود هذه الإشارات.

٥ - يتعهد الطرفان عدم دخول أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.

٦ - مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، في حال التعارض بين

التزامات الطرفين بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الواردة بموجب هذه المعاهدة ستكون ملزمة ويتم تنفيذها.

المادة ٢٦

تشريعات

يتعهد الطرفان خلال ٣ أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة اعتماد التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ولإنهاء أية التزامات دولية أو أية تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة.

المادة ٢٧

التصديق والملاحق

١ - يتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل الطرفين، كل بحسب إجراءاته الوطنية، وتدخل حيز التنفيذ بتبادل وثائق التصديق.

٢ - تعتبر الملاحق والمرفقات والإضافات لهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة ٢٨

الإجراءات الموقتة

سيطبق الطرفان في بعض المجالات، يتم الاتفاق عليها، إجراءات موقتة ستنفذ عند عقد الاتفاقات ذات العلاقة المنصوص عليها في هذه المعاهدة بموجب الملحق ٥.

المادة ٢٩

حل النزاعات

١ - تحل النزاعات الناتجة من تطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها بالتفاوض.

٢ - أية نزاعات لا يمكن حلها بواسطة التفاوض ستحل بالتوفيق، أو تحال على التحكيم.

المادة ٣٠

التسجيل

ترسل هذه المعاهدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بموجب المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

أبرمت (المعاهدة) عند نقطة عبور عربه / عرافاه اليوم ٢١ جماد الأول ١٤١٥، حشفان ٥٧٥٥، الموافق فيه ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤، باللغات العربية والعبرية والإنكليزية، والنصوص كلها أصلية بصورة متساوية. وفي حال وجود اختلاف في التفسير، يُعتمد النص الإنكليزي.

عن المملكة الأردنية الهاشمية :

عبد السلام المجالي رئيس الوزراء

عن دولة إسرائيل :

يتسحاق رابين رئيس الحكومة

شهد على ذلك :

وليم ج كلينتون رئيس الولايات المتحدة الاميركية

قائمة بالملاحق

والملاحق الفرعية والمرفقات

الملحق I:

(أ) الحدود الدولية

(ب) منطقة الباقورة / نهارايم

(جـ) منطقة الغمر / تسوفار

الملاحق الفرعية (٢٧ صفحة)

I. وادي عربة (١٠ صفحات)، خرائط أورثوغرافية بقياس ١: ٢٠,٠٠٠

II. البحر الميت (صفحتان)، صور أورثوغرافية بقياس ١: ٥٠,٠٠٠

III. نهر الأردن واليرموك (١٢ صفحة)، خرائط أورثوغرافية بقياس ١: ١٠,٠٠٠

IV. منطقة الباقورة (صفحة واحدة)، خريطة أورثوغرافية بقياس ١: ٢٠,٠٠٠

V. منطقة الغمر (صفحة واحدة) خريطة أورثوغرافية بقياس ١: ٢٠,٠٠٠

VI. خليج العقبة (صفحة واحدة)، خريطة أورثوغرافية بقياس ١: ٥٠,٠٠٠

الملحق II: المياه

الملحق III: الجريمة والمخدرات

الملحق IV: البيئة

الملحق V: الإجراءات الموقتة

المرفقات: محاضر موافق عليها من أ إلى د.



مصادر
ومراجع



- القرآن الكريم
- إبن منظور، لسان العرب، القاهرة، دار المعارف، (د. ت).
- أبحاث المؤتمر السادس عشر لاتحاد المحامين العرب، الجزء الثاني، الكويت، جمعية المحامين الكويتيين، ١٩٨٧.
- أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤.
- إدوارد سعيد، غزة - أريحا: سلام أميركي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.
- بنيامين نتنياهو، مكان بين الأمم، ترجمة محمد عودة الدويري، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٩٩٦.
- جنوب لبنان: مأساة وصمود، بيروت، ١٩٨١، (د. ن).
- حسن الجلبي، القرار والتسوية، بيروت، توزيع دار النفائس، ١٩٧٩.
- حسن الجلبي وعدنان السيد حسين، سلم أوسلو، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٥.
- حمدي فؤاد، الحرب الديبلوماسية بين مصر وإسرائيل، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٦.
- ستيفن غرين، بالسيف، أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٨.
- عدنان السيد حسين، التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، بيروت، دار النفائس، ١٩٨٩.
- عدنان السيد حسين، عصر التسوية. سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٠.
- عدنان السيد حسين، الإنتفاضة وتقرير المصير، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٢.
- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، المجلد الأول، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٣، ١٩٩٣.
- لبنان ١٩٤٩ - ١٩٨٥: الإعتداءات الإسرائيلية، بيروت، المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٦.

- المعاهدة المصرية - الإسرائيلية: نصوص وردود أفعال، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.
- محسن عوض، الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج. أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.
- محمد حسنين هيكل، السلام المحاصر، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.
- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦. (الكتب الثلاثة).
- محمد صقر وأخرون، المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤.
- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩١.
- وليم كوانت، كامب ديفيد. السياسة وصنع السلام، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٨.

دوريــــات

- شؤون فلسطينية، بيروت، العدد ٤٣، ١٩٧٥.
- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت. العدد ٩، ١٩٨٧. العدد ٥، ١٩٨٠.
- مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٣، ١٩٩٣. العدد ١٧، ١٩٩٤. العدد ١٩، ١٩٩٤. العدد ٣٠، ١٩٩٧.
- إلى الأمام، بيروت، العدد ٧٧٣، ١٩٨١.
- الأرض، دمشق، عدد ١٩٧٦/١٢/٧. عدد ٩، ١٩٩٤.
- قضايا عربية، بيروت، العدد الأول، ١٩٨١.
- شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ٢٥، ١٩٨٣.
- الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، معهد الإنماء العربي، العدد ٥، ١٩٨٢. عدد كانون الثاني ١٩٨٤.

- السياسة الدولية، القاهرة، أعداد: ٧٨، ١٩٨٤. ١٠٧. ١٩٩٢. ١٢٠، ١٩٩٥.
- الانتفاضة، جامعة الدول العربية، العدد ٥، ١٩٨٩. العدد ٧، ١٩٨٩.
- أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، تشرين الثاني ١٩٩٤ - آذار ١٩٩٥.
- شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد ٥٤، ١٩٩٦.
- النهار العربي والدولي، بيروت، العدد ٣٤٩، ١٩٨٤.
- مجلة البناء، بيروت، العدد ٦٣٣، ١٩٨٨.
- المجلة، لندن، العدد ١٨١، ١٩٨٣.
- صحيفة السفير، بيروت، ١٩٨٨/٨/٤. ١٩٩٢/٤/١٠. ١٩٩٦/١٢/٣٠.
- صحيفة الحياة، لندن، ١٩٩٣/٣/٢٢. ١٩٩٥/٦/٢٥.
- صحيفة الدستور، عمان، ١٩٨٨/١٠/٢٣. ١٩٩٤/٥/٧. ١٩٩٤/٧/٢٧.
- صحيفة الرأي، عمان، ١٩٩٥/٤/٥.
- صحيفة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٢/٦/٧.
- صحيفة السياسة، الكويت، ١٩٨٨/٤/٢٥.
- صحيفة النهار، بيروت، أعداد: ١٩٧٩/٣/٢٧. ١٩٨٢/٧/٣١. ١٩٨٤/٢/٢٥. ١٩٨٥/٢/١٦. ١٩٨٨/٤/٦. ١٩٩٣/٩/١٥. ١٩٩٤/٣/٢٨. ١٩٩٤/٧/٢٦. ١٩٩٥/١/٢٥. ١٩٩٥/٥/١٩. ١٩٩٥/٥/٢٠. ١٩٩٥/٥/٢١. ١٩٩٥/٧/٦. ١٩٩٥/٧/١٤. ١٩٩٥/٨/٢١. ١٩٩٥/٨/٢٨. ١٩٩٥/١٠/٢٧. ١٩٩٦/١٠/١٤. ١٩٩٦/١٠/٢٥. ١٩٩٦/١١/٩. ١٩٩٧/١/٢٧. ١٩٩٧/٥/٨. ١٩٩٧/٥/١٥

دوريات عبرية

- دافار الإسرائيلية، ١٩٩٥/٩/٢٩.
- معاريف الإسرائيلية، ١٩٨٦/١٠/١٤. ١٩٩١/٦/١٠. ١٩٩١/١٠/٢١. ١٩٩٤/٧/٢٩.
- يديعوت احرونوت الإسرائيلية، ١٩٧٦/٨/٣٠. ١٩٧٧/١١/١٧. ١٩٩٤/٧/١٩. ١٩٩٤/٧/٢٩. ١٩٩٦/٩/١٨.
- هآرتس الإسرائيلية، ١٩٩٣/١١/١١. ١٩٩٤/٧/٢٩. ١٩٩٥/٦/٦. ١٩٩٥/٩/٢٤. ١٩٩٦/٩/١٨.
- عل همشمار الإسرائيلية، ١٩٧٦/٤/٢٢.

مراجـع أجنبـية

- Judith Kipper, American Foreign policy in the Middle East, AEL,1984.

- The Brookings Institue, toward Arab - Israel peace, report of study group, (washington, D. C. 1988).

- Assad and the peace process, washington: Strategic Studies institue, U. S. Army war college,1995.

- The Gulf war 1990 - 1991 and the study of International relations, Department of International politics university of wales, aberystwyth, No.9,1993.

- Fred Halliday, the new world order and its discontents, London; The center for the study of Global Govrmance, school of economics,1993.

- Pursing peace, an American strategy for the Arab Israeli peace process, washington; Institue for the Near East policy, october1992.

- Elias salameh and Helen Bannayan, Water Resources of Jordan,1993

.- Shimon Perss, the New Middle East, Newyork: Henry Holt and Company, inc.1993.

- Jerusalem Post,29/9/1995,


- UNDP, Human Development Report, New York,1993.

- Middle East International, London, April1983.

- Soviet News (soviet Embassy, London) No.5947.

- Le Monde, Paris,29/3/1979.29/10/1991.11/1/1997.

- New york Times,21/11/1992.23/8/1995.9/7/1995.



المؤلف

- كاتب لبناني، عضو الإتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.
- حائز على شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية.
- استاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية - الجامعة اللبنانية.

من مؤلفاته

- عصر التسوية، سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، ١٩٩٠.
- الإنتفاضة وتقرير المصير، ١٩٩٢.
- الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ١٩٩٠.
- سلم إوسلو، الدولة - القضية - الشرق أوسطية، ١٩٩٥ (مشارك).
- النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية، ١٩٩٧ (منسق ومشارك).
- المشكلة السكانية والسلم الدولي، ١٩٩٧.
- الإحتلال الاسرائيلي في لبنان، الإقتطاع ومسألة الانسحاب، ١٩٩٨.
- نظرية العلاقات الدولية، ١٩٩٨.